نقد أوهام صديق حسن خان

المسمى

إبراز الغي الواقع في شفاء العي

تأليف

الإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي
المتوفى سنة ١٣٠٤ هجرية رحمه الله تعالى

تحقيق

صلاح محمد أبو الحاج

قدم له فضيلة العلامة

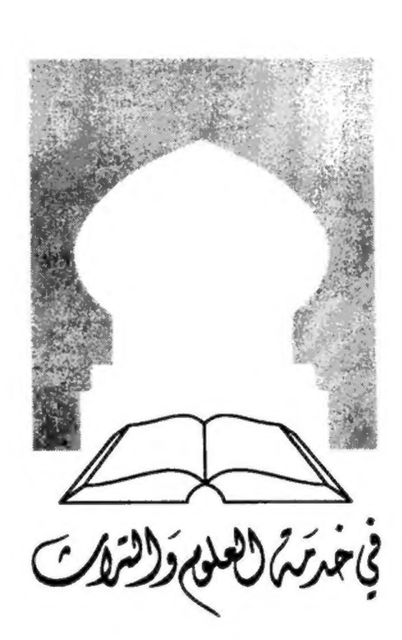
الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني

دار الفتح
عمان - الأردن

دار الفتح

للطباعة والنشر والتوزيع

عمان - الأردن



الطبعة الأولى

1421هـ © 2000م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٠٠٠/٨/٢٣٥٣).

رقم التصنيف: (٢٢٢,٠٩٢ لكن).

عنوان الكتاب: نقد أوهام صدّيق حسن خان.

المؤلف ومن هو في حكمه: الإمام محمد عبد الحي اللكنوي.

المحقق: صلاح محمد أبو الحاج.

الموضوع الرئيسي: تراجم.

عدد الصفحات: ١٩٢ صفحة.

قياس القطع: ١٧×٢٤سم.

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج

بدار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع

تطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي:

دار الفتح للنشر

ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن

هاتـــــف ٤٦٤٦١٩٩ (٠٠٩٦٢٦)

تلفاكـــس ٥١٥٠٩٠٤ (٠٠٩٦٢٦)

E-mail: alfath@go.com.jo

وتطلب منشوراتنا في بيروت من:

دار قرطبة، ص.ب ١٣-٥٠١٤ تلفاكس ٦٥٩٠٧٣ (٠٠٩٦١١)

هذه الرسالة

قال الإمامُ اللكنَوِيُّ في وَصْفِها:

«.. وَشَّحْتُها بعِبَاراتٍ لَطِيفَة، وكَلِمَاتٍ نَظِيفَة، ووَشَّحْتُها بإشاراتٍ مُطْرِبَة، ونُكاتٍ مُعْجِبَة، ولَمّا طُبِعَتْ وشاعَتْ في الأمصَارِ والقُرىٰ، جاءَتْ إليَّ مِنْ علماءِ الأطرافِ والأكنافِ مَكاتيبُ تَتْرَىٰ، تَشْهَدُ بكَونِها عَدِيمةَ النَّظِيرِ في بابِها، فَقِيدةَ الأمثالِ في أمثالِها».

«تذكرة الراشد» ص٦



كلمةُ بين يدي الكتاب

بقلم فضيلة العلامة

الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني

حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كاتبٌ وكتاب

الكاتب: هو العَلَم الفقيه، الوَرِع العابد الذاكر، المحدِّث علامةُ زمانه، ونادرة الدهر في أيامه وبعد أيامه، الشيخ عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي الأنصاري رحمه الله تعالىٰ، ولد في بلدة باندا في العشر الأخير من ذي القعدة سنة أربع وستين بعد الألفين، أخذ العلم عن والده الشيخ العلامة محمد عبد الحليم رحمه الله تعالىٰ المتوفىٰ سنة ١٢٨٥هـ.

١ ـ أخذ في حفظ القرآن في كنف والده في الخامسة من عمره، وأثناءه حصل علىٰ بعض الكتبِ الفارسية وتعلم الخط، وحين بلغ العاشرة من عمره كان قد أتم حفظ القرآن، وصلىٰ إماماً في التراويح حسب العادة عند ذلك، وفي الحاديةَ عشرَ من عمره أخذ في تحصيل العلوم، ففرغ من قراءة الكتب المدرسية في الفنون الرسمية من الصرف والنحو والمعاني والبيان والحكمة والطب والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام والحديث والتفسير إلىٰ غير ذلك، وذلك حين بلغ عمره ١٦ سنة، وكلما فرغ من كتابٍ شرع في

تدريسه، وألقىٰ الله تعالىٰ في رَوْعه من بدء التحصيل لذة التدريس والتصنيف، فصنف الدفاتر الكثيرة في الفنون العديدة، فصنّفَ في النحو والصرف والفقه والحديث وغير ذلك مما يأتي ذكره.

٢ ـ وقد منحه الله قوة الحفظ ومحبة العلم، ورزقه التوجُّه إلىٰ فن الحديث وفقهه وفهمه، والاشتغال بالمنقول أكثرَ من المعقول، ومن مِنَحه تعالىٰ له أنه جعله سالكاً بين الإفراط والتفريط كما قال: «لا تأتي مسألةُ معركةِ الآراء بين يديّ إلا أُلهِمتُ الطريقَ الوسطَ فيها، ولست ممن يختار طريقَ التقليد البحت، بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفَتْه الأدلة الشرعية، ولا ممن يطعن عليهم ويهجر الفقهَ بالكلية»[1].

ومن مِنَحه تعالىٰ له أن شرّفه بحج البيت الحرام مع والده في السنة التاسعة والسبعين، وفي العشرة الأخيرة من ذي الحجة ذهبَ إلىٰ المدينة الطيبة وأقام بها ثمانية أيام.

ولقيَ في حجته هذه والتالية سنة ١٢٩٢هـ كبارَ العلماء، حيث اجتمع بالكثير منهم واستجازهم فأجازوه كما هو مذكور في ترجمته.

٣ ـ تآليفه: بلغت هذه التآليف حسبَ إحصاء المؤلف رحمه الله تعالىٰ (١٠٧)، بين كتابٍ ورسالة، فألّف أولَ ما ألف في علم الصرف، ثم علم النحو والحكمة، وفي علم المناظرة، وفي علم التاريخ، وفي علم الفقه والسير والحديث وغير ذلك، وتجد تلك الأسماء في ترجمة نفسه في مقدمة كتاب «الرفع والتكميل» بتعليق العلّامة الحجة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحمهما الله رحمةً واسعة.

قال الشيخ العلّامة المؤرِّخ عبد الحي الحسني في «نزهة الخواطر» في تاريخ وفاة الشيخ عبد الحي: «وكانت وفاته لليلةٍ بقيَت من ربيع الأول سنة أربع وثلاث مائة، ودفن بمقبرة أسلافه، وكنت حاضراً ذلك المشهد».

---

(١) من ترجمة الإمام اللكنوي بقلمه في مقدمة «الرفع والتكميل» ص٢٨.

الكتاب: هو «إبرز الغي الواقع في شفاء العَيّ» يرد به علىٰ عصريه الذي قال فيه: «هو العالم الجليل والفاضل النبيل، مجمع الكمالات الأنسية، منبع الفضائل الحميدة، النوّاب السيد صدِّيق حسن خان دامَ إقبالُه، ابن المولوي السيد أولاد حسن القِنَّوْجي المرحوم».

وذكر في سبب تصنيفه أنّ له غرضين شريفين، أولهما: أن يتحفّظ الخواصُّ والعوام من الخرافات والأكاذيب والأوهام، وثانيهما: أن يتنبه مؤلفها ويتيقظ مصنفها فينقُدَ ما في تضاعيفها، ويزيل في النظر الثاني أغلاطَها.

قال رحمه الله تعالىٰ ص١٧: وقد اختار صاحب «الإتحاف» ـ يعني الشيخَ صدِّيقاً ـ في تصانيفه عاداتٍ وطرقاً يجب أن يجتنبَ عنها، فمن ذلك أنه يقلد تقليداً جامداً لابن تيمية وتلامذته والشوكاني وأمثاله مع أنه من أشد المنكرين علىٰ المقلدين، ومن عاداته التي يجب الاحتراز عنها أنه يجعل ما يوافق رأيه ـ وإن كان مختلفاً فيه ـ مجمَعاً عليه، وهذا من عادات ابن تيمية وتلامذته.

أقول: وكان منها تحاملُه علىٰ إمامه السابق أبي حنيفةَ رحمه الله تعالىٰ، حتىٰ قال إنه رحمه الله تعالىٰ لم يرَ أحداً من الصحابة باتفاق أهل الحديث وإن عاصر بعضهم علىٰ رأي الحنفية! قال الشريف عبد الحي الحسني في «نزهة الخواطر» (٧: ١٢٤٩): وكان كثيرَ النقل عن القاضي الشوكاني وابن القيّم وشيخه ابن تيمية الحرّاني وأمثالهم، شديدَ التمسك بمختاراتهم، وكان له سوء ظنٍ بأئمة الفقه والتصوف جداً، لا سيما أبا حنيفة، والعجبُ أنه كان يصلّي علىٰ مذهب الأحناف فلا يرفع الأيدي في المواضع غير تكبيرة التحريم، ولا يجهر بآمين بعدَ الفاتحة، ولا يضع يده علىٰ صدره».

قال الشيخ نور الحَسَن ولدُ الشيخ الصديق في أبيه من كلامٍ له عنه: إني لما رأيتُ السبحة بيده أولَ مرةٍ عجبتُ وسألته عن ذلك، فأجابني أنه ألزمَ نفسه الاستغفارَ منذ أوصاه الشيخ فضل الرحمٰن المرادآبادي. . . ثم قال: وغلبت عليه الحالاتُ السنية ثم وثم حتىٰ أنه وفق للتوبة عمّا كان عليه من سوء الظن بأئمة الفقه والتصوف، وكتب ذلك في آخر «مقالات الإحسان ومقامات العرفان»،

وهو ترجمة «فتوح الغيب» للشيخ الإمام عبد القادر الجيلي. وتمامُ سيرته في «نزهة الخواطر» (٧: ١٢٤٦-١٢٥٠)، و«نزهة الخواطر» هذا طُبع مؤخَّراً بدار ابن حزم ببيروت بعنوان: «الإعلام بما في تاريخ الهند من الأعلام».

من آداب العلماء:

لقد رَدّ الشيخ عبد الحي ردوداً علميةً علىٰ رسائلَ وكلماتٍ كتبها الشيخ صدِّيق في مصنفاتٍ عديدة، فانظر الآن إلىٰ هذا الأدب: قال الشيخ عبد الحي الحسني: لمّا بلغَ الشيخَ صدِّيقاً وفاةُ الشيخ عبد الحي تأسَّفَ بموته تأسُّفاً شديداً وما أكل الطعام في تلك الليلة، وصلّىٰ عليه صلاةَ الغيبة، نظراً إلىٰ سعة اطلاعه في العلوم والمسائل. ونقل الشيخ عبد الفتاح أو غدة أنه حدّثه حفيد صدِّيق حسن خان أن السيد صدِّيق حسن أمر بإغلاق بَهُوبال التي هو مَلِكُها ثلاثةَ أيامٍ حزناً علىٰ الشيخ أبي الحسنات، وقال: «اليومَ ماتَ ذوقُ العلم»، وما كان بيننا من منافسات إنما كان للوقوف علىٰ المزيد من العلم والتحقيق». انظر مقدمةَ «الرفع والتكميل» ص٣٨ وملاحظةَ الشيخ عبد الفتاح علىٰ مسألة إغلاق البلد لموتِ عالم، وهي مما يُنكر عليه سامحه الله تعالىٰ.

أما بعد فلن أتكلّم علىٰ موضوعات الكتاب ومسائله، بل أترك ذلك إلىٰ القارىء، وأرجوه أن ينظرَ في حال الشيخ أبي الحسنات والشيخ صدِّيق وما بلغا من العلم والإفادة، مع ما كانا عليه من التواضع وشدةِ الحرص علىٰ الحق، والاختلافِ في مسائلَ دون أن يُفسدَ ذلك قلبَ أحدهما نحوَ الآخر، فما أحسنَ هذا الخُلُق، ما أفضلَ هذه الأمثولةَ والقدوة.

والله الموفِّق الهادي

وصلىٰ الله علىٰ سيد العلماء المتقين محمدٍ صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه

وإخوانه من العلماء العاملين وسائر المسلمين

وهبي سليمان غاوجي

عمان

١٧/ جمادىٰ الأولىٰ/ ١٤٢١ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي أعلىٰ منارَ العلم، وزانَ به النُّبلاء، وأنارَ بهُداهُ بصائرَ الأتقياء، والصَّلاة والسَّلام علىٰ إمامِ العلماءِ والأولياء، وآله وصحابته نجومِ الاهتداء، وعلىٰ من تبعهم مستمسكاً بنهجهم، ومسترشداً بحالهم، إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فقد تعهَّدَ الله بحفظ دينه فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، فأقامَ لحملِ هذا الدِّينِ من كُلِّ خَلَفٍ عدوله، يتَلَقَّونَهُ عمّن سبقهم، ويزيدونَ في تشييدِ بنيانه، وقد قيَّض لشريعتِهِ من العلماءِ العاملينَ مَن يدفعُ عنها طَعْنَ الطاعنين، وعن أئمتها غَمْزَ الشانئين.

وهذا كتابُ «إبرازِ الغيّ الواقع في شفاء العيّ» للإمام المحدِّثِ الفقيهِ المؤرِّخِ عبد الحيِّ اللكنويّ، ردَّ فيه من خالف سَنَنَ الأئمةِ، وطريقةَ العلماءِ، فغَمَزَهُم وقَدَّمَ فهمَهُ علىٰ فهمِهِم، لتوهُّمِهِ أنَّ تحريرَ المسائلِ وتنقيحَ الدّلائلِ وتحقيقَها قد اجتمعَ لديه، وهذا المردودُ عليه هو الشيخ صدِّيق حسن خان القِنَّوْجيّ، مَلِكُ بَهُوبال الهند، صاحبُ التصانيف الكثيرة.

وتنبيهاً لذلك الكاتب، وخَوفاً من اغترار الجُهّال به؛ أشارَ الإمام اللكنويُّ إلىٰ مسامحاتٍ له تُبَيِّنُ حالَهُ وتمنعُ الاقتداءَ به في مبادىء الأمور فضلاً عن تقليده في مُهمّاتِ الدِّين وتزيدُ التمسُّك بتقليدِ الأئمةِ المجتهدين.

وقد ذَكَرَ له مسامحاتٍ في الوفياتِ ومعارضتِها لبعضِها في الكتابِ الواحدِ بل في الصفحاتِ المتقاربةِ فيه، ودَفَعَ غَمْزَهُ في أئمةِ الدِّين، وغيرَ ذلك من المسائل.

والنسخةُ التي اعتمدتُ عليها في تحقيقِهِ، حصلتُ عليها من مكتبة الأوقافِ العامّةِ في بغداد، وهي طبعةٌ حجرية طُبعتْ في أوَّلِ شعبانَ سنةَ (١٣٠١هـ). وهذه النسخةُ المطبوعة بعث بها المؤلف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هديةً إلىٰ السيد نعمان الآلوسي ابن الإمام أبي الثناء الآلوسي صاحب التفسير المشهور كما هو مثبت في آخر ورقةٍ منه بخط السيّد نعمان الآلوسي، وعبارته: «أرسله لي حضرةُ مؤلفه طالَ بقاؤه، وأنا الفقيرُ السيد نعمان آلوسي زادَه البغداديّ ١٧ شوال سنة ١٣٠٢.

ونسبةُ هذا الكتاب ثابتةٌ إلىٰ مؤلفها بما سبق وبنسبته إياه لنفسه في غير ما تصنيفٍ من تصانيفه، ومنها: «غيثُ الغَمام» (ص١٦)، و«دفعُ الغِواية» (ص١٤٠)، و«طَرَب الأماثل» (ص١٨٢، ص٢٩٦)، و«الآثار المرفوعة» (ص١٤١)، ومقدمة «عُمدة الرِّعاية» (ص٣٠).

وعملي في الكتاب، كما هو بين يدَي القارىء الكريم، هو عزوُ نصوصه إلىٰ مظانها ما استطعتُ إلىٰ ذلك سبيلاً، مع مقابلتها بها، وإثباتُ الفروق ذاتِ البال بينها، وضبطُ كلماته وعباراته، وتفصيلُ مقاطعه وجُمَلِه، وتخريجُ أحاديثه، والإشارةُ إلىٰ ما طُبعَ من الكتبِ الواردةِ فيه مع ذكر معلومات الطبع، وصنعُ فهارسَ ميسَّرةٍ للانتفاع به.

وفي الختام أسألُ الله عزَّ وجل أن يتقبَّلَ هذا العملَ ويجعلَه خالصاً لوجهه الكريم، وينفعَ به عباده، وصلىٰ الله وسلَّمَ وباركَ علىٰ سيد المرسلين سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

في عمّان ١٠ من جمادىٰ الأولىٰ ١٤٢٠هـ
الموافق ٢١ من شهر آب ١٩٩٩م

وكتبه
صلاح محمد أبو الحاج



بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا رب على أن هديتنا إلى سواء السبيل أشهد أنك لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ولا نظير لك ولا مثيل
وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبدك ورسولك المفضل على جميع خلقك أكبر تفضيل اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم تميز فيه العزيز من الذليل وبعد فيقول العبد الراجي رحمة ربه القوي أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي
تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ابن مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم أدخله الله دار النعيم قد وصلت إلي رسالة تسمى
بشفاء العي عما أورده الشيخ عبد الحي مشتملة على الأجوبة عن بعض إيراداتي على صاحب الإتحاف والإكسير والحطة وغيرها
من التصانيف الجليلة وهو العالم الجليل والفاضل النبيل مجمع الكمالات الإنسية منبع الفضائل القدسية النواب
السيد صديق حسن خان بهادر دام إقباله ابن المولوي السيد أولاد حسن القنوجي المرحوم وقد كنت
أوردت عليه في تصانيفي ما صدر منه في تصانيفه من سهو أو غلط أو خطأ وما كان ردي إلى بعض الفضلاء عنادا بل هو مما يرد به بعض
العلماء على بعض لإبطال الباطل وإظهار الحق وهو أمر حق وذلك لأن تصانيفه وإن اشتهرت وكثرت وأفادت الخلائق
ونفعت لكنها مع ذلك غير منقحة ولا مهذبة يعلم من طالعها أن مؤلفها لم يقصد فيها إلا جمع الرطب واليابس كجمع الغافل والكاتب عن
تنقيح الأمور التي يجب تنقيحها وعن تحقيق الأمور التي يجب تحقيقها وفيها مسائل بشعة شاذة ودلائل مطروحة ومجروحة
وأغلاط وأخطاء فاحشة لاسيما في تصانيفه المتعلقة بتواريخ المواليد والوفيات وذكر التراجم والطبقات ومن المعلوم أن مثل

معنى المسائل الشاذة التي اختارها والدلائل النافذة التي اوردها في رسالته ووفاته الله
وعليه رحمة الله وبركاته الى يوم القيام اللهم اصلح حالنا وحاله ووفق لمرضاتك اعمالنا و
سنا ومنه اعلامه الى صاحب الاشارات والتحرير الآتي اعجب شغلكم الى اتمام الجواب تدارك
لا اصلاح الكلام فان لم يكن قابلا للصلوح وعدم قبول الحق وان كان شديد الوضوح
والاقدام من الكلمات الرديئة والالفاظ الكريهة التي هي من مخترعات العوام وقد طلب
المسامع انه وصل الى المطالعة فلما رأى ما في ديباجته من الكلمات الشنيعة والحيل القبيحة صرحه ولم
لا يليق ان يلتفت اليه وهذا آخر المرام والحمد لله على التمام والصلوة على رسوله وعلى آله العظام وكان
من شعبان من السنة السابعة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة على صاحبها افضل الصلـ

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدا ومصليا وقد تم طبع الرسالة الثانية والعجالة الشافية المسماة بابراز الغي
الواقع في شفاء العي لمولانا العلام واكبر القمقام محي السنة ماحي
البدعة وحيد العصر فخر المذاهب الحسنات مولوي
محمد عبد الحي عم فيضه الجلي والخفي تحت ادارة
محمد شيخ بهادر في مطبع
المعروف بانوار محمدي
في اول شعبان
من السنة ١٣٠١
الهجري

ارسله الى حضرة
مؤلفه طال بقاه
وانا الفقير السيد نعمان
الالوسي زاده البغدادي
سنة ١٣٠٢
شوال

نقد أوهام صديق حسن خان

المسمّى

إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ

تأليف

الإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي

المتوفى سنة ١٣٠٤ هجرية رحمه الله تعالى

تحقيق

صلاح محمد أبو الحاج

قدم له فضيلة العلامة

الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني



عمان - الأردن



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لك الحمدُ يا ربِّ علىٰ أن هديتَنا إلىٰ سواءِ السَّبيلِ، أَشهدُ أنَّك لا إلٰه إلا أنتَ وحدكَ لا شريكَ لك، ولا نظيرَ لك، ولا مثيلَ، وأَشهدُ أنّ سيدنا ومولانا محمداً عبدُكَ ورسولك المفضل علىٰ جميع خَلْقِكَ أكبر تفضيل، اللهم صَلِّ عليه وعلىٰ آله وصحبه ومن تَبعهم بإحسانٍ إلىٰ يومٍ يتميزُ فيه العزيزُ من الذليل.

وبعدُ: فيقولُ العبدُ الرَّاجي رحمة ربِّه القوي أبو الحسناتِ مُحَمَّدٌ عبدُ الحي اللَّكْنَوِيّ ـ تجاوز الله عن ذنبه الجَلِيِّ والخفي ـ ابنُ عبدِ الحليم، أدخله الله في دار النَّعيم:

قد وصلتْ إليَّ رسالةٌ مسمَّاةٌ[1] بـ «شفاءِ العيِّ عمَّا أوردَهُ الشَّيخُ عبدُ الحي» مُشتملةً على الأجوبةِ عن بعض إيراداتي علىٰ صاحبِ «الإتحاف» و «الإكسير» و«الحطة» وغيرها من التَّصانيفِ الجليلةِ، وهو العالمُ الجليلُ والفاضلُ النَّبيلُ مَجْمَعُ الكمالاتِ الإنسيةِ، مَنْبَعُ الفضائلِ الحميدةِ، النّوابُ السَّيدُ صِدِّيق[2]

---

(١) في الأصل: «مسمى».

(٢) ينتسب إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضيَ الله عنه، ونسبه بكامله مذكورٌ في آخر هذا الكتاب، وُلِدَ سنةَ ١٢٤٨هـ ببلده بريلي موطِنِ أجداده لأمه، وتوفي والده وهو في السادسة من عمره، فنشأ في حِجْر أمّه ببلدة «قِنَّوج» موطن آبائه، وتلقىٰ بعضَ العلوم فيها، ثم ارتحل إلىٰ دهلي وأتم تعليمه فيها.

وسافر إلىٰ بهوبال طلباً للمعيشة، ففاز بثروةٍ وافرة، حيث تزوّج بملكة الهند، ولُقِّبَ بنواب عالي الجاه أمير بهادر، وكان المُلْك بيد الإنجليز في الهند، فعزلوه فترةً من الزمان ثم أعادوه. =

حسن خان بهادر ـ دام إقباله ـ ابنُ المولوي السَّيد أولاد حسن القِنَّوجي المرحوم.

وقد كنتُ أوردتُ عليه في تَصانيفي ما صَدَرَ عنه في تَصانيفِهِ، وهو غَلطٌ قطعاً أو ظنّاً، وما كان ردِّي له بُغضاً وعناداً، بل حسبما يَرَدُّ بعضُ العلماءِ بعضاً لإبطالِ الباطلِ وإظهارِ الحقِّ، وهو أمرٌ أحق، وذلك لأنَّ تَصانيفَهُ وإن اشتهرتْ وكَثُرَتْ، وأفادَتْ الخلائقَ ونفعتْ، ولكنَّها مع ذلك غير مُنقّحةٍ ولا مُهَذّبةٍ، يَعلمُ مَن طالعَها أن مؤلِفَها لم يَقصدْ فيها إلا جَمعَ الرَّطبِ واليابسِ، كجمع الغافلِ والنَّاعس، لا يُنقحُ الأُمورَ التي يجبُ تنقيحها، ولا تحقيقُ التي يَجِبُ تَحقيقها.

وفيها مَسائلُ بشعةٌ شاذةٌ ودلائلُ مطروحةٌ ومخدوشةٌ، وأغلاطٌ فاحشةٌ لا سيما في تصانيفه المتعلقةِ بتواريخِ المواليدِ والوفياتِ، وَذِكْرِ التَّراجمِ والطبقاتِ.

ومن المعلومِ أنَّ مِثلَ هذه الأمور مُفسِدَةٌ لخلقِ اللهِ، ومضلَّةٌ لعبادِ اللهِ، والواجبُ علىٰ العلماءِ المتدينينَ أن يكفوا النَّاس عَن أمثالِ هذه الأمور

= سافر إلىٰ الحجاز وحجّ، وأخذ عن تلامذة الشوكاني من علماء اليمن، وأبرز شيوخه الشيخُ محمد إسحاق حفيد الشيخ العزيز المحدِّث الدهلوي، والشيخ القاضي حسين بن المحسن السبعي الأنصاري اليمني الحُدَيدي تلميذ الشيخ محمد بن ناصر الحازمي تلميذ الشوكاني، والشيخ عبد الحق بن فضل الهندي تلميذ الشوكاني كذلك.

أَلَّفَ العديدَ من المؤلفات، جمع فيها الغَثَّ والسمين، ولم يكن فيها من المحققين، وأكثر فيها من التحامل علىٰ الأئمة الكبار كما سيظهر من هذا الكتاب.

وعقَّبَ ولدين وبنتاً، وتوفي سنةَ ١٣٠٧هـ.

انظر ترجمته في «الأعلام» (٦: ١٦٧-١٦٨)، وفي كتبه: «حسن الأسوة» (ص٩-١١)، و«أحكام الوصية» (ص٩-١٩)، وغيرها من كتبه، فقد أكثر من الترجمة لنفسه في كثيرٍ منها كـ«الحطة» و«أبجد العلوم» وغيرها.

السَّخيفةِ، ويَحفظوهم من الأحكام الضَّعيفةِ، فَمِن ثَمَّ تَوجهتُ إلىٰ إبرازِ بَعضِ أغلاطِهِ الصَّريحةِ في تَصانيفِهِ المُتَفرقَةِ لغرضين:

أحدهما: أن يتحفظَ الخواصُ والعوامُ عن الخرافاتِ والأكاذيبِ والأوهام.

وثانيهما: أن يَتنبَّهَ مُؤلفها، ويَتيَقّظَ مُصنفُها، فَيَنْقُدَ ما في تضاعيفِها، ويزيلَ في النَّظر الثَّاني أغلاطَها.

ولم أكتبْ تَصنيفاً مُستقلاً في إبرازِ أغلاطِهِ، ولا توجهتُ إلىٰ جَمْعِ مسامحاتِهِ، ولو شئت لفعلت، قصداً إلىٰ أنَّ ما قلّ وكفىٰ خيرٌ ممَّا كَثُرَ وألهىٰ، وقد حَصلَ الغرضُ الأَوَّل ـ بحمدِ اللهِ تعالىٰ ـ ولم يحصل الثَّاني، وكان أهمها، حيث لم يَتنبَّه مؤلفها، بل تَوجه إلىٰ الإصرارِ بما فيها، والجوابِ عمَّا أُوردَ عليها، فصُنِّفَتْ رسالةٌ مذكورةٌ مُسمَّاةٌ بـ «شفاءِ العيّ» بإشارتِهِ وبعلمِهِ، والله أعلم بمن ألَّفها ومَن هذَّبها، وقد وجدتُ في أولها اسمَ مُؤلفها: أبو عَبْدِ النَّصير، والظَّاهرُ أنَّهُ اسم لا وجودَ لمسمَّاهُ في بلدةِ بهوبال[1]، فإن كان فليس من المشهورين بالفضل والكمال، ولعلَّه واحدٌ من طَلبةِ العلومِ غيرُ لائق لأن يُخاطبَهُ أربابُ العلومِ، والذي أظنُّ فيما سمعتُ من بعضِ الثّقاتِ أنهُ ألَّفها الشَّيخُ مُحمَّد بَشِير السَّهْسَواني[2]، مُؤلفُ الرَّسائلِ في

---

(١) إمارةٌ في «مالوه»، مساحتها ستة آلاف وسبعمئة وأربع وستون ميلاً مربعاً، وهي بأيدي أسرة أفغانية من سلالة محمد بن نور محمد بن خان محمد بن خان محمد الميرازي، وليتها نواب شاهجهان بيكَم بعد والدتها، حيث تزوجت بعدما توفي زوجها باقي محمد بالسيد صِدِّيق حسن خان، ثم وليت بنتها نواب سلطان بيكم (سنة ١٣١٩هـ)... «نزهة الخواطر» (١: ٢٠١-٢٠٢).

(٢) هو محمد بشير بن محمد بدر الدين السَّهْسَواني (١٢٥٠-١٣٢٦هـ) من أصل الهند. مولده في لكنهو، ونسبته إلىٰ سَهْسَوان من أعمال ولايه «بدايون»، تعلمَ في دهلي، وعلمَ الفارسية والعربية في كلية «آكره»، ودعاه النوَّاب صِدِّيق حسن خان بهادر إلى «بهوبال» سنة (١٢٩٥هـ)، ففوضَ إليه رياسة المدارس الدينية فيها، فأقام نحو (٢٥) عاماً، وعادَ إلى دهلي وتوفي بها، «الأعلام» (٦: ٥٣).

بحثِ زيارةِ القبرِ النَّبوي، فإن كان كذلك فهو مأخـوذٌ بالعَودِ إلى ما يَحْسَبُهُ ذَنباً بعد التَّوبةِ، وذلك لأني لما صنَفتُ رسالتي «الكلام المبرم» في نَقضِ رسالته «القول المحقَّق المحكم»، وأدرجتُ في ديباجَتهِ اسمَ بَعض تَلامذتي، أوردَ عليَّ في رسالتِهِ «القول المنصور»: بأنَّ مثلَ هذا[١] الصَّنيع غيرُ جائزٍ، فلمَّا أوردتُ عليه في «الكلام المبرور» بأنَّهُ قد ارتكب هو أيضاً عند مُقابلةِ بعض العلماءِ بمثله، ذَكَرَ في رسالةِ «المذهب المأثور»: أني قد تُبْتُ منه، فيالها من توبةٍ قد جَعلَها شيئاً فَرِيّاً، واتخذَها ظِهْرِيّا، حيثُ صَنَّفَ هذه الرِّسالةِ بنفسِهِ، وأدرجَ فيها[٢] اسمَ أبـي الفتح عبد النَّصير مع علمه قُبْحَ صنيعِهِ، وأيا ما كان؛ أَلَّفَهُ الشَّيخ السَّهسواني، أو رجلٌ آخر مُسمَّىً بعبدِ النَّصير، فلا ريبَ في أنَّ صاحبَ «الإتحافِ» قـد اطَّلعَ عليها[٣] ورضيَ بهـا[٤] كيف لا؟ ومَن يَنْصُرُ ويُجِيبُ عن الإيراداتِ الواردةِ عليه، لا بدَّ أن يطَّلعَ المنصورُ عليه ويَفْهَمَهُ.

وقد وقفتُ علىٰ بعضِ تحريراتِ صاحبِ «الإتحافِ» كَتبَهُ إلى بعضِ الأحبابِ، فيه ما يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ واقفٌ بهذا الرّدِّ وراضٍ بهِ، وإذا كان هذا هكذا فلستُ أخاطبُ عبدَ النَّصيرِ ولا الشَّيخ السَّهْسَواني في هذه المباحثِ، بل مُخاطَبَتي لصاحبِ[٥] «الإتحاف»؛ فإني أنا وهو بحمدِ الله أخوانِ في العلمِ والكمالِ، وإن فاقَ هو بالرِّياسةِ والإقبالِ، ومباحثةُ الأخِ مع الأخِ أهونُ من المباحثةِ مع الأجانبِ.

---

(١) في الأصل: «هذه».

(٢) في الأصل: «فيه».

(٣) في الأصل: «عليه».

(٤) في الأصل: «به».

(٥) في الأصل: «صاحب».

وقد كنتُ أردتُ أن أتركَ التعقباتِ عليه لَمَّا سمعتُ أنَّهُ يَحزنُ منها، ويَحْمِلُها علىٰ التَّعصبِ والعنادِ، ولكنَّه لَمَّا ألّفَ واحدٌ مِن ناصريهِ هذه الرِّسالة المستقلةَ بمقابلتي ـ فتأليفُهُ عينُ تأليفِهِ ـ دَعانِي ذلك إلى تأليفِ مُستقلٍ في جوابِهِ، وسمَّيتُ هذا التأليفَ بـ:

إبْرَازُ الغَيِّ الوَاقِعِ في شِفَاءِ العَيِّ

ولقّبتُهُ بـ:

حفظِ أهلِ الإنصاف عن مُسامحاتِ مُؤلِّفِ الحطّةِ والإتحاف

ولنقدمَ مقدِّمةً تشتملُ علىٰ ذِكْرِ بعضِ مسامحاتِ[1] صاحبِ «الإتحافِ» في رسائِلهِ المُتفرقةِ، واختياراتِهِ غير المرضيةِ، ليعلمَ النَّاظرونَ صِدْقَ ما أسبقنا ذِكْرَهَ، وليتَنَبَّهَ مُؤلِفُها فيُنَقحَ تآليفه.

ولئن قامَ هو أو واحدٌ من ناصريه إلىٰ الجوابِ عنها والإصرار عليها، أو حَمَلَهُ سُوءُ الخصومةِ علىٰ تأليفِ رسالةٍ في إبراز أغلاطي ـ وأَنَا إن شاء الله منها بريء ـ، وَجَدَ في المرَّةِ الثَّالثةِ[2] أضعافاً مُضاعفةً ورسائلَ مُتعددةً في أغلاطٍ فاحشةٍ.

وبعد الفراغِ من المقدمةِ نتوجهُ إلىٰ إبرازِ ما في «شفاء العي» من الغي، فنقولُ:

قد اختارَ صاحبُ «الإتحاف» في تَصانيفِهِ عاداتٍ وطُرُقاً يَجبُ أن يجتنِبَ عنها، فَمِن ذلك:

---

(١) مقصوده منها أخطاؤه، ولكن أدبه الرفيع يمنعه من ذِكْرِها.

(٢) المرّة الأولى هي ذِكْرِ الإمام اللكنوي أخطاءه في تصانيفه المتفرقة، والثانية هي ذِكْرُها في هذا الكتاب، والثّالثة ـ كما وَعَدَ ـ كانت في كتابه «تذكرة الراشد».

ـ أنَّهُ يُقلِّدُ تَقليداً جامداً لابن تَيميّة وتلامذتِهِ[١] وللشَّوْكاني[٢] وأمثاله، مع أنَّهُ من أشد المُنكرينَ علىٰ المقلدينَ، فإلىٰ الله المشتكىٰ من مثل هذا الصنعِ! فما الذي حرَّم تقليدَ المجتهدينَ والأئمةِ المتبوعين وأباحَ تقليدَ هؤلاء المستحدثين وليسوا بجنبِ المجتهدينَ المتبوعينَ إلا كعصافير بجنبِ النَّاطقين، ومَن طالعَ تَصانيفه عَلِمَ هذا الأمر، فإنَّهُ يُرجِّحُ غالباً ما رجَّحوهُ وإن كان سخيفاً، ويكْتُبُ ما سَطَّروهُ وإن كان غلطاً فاحشاً.

ولنذكر في مثالِهِ أُموراً عديدةً:

فمنها: أنَّهُ افترىٰ علىٰ الإمَام مَالِكٍ[٣] وعلىٰ الأئمةِ الأربعةِ وعلىٰ الجمهور في بحث زيارةِ القبرِ النبوي في كتابهِ «رحلةُ الصّديق إلىٰ البيتِ العتيق»[٤] وخَلطَ بحثاً بآخر، وأجرَىٰ الخلافَ المنقولَ في شَدِّ الرِّحال بقصدِ الزِّيارةِ في نفسِ الزِّيارةِ، وستَطَّلِعُ علىٰ ذلك أثناء البحثِ عمَّا في «شفاء العي»[٥].

ومنها: أنَّهُ رَجَّحَ عدمَ وجوبِ قضاءِ الصَّلاةِ علىٰ الذي تَركها عمداً في رسالته «حلّ السؤالات المشكلةِ»[٦]، وهو مذهبُ بعضُ الظَّاهريَّةِ، ومنشأُ

---

(١) من أشهر تلامذته ابن قَيِّم الجَوْزيَّة، وهو محمدُ بنُ أبي بكر بنِ أيوب الزرعي الدمشقي أبو عبد الله شمس الدين (٦٩١-٧٥١هـ)، وهو الذي هَذَّبَ كتبَ ابنِ تيمية ونشرَ علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأُهينَ وعُذِّبَ بسببه، وطيف به على جملٍ مضروباً بالعصىٰ. «الأعلام» (٦: ٥٦).

(٢) هو محمدُ بنُ علي بن محمد بن عبد الله الشَّوْكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) من أصل صنعاء، وُلِدَ بهجرة شوكان (من بلاد خولاب باليمن)، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة (١٢٢٩هـ)، وماتَ حاكماً بها، «الأعلام» (٦: ٢٩٨).

(٣) في «رحلة الصديق» (ص ١٤٦).

(٤) «رحلة الصديق» (ص ٣٩-١٤٠). المطبعة الهندية العربية. ١٩٦١م.

(٥) في صفحة (٩٧).

(٦) وهو باللغة الفارسية.

قَولهم أنَّ قَضاءَ صلاةٍ فائتةٍ بالنَّومِ والنِّسيان قد وَرَدَ الأُمرُ به في السُّنن، وأمَّا التَّاركُ العامدُ فلم يَرِدْ دليلٌ صَريحٌ صَحيحٌ علىٰ وجوبِ القضاءِ عليه.

وهم قد جَمدوا على ظاهرِ ما وَرَدَ مِن غير رَويَّةٍ وفِكْرٍ حَتَّى قالوا: إنَّ حديثَ: «لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائمِ ثُمَّ يَغتسلُ منه»[١]، أنَّهُ لو تَغوطَ فيه أو بالَ غير الغاسلِ والمتوضىء يَجوزُ فيه الغسلُ والتَّوضُّؤ لعدم ورودِ النَّهي، ولهم مثلُ هذا كثيرٌ يأبى عنه العقلُ السَّليم، والفهمُ المُستقيم.

وقد تَبعهم في مَسألة القضاءِ الشَّوْكاني في بعضِ تأليفاتِهِ، وهو كثيرُ الاتباع لهم، وهذا مذهبٌ شاذٌ مردودٌ مخالفٌ لجمهور علماءِ الملَّةِ وحَمَلَةِ الشَّريعةِ، بل وللطبيعةِ الوَقَّادَةِ والنَّفسِ المُدْرِكَةِ.

قال ابنُ عبدِ البر في «الاستذكار شرحِ موطأ الإمَام مَالِك»[٢] عندَ شرح حديث التَّعريس: فإن قيل فَلِمَ خُصَّ النَّائم والنَّاسي بالذِكْرِ في قوله في غيرِ هذا الحديثِ: «مَن نَامَ عن صَلاةٍ أو نَسِيَها فلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها»[٣] ؟

---

(١) رواه البُخاري في كتاب الوضوء (باب البول في الماء الدائم) برقم (٢٣٩)، ومسلم في كتاب الطهارة (باب النهي عن البول في الماء الراكد) برقم (٦٥٤)، وأبو داود في كتاب الطهارة (باب في البول في المستحم) برقم (٢٣٩)، والنَّسائي في كتاب الطهارة (باب الماء الدائم) برقم (٥٨).

(٢) مطبوع باسم «الاستذكار الجامع لمذاهب الامصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرَّأي والآثار وشرح ذلك كلـه بالإيجاز والاختصار» تصنيف: الإمام الحافظ أبي عمر يـوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمري الأندلسي (٣٦٨ـ٤٦٣هـ). حقَّقه الدكتور عبد المعطي قلعه جي. دار قتيبة ودار الوعي. ط١. ١٤١٣هـ.

(٣) رواه مسلم في كتاب المساجد (باب قضاء الصلاة الفائتة...) برقم (١٥٥٨) بدون لفظ: «مَن نام»، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة (باب من نام عن صلاة أو نسيها) برقم (٤٣٥، ٤٣٦)، والترمذي في أبواب الصلاة (باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه) برقم (٤٦٥، ٤٦٦)، وابنُ ماجه في كتاب الصلاة (باب من نام عن الصلاة أو نسيها) برقم (٦٩٦)، والحاكمُ في «المستدرك» (١ : ٣٠٢) في كتاب الوتر، وقال: حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه، والبَغَوي في «شرح السنة» (٢ : ٢٤٢) وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ.

قيل: خَصَّ النَّائمَ والنَّاسي ليرتَفِعَ التَّوهمُ والظَّنُّ فيهما لرفع القلمِ وسقوطِ المآثم عنهما بالنَّوم والنِّسيان، فأبانَ رسولُ اللهِ أنَّ سُقوطَ الإثم عنهما غيرُ مُسْقِطٍ لِمَا لَهُ فيهما من فَرضِ الصَّلاة، وأنَّها واجبةٌ عند الذِّكرِ لها يَقضيها كلُّ واحدٍ مُنهما بعد خروجِ وَقتِها إذا ذَكَرَها.

ولم يحتجْ إلىٰ ذكرِ العامدِ معهما؛ لأنَّ العلَّةَ المتوهمةَ في النَّائم والنَّاسي ليستْ فيه[1]، ولا عُذْرَ لَهُ في تَرْكِ فرضٍ.

وسوَّى[2] اللهُ في حكمه علىٰ لسانِ رسولِهِ بينَ حُكمِ الصَّلاةِ الموقوتةِ والصيامِ الموقوت في شهرِ رمضانٍ؛ بأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُقضَى بعد خُروج وقتِهِ، فَنَصَّ علىٰ النَّائمِ والنَّاسي في الصَّلاةِ لما[3] وصفنا، ونَصَّ علىٰ المريضِ والمسافرِ في الصَّومِ.

وأجمعت الأمةُ وَنَقَلَت الكافةُ فيمن لم يَصمْ شهرَ رمضانَ عمداً وهو مُؤمن بفرضِهِ ـ وإنَّما تَركَهُ أشراً وبطراً تعمّدَ ذلك ثُمَّ تابَ منه ـ أنَّ عليه قضاءَ، وكذلك مَن تَركَ الصَّلاةَ عامداً.

فالعامدُ والنَّاسي في القضاءِ للصَّلاةِ سواءٌ، وإن اختلفا في الإثمِ كالجاني علىٰ الأموالِ المتلفِ لها عامداً وناسياً سواءٌ إلا في الإثم، بخلافِ رمي الجمار في الحجِ التي لا تُقضىٰ في غيرِ وقتِها لعامدٍ ولا ناسٍ؛ لوجوبِ الدَّمِ فيما يَنوبُ عنها، وبخلاف الضَّحايا.

والصَّلاةُ والصِّيامُ كلاهما فرضٌ واجبٌ، ودينٌ ثابتٌ، يؤدَّيان أبداً، وإن خَرَجَ الوقتُ المؤجَّل لِمَا قال رسولُ اللهِ ـ صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وَعَلىٰ آلهِ وَسَلَّم ـ:

---

(١) وقع في الأصل: «له»، والتصويب من «الاستذكار».

(٢) وقع في الأصل: «حوىٰ»، والتصويب من «الاستذكار».

(٣) وقع في الأصل: «لما»، والتصويب من «الاستذكار».

«دينُ الله أحقُّ أن يُقضىٰ»[١].

وإذا كان النَّائمُ والنَّاسي للصَّلاةِ ـ وهما معذوران ـ يقضيانها[٢] بعدَ خروجِ وقتِها، كان المتعمدُ لتركها أولىٰ بأن لا يَسقطَ عنه فرضُ الصَّلاة، وأن يُحكمَ عليه بالإتيانِ بها؛ لأنَّ التَّوبةَ من عصيانِهِ هي أداؤها وإقامتُها مع النَّدمِ علىٰ ما سَلَفَ مِن تَركِهِ لها في وقتِها.

وقد شذَّ بعضُ أهلِ الظَّاهرِ وأقْدَمَ علىٰ خلافِ جُمهور عُلماءِ المسلمينَ وسبيل المؤمنين، فقال: ليس علىٰ المتعمِّدِ في تَركِ الصَّلاةِ في وقتها أن يأتيَ بها في غير وقتِها؛ لأنَّهُ غير نائمٍ ولا ناسٍ، وإنَّما قال رَسُول الله صلَّىٰ اللهُ عليهِ وسلَّم: «مَن نَامَ عن صلاةٍ أو نَسيها»[٣]، والمتعمدُ غيُر النَّاسي، وظنَّ أنَّهُ يَستَتِرُ[٤] في ذلك بروايةٍ شاذةٍ جاءتْ عن بعضِ التَّابعين، شذَّ فيها عن جماعاتِ المسلمينِ، وهو محجوجٌ في العقول. انتهىٰ كلامه ملخصاً[٥].

ثُمَّ قال ابنُ عبدِ البرِ[٦] بعد ذِكْرِ الأحاديثِ الدَّالةِ علىٰ وجوبِ القضاءِ مطلقاً[٧] ولو كان التَّاركُ عامداً: وأجمعوا علىٰ أنَّ للعاصي أن يتوبَ مِن ذنبه

---

(١) رواه البُخَاريّ في كتاب الصوم رقم (١٨١٧) عَنِ ابن عَبَّاسٍ رَضِي الله عَنهما قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إلىٰ النَّبيِّ ـ صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إنَّ أمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُقْضَىٰ». ومسلم في كتاب الصيام رقم (١٩٣٦). والنَّسائي في كتاب مناسك الحج رقم (٢٥٩١). وأبو دَاوُدَ في كتاب الأيمان والنذور (٢٨٧٨)، وأحمدُ في مسند بني هاشم (١٨٦٨، ١٩٠١، ٢٢٢٠، ٣٢٤٥).

(٢) وقع في الأصل: «يقضبان»، والتصويب من «الاستذكار».

(٣) سبق تخريجه (ص١٩).

(٤) وقع في الأصل: «يستند»، والتصويب من «الاستذكار».

(٥) من «الاستذكار» (١: ٣٠١-٣٠٢).

(٦) من «الاستذكار» (١: ٣٠٧).

(٧) من تلك الأحاديثِ الدَّالة علىٰ وجوب القضاء:

١ ـ «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر». =

بالنَّدَمِ عليه واعتقادِ تَركِ العودِ عليه، ومَن لزِمَهُ حقٌّ لله أو لعبادِهِ لَزِمَهُ الخروج منه، وقد شَبَّه رسول الله ـ صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وَعَلىٰ آلهِ وَسَلَّم ـ حقَّ اللهِ بحقوقِ الآدميينَ وقال: «دَيْنُ اللهِ أحقُّ أن يُقْضَىٰ». انتهىٰ.

ثُمَّ قال[1] بعد إلزامه مَن تفوّهَ بهذا من الظّاهريَّةِ بأُصولِهم وأقوالِ إمامِهم: فما[2] أرىٰ هذا الظَّاهري إلا وقد خَرَجَ عن قولِ جماعةِ العلماءِ من السَّلفِ والخلفِ وخالفَ جميعَ فِرق الخلفِ والسَّلفِ وشَذَّ عنهم، **ولا يكون إماماً في العلم مَن أخذ بالشَّاذِ في العلم.**

وقد أَوْهَمَ في كِتابِهِ أنّ لَهُ سَلَفَاً من الصَّحابَةِ والتَّابعينَ تَجاهلًا منه أو جَهلًا، وكلُّ ما ذُكِرَ في هَذا المعنى فَغيرُ صحيحٍ ولا له حجَّةٌ في شيءٍ منه. انتهى ملخصاً.

فَظَهَرَ بهذا أنَّ قَولَ الشّوكانيّ تِبعاً لبعضِ الظَّاهريَّةِ في هَذه المسألةِ من خرافاتِ الكلامِ، لا له قَرارٌ علىٰ أصولِ الظَّاهريَّةِ، ولا علىٰ أصولِ غيره مِن علماءِ الشَّريعةِ، بل هو مُخالفٌ برمّتِهِ عندَ مَن له أَدْنَىٰ عَقْلٌ، ولا يَستقيمُ أمرُ النَّقل إلا بالعقلِ للكتابِ والسُّنَّةِ وإجماع مَن قبل مُتفوِّهِ هذه المسألة.

فحَرَامٌ علىٰ حَمَلَةِ الشَّريعةِ أن يذكروا رأيه في هذا الباب إلا لردِّه ولإظهار الصَّوابِ، فَضلاً عن تَرجيحهِ وتأصيلِهِ وتقويتِه وتنقيحِهِ، ولن يُصلحَ العَطّارُ ما يُفْسدُهُ الدَّهرُ.

= ٢ ـ أن رسول الله لم يصلِّ هو ولا أصحابه يوم الخندق صلاة الظهر والعصر حتىٰ غربت الشمس لشغله بما نصبه المشركون.

٣ ـ حديث: «لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة».

٤ ـ حديث: «سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن ميعادها، قالوا أفنصلّيها معهم؟ قال: نعم».

(١) أي ابن عبد البر في الاستذكار (١: ٣٠٩-٣١١).

(٢) وقع في الأصل: «ما»، والتصويب من الاستذكار.

ومنها: أَنَّهُ رجَّحَ عدَمَ وجوبِ الزَّكاةِ في أموالِ التِّجارةِ، وأحسنَ إحساناً عظيماً علىٰ أربابِ التِّجارةِ في «مسكِ الختامِ شرحِ بلوغِ المرامِ»[١]، وشرحَ رسالةَ الشَّوكانيِّ تبعاً للشوكاني، وهو قولٌ مخالفٌ لجمهورِ العلماءِ من الخَلَفِ والسَّلَفِ، فإنَّهم يُوجبونَ الزَّكاةَ في عروضِ التِّجارةِ إلا داودَ الظَّاهري، فإنَّهُ خالفَهم كما ذَكَرَهُ النَّووي في «شرح صحيح مُسْلِم»[٢] وغيره[٣].

وهو قولٌ شاذٌ ضعيفٌ، وقد شهدتْ الأخبارُ المرفوعةُ والآثارُ الموقوفةُ بوجوبِ الزَّكاة فيها، وليس هذا موضعَ بَسطِهما، ويكفي في ذلك قَوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[٤] الآيةَ، فالحذرَ الحذرَ مِن مثلِ هذه الفُتيا المُخالفةِ لظاهرِ القرآنِ ولأخبارِ النَّبيِّ ﷺ، وضعفُ بعضها عندنا ضَعْفٌ غير مُضِرٍّ للاحتجاجِ، ولآثار الصَّحابةِ كعمرِ وابنِ عُمَرَ وغيرهما.

وهناك مسائلُ كثيرةٌ تَبعَ فيها ابنَ تيميَّة والشَّوكانيَّ مع ضَعفِ أقوالِهم فيها.

وفيما ذَكَرْنا ـ وبطريقِ النَّموذج ـ كفايةٌ لِمَن تأملّها.

ـــ ومِن عاداتِهِ الَّتي يَجبُ الاحترازُ عنها: أَنَّهُ يَجعلُ ما يوافق رأيَهُ وإن كان مختلفاً فيه مع عِلْمِهِ بكونِهِ مُختلفاً فيه: مجمعاً عليه، وهذا من عاداتِ ابن تيميَّة

---

(١) وهو باللغة الفارسية، في مجلدين.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٧:٥٨). تحقيق خليل مأمون شيحا. دار المعرفة. ط١. ١٩٩٤.

(٣) خصَّ هذه المسألة بتأليف مستقل العلامة عبد الله بن صديق الغماري سمَّاه: «الإنارة بأدلة وجوب زكاة التجارة»، حيث نقل الإجماع فيه عن ابن المنذر والزرقاني في «شرح الموطأ» وقال: ظاهر ما أوردناه أنَّ زكاةَ التجارة واجبةٌ بالكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف، ولم يُنكر وجوبها إلا الظاهرية، وهم معروفون بالشُّذوذ، فلا عبرةَ بخلافهم وبالله التوفيق. ونصَّ فيه أنَّ السَّيارات التي تتخذ للتجارة، تجبُ الزكاة في أثمانها أو قيمتها إذا حال عليها الحول، لأنها عروض تجارة. دار الكتبي. ط١. ١٩٩٠م.

(٤) سورة البقرة، آية (٢٦٧).

وتلامذتِهِ، والنَّاسُ علىٰ دينِ مُلوكِهم، وأمثلته في تصانيفِهِ كثيرةٌ، ولنكتف بذكِرِ واحد منهما، وهو أنَّهُ قال في رسالتِهِ «أبجد العلوم»[١] في ترجمةِ الإمَام أبي حَنِيْفَةَ: إنَّهُ لم يرَ أحداً مِن الصَّحَابَةِ باتفاقِ أهلِ الحديثِ وإن عاصرَ بعضهم علىٰ رأي الحنفيةِ. انتهىٰ.

وفيه:

أمّا أولاً: فهو أنَّ عَدَمَ رؤيةِ الصَّحَابَةِ مطلقاً ليس مُتفقاً عليه بين المحدِّثين، بل هو مُختلفٌ فيه بينهم، والمعتمدُ هو ثبوتُ الرؤية لأنسٍ رَضِي الله عَنْهُ عندهم كما حقَّقته في رسالتي «إقامة الحجَّة علىٰ أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة»[٢] بذكر عبارةِ: الذّهبي، والولي العراقي، والحافظ ابنِ حَجَرٍ، والسّيوطيّ، وابنِ سَعْدٍ، واليافعي، وابنِ الجوزي، وعلي القاري، والتُوْرْبشتى، والجزري، وغيرهم. وأرجو من المنصف أن لا تَبقىٰ له شُبهةٌ في تابعيته بعد الاطلاع علىٰ تلك العباراتِ.

وأمَّا المتعسِّف فكلامه خارجٌ عن بحثِ الثقاتِ، فغايةُ ما في البابِ أن يكون رأي مؤلفِ «أبجدِ العلوم» مائلاً إلىٰ عَدَمِ تابعيَّتِهِ لِمَا عَرَضَ لَهُ نَوعٌ مِن الشُّبهةِ، لكنَّه لا يقتضي أن يَرتَفِعَ خلافُ المحدِّثينَ في البابِ، ويُنْسَبُ إليهم الاتفاقَ فيما اختلفوا فيه البتة.

وأمَّا ثانياً: فهو أنَّ صاحبَ «الأبجد» قد نَقلَ بنفسِهِ في رسالةِ «الحطة» عبارةَ السيوطي المشتملة بعبارةِ الولي العراقي وابنِ حَجَرِ العَسْقَلانيّ المفيدَة[٣]

---

(١) «أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم» للقنوجي (٣: ١٢١). دار الكتب العلمية.

(٢) (ص ٨٣-٨٩) تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٩٦٦م.

(٣) في الأصل: «المفيد».

لتابعيته، فَمَا بالهُ جَعَلَ عَدَمَ تابعيتِهِ في «الأبجد» مُتفقاً عليه مع علمِهِ بأَنَّهُ مُختلَفٌ فيه، فلعلَّهُ نَسيَ ما كَتَبَهُ سابقاً أو تَعمدَ به مُغالطاً أو عادَ من مراتبِ «الحِطة» إلىٰ مَنازلِ «الأبجدِ» مُتنازلاً! وأياً ما كان فمثله عجيبٌ من مِثلهِ، والله يعفو عنا وعنه.

وأمَّا ثالثاً[١]: فهو أنَّ قوله: وإن عاصرَ. . .إلخ، مُشتملٌ على تدليسٍ يَجبُ أن يَحْترِزَ مِثلهُ عن مِثلهِ، فإنَّهُ يُوهِمُ أن إثباتَ المعاصرةِ مختصٌ بالحنفيةِ، وليس كذلك، بل جميعُ الفقهاءِ والمحدِّثينَ وجميعُ العقلاءِ والمؤرخينِ قائلونَ بمعاصرتِهِ لبعض الصَّحَابَةِ، كيف لا وقد وُلِدَ أبُو حَنِيْفَةَ علىٰ الأصحِّ الأشهرِ سنةَ ثمانين، وكان ذلك العصرُ عصرَ الصَّحَابَةِ باليقين.

وأمَّا رابعاً: فهو أنّ عبارتَهُ هذه تُوهِمُ أنَّ الْحَنَفِيَّةَ مُقتصرونَ علىٰ إثباتِ المعاصرة وليس كذلك، فإنَّ أكثرهم بل كلَّهم ذهبوا إلىٰ رؤيتِهِ للصَّحَابَة، وإنَّما اختلفوا في روايتِهِ عن الصَّحَابَةِ، فَجَمْعٌ منهم نَفُوها كجمعٍ من المحدِّثين، وجَمْعٌ منهم أثبتوها وقالوا: هو المذهب المتين.

ولقد اقشعرَّ جلدي وتوحَّشَ فؤادي حينَ رأيتُ عبارةَ «الأبجد»، وحَكَمَ كُلُّ مَن فَهِمَها أنَّها تَجاوزت عن الحدِّ، وهو الذي أزعجني إلىٰ جمع نُبَذٍ مِن مسامحاتِهِ في تصانيفِهِ لئلا يَغترَّ الجاهلون بأمثالِ هذه الكلماتِ في تأليفاتِهِ، والله أسألُ أن يُجنِّبني ويجنِّبه من أمثالِ هذه المغالطاتِ، ويوفقنا لاكتساب الباقياتِ الصَّالحاتِ.

ـ ومن عاداتِهِ الَّتِي يَجبُ علىٰ المصنفينَ الاحترازُ عنها: أنّ كلامَهُ في مَوضعٍ يُعارضُ كلامَهُ في مَوضعٍ آخر، وهذا وإن كان أمراً طبعياً للبشرِ، والسَّلامةُ من جميعِ أنواعِ التَّعارض مُختصة بخالقِ القوىٰ والقدر، إلا أنّ مَن لَهُ

---

(١) في الأصل: «لثا».

اهتمامٌ بنشرِ العلمِ والتأليفِ يَجِبُ عليه الاهتمامُ بِقدر وسعِهِ الشَّريف، كيف لا وهو مسؤولٌ يوم القيامةِ عن كُلِّ ما كَتَبَهُ، ومناقَشٌ في كُلِّ ما سَطَرَهُ.

والتَّخالفُ من عالم بين كلاميه في تأليفين ليس بمستبعدٍ غايةَ البعدِ، إنَّما المُستبعدُ تَخالفهُما في تأليف واحدٍ وفي صفحتين مُتقاربتين أو في صفحةٍ واحدةٍ، ومثل هذا وَجَمْعُ الرَّطبِ واليابسِ يَجعلُ المُعتبرَ غير معتبرٍ، والمعتمدَ غيرُ معتمد.

ـ **وَمِن عاداتِهِ: أن يَنقلَ في تَصانيفه كُلَّ ما وجَدَ في المُنقولِ عنه، ويكتبَ كُلَّ ما وَجدَ فيما أخذَ عنه وإن كان غَلطاً صريحاً يَطَّلِعُ عليه الطَّلبةُ؛ أو مُستحيلاً عقلياً أو عادياً يَعلمُهُ الكَمَلة**، وهذان الأمران ظاهرانِ على مَن طالعَ تَصانيفَهُ، لا سيما تَصانيفهُ المتعلقة بالتراجمِ والطبقاتِ، المشتملة على ذِكرِ تَواريخِ المواليدِ والوفيات، وهما قبيحان جداً، موحشانِ لناظرِ تأليفاته عاماً وخاصاً، ولا يَنْفَعُ في هذا البحثِ أنَّهُ ناقلٌ من «كشفِ الظُّنُونِ» أوْ «البستان»، أو مِن غيرهما مِن كُتبِ الشَّأنِ، فإنَّ مثل هذا النَّقل الصَّرفِ ليس إلا من شأنِ الغافلين، لا مِن شأنِ العالمينَ الهادين.

ولنذكر من بعضِ رسائله بعضَ أغلاطِهِ ومُعارضاتِهِ، إيقاظاً للنائمين، وإزالةً لوحشةِ الهائمينَ، وليس الغرضُ منه تَنقيصُهُ وَذِكْرَ مَعايبِهِ، حاشاهُ عن ذلك، بل ما أسلفنا ذِكْرَهُ[1].

* * *

---

(١) من اغترار الجاهلين بكلامه، وتحامله علىٰ العلماء.

ذِكْرُ بعض المسامحاتِ والمعارضاتِ
الواقعة في «إتحاف النُّبلاء»[1] في المقصدِ الأوّل منه

الأوّلُ

قال في المقصدِ الأوّل في بابِ الألفِ: «الابتهاج بأذكار المُسافر الحاج»[2] للشَّيخِ شمسِ الدِّين مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ السَّخَاويّ[3]، والمتوفَّىٰ سنة ستين وثمانمئة. انتهىٰ.

وهذا خطأٌ! فإنَّ وفاةَ السّخاويّ كانت بعدَ تسعمئة، ذَكَرَهُ في «النّور السَّافر في أخبار القرن العاشر»[4] وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ اثنتين بعدَ تسعمئةٍ كما نَقلتُ قَدْراً من كلامِهِ في «التَّعليقات السّنية على الفوائد البَهيَّة»[5].

وقال ابنُ رُوزْبَهان في «شرح شمائل الترمذي»: الشَّيخُ أبُو الخير مُحَمَّدُ ابنُ عبدِ الرَّحْمٰن بن مُحَمَّدِ السَّخاويّ المِصريّ، رحالةالزَّمان وحافظُ العصرِ، فريدُ عصره، لازمَ المشايخَ، وصاحبَ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ سنين مُتطاولة، وأثنىٰ عليه الحافظُ في كتبهِ سيما في الطَّبقاتِ، وأصلُهُ من سَخَا قَصبةٌ من

---

(١) اسمه «إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدِّثين» وهو باللغة الفارسية.

(٢) مطبوعٌ بتحقيق الشيخ رضوان محمد رضوان، بالقاهرة، وقفتُ علىٰ طبعةٍ مصوّرةٍ منه ليس عليها معلومات طبع.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحة أخرى في السَّخاوي في رقم (٢).

(٤) (ص ١٨)، وهو لشمس الشموس محيي الدين عبد القادر بن شيخ عبد الله العيدروس. دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٨٥هـ.

(٥) (ص ٣٨). مطبعة السعادة بمصر. ط١. ١٣٢٣هـ.

أعمال مصر، وكانت ولادتُهُ بالقاهرةِ، وله تَصانيفٌ تنيفُ علىٰ أربعمئةِ مجلدٍ كما ذَكَر لي، وَفَصَّلَ كَثيراً منها في إجازتِهِ، وكان لَهُ مئةٌ وعشرونَ شيخاً في «صحيحِ البخاري»، صَحِبْتُهُ بالمدينةِ الطَّيبةِ، ولازمتُهُ دَرْسَاً وإفادةً وقراءةً وسماعاً، وكان يَرحلُ كُلَّ زمانٍ إلىٰ الحجاز، ويَسكُنُ بها سِنين ويُجاورُ في الحرمينِ ويُصَنِّفُ تصانيفَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إلىٰ مِصرَ، وارتحلَ في آخر عُمْرِهِ إلىٰ الحجاز، واستوطنَ مكةَ وتُوفّي بها في نَيفٍ وتسعمئةٍ. انتهىٰ ملخصاً.

الثَّاني

قال في صفحةٍ أُخرىٰ: «الأجوبة المُرضية فيما سُئِلَ عنه من الأحاديث النَّبوية»[١] للشيخ مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمٰن السَّخاويّ، المتوفَّىٰ سنة اثنتين وتسعمئة[٢]. انتهىٰ.

وفيه أنَّه مُناقضٌ لما ذَكَرَهُ قُبيله[٣] مِن أنَّهُ مات سنة ستين وثمانمئة!

الثَّالِثُ

قال: «أذكارُ الصلاة» لزين المشايخ مُحَمَّدِ بنِ القاسمِ البقَّالي الخوارزمي الحنفي، المتوفَّىٰ سنة اثنتين وستين وخمسمئة. انتهىٰ.

وفيه أنَّ وفاتَهُ كانت سنةَ ستٍ وسبعينَ وخمسمئةٍ على ما نصَّ عليه الكفوي في «طبقات الحَنَفِيَّة»[٤] وغيرُهُ.

---

(١) مطبوعٌ في ثلاث مجلدات بتحقيق د. محمد إسحاق. دار الرَّاية. الرياض. ط١. ١٤١٨هـ.

(٢) وكذلك أرَّخَ القنوجي وفاته سنة (٩٠٢هـ) في «التاج المكلل من جواهر الطراز الآخر والأول» (ص٤٤٠). المطبعة الهندية العربية. ١٩٦٣م.

(٣) أي كما مرَّ معنا في رقم (١).

(٤) «الفوائد» (ص١٦٢).

الرَّابعُ

قال عند ذِكْرِ الأربعينيات: أربعين للشيخ مُحَمَّد بن عليٍّ البرْكِلي الرومي[١]، المتوفَّىٰ سنة ستين وتسعمئة. انتهىٰ[٢].

هذا مخالفٌ لما أَرَّخَهُ الثّقات، قال عبدُ الغني بنُ إسماعيل النَّابلسي في «الحديقة الندية» شرح كتاب البرْكِلي المسمّىٰ بـ «الطَّريقة المحمَّديّة» مُترجماً له: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أفندي الرومي البرْكِلي، نشأ في طلب العلمِ والمعارفِ حَتَّىٰ بَرَعَ فيها، واشتغلَ علىٰ محيي الدِّين أخي زاده، وصَارَ مُلازماً من المولى عَبْد الرَّحْمٰن أحدُ قضاة العسكر في زمن السُّلطان سُليمان، ثُمَّ غَلَبَ عليه الزُّهْدُ والصَّلاحُ، واتَّصَلَ بخدمةِ الشَّيْخِ عبدِ اللهِ القراماني، ثُمَّ أمرَهُ شيخُهُ بالعودةِ إلىٰ الاشتغالِ بدراسةِ العلومِ، فانتفعَ به خَلْقٌ كثيرٌ، وحَصَلَ بينه وبين عَطَاءِ مُعلمِ السُّلطان سليم محبةٌ، فَبَنَى عطاءُ مدرستَهُ بقصبة بَركل ـ بفتحِ الباء ـ وعينَ له في كُلِّ يومٍ ستين درهماً، وله مؤلفاتٌ: «شرح مُختصر الكافية» للبيضاوي، و«متن في علم الفرائض»، و«الطَّريقة المحمَّديَّة» وهو من أَجلِّ تأليفاته، تُوفِّي في الجمادىٰ الأولىٰ سنة إحدىٰ وثمانين وتسعمئةٍ. انتهىٰ كلامه ملخصاً[٣].

وكذا أَرَّخَهُ صاحبُ «كشف الظُّنون» عند ذكر «الطَّريقة المحمَّديَّة»[٤].

---

(١) ذكر للقنوجي مسامحات أخرىٰ في البركلي في الرقمين (٥٢، ٦٠).

(٢) أرَّخه بهذا التاريخ صاحبُ «كشف الظنون» عند ذكر الأربعين (١ : ٥٤). دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٢م.

(٣) من «الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية» (١ : ٣) لعبد الغني النابلسي. طبعة بولاق بمصر.

(٤) (١ : ٢١٤) و(١ : ٨٥٠).

الخَامِسُ

قال: أربعين الدَّارقُطْنِيّ: هو أبُو الحَسَن عَليُّ بنُ عُمَرَ بن أحمدَ بنِ مَهْدِيّ، الحافظُ البَغْداديّ[(١)]، المتوفَّىٰ سنة خمسٍ وثلاثينَ وثلاثُمئةٍ[(٢)]. انتهىٰ.

وهذا خطأٌ فاحشٌ، فإنَّ وفاتَهُ كانت سنة خمسٍ وثمانينَ وثلاثمئةٍ، كما ذَكَرَهُ السَّمْعانيّ في كتاب «الأنساب» حيث قال بعدما ذَكَرَ أنَّ الدَّارقُطْنِيّ بضم القاف نسبة إلىٰ دارِ قُطن محلةٌ كبيرةٌ ببغداد: كان أحدَ الحُفَّاظِ المتقنينَ، [وكان يضرب المثل به في الحفظ][(٣)] سَمِعَ أبا القاسم البَغَوي، وأبا بكرٍ ابن داود السّجستاني وخلقاً كثيراً، وعنه الحافظ أبُو نُعَيْم صاحبُ «حلية الأولياء» وغيره، قال أبو بكرٍ الخطيب في «تاريخ بغداد» في وصفه: كان فريدَ عصرهِ وإمامَ وقتِهِ، أثْنَىٰ عليه علماءُ الأثر، عارفاً بالأثرِ والعللِ وأسماءِ الرّجال وأحوال الرّواةِ، مع الصّدقِ والأمانةِ والثّقةِ والعدالةِ وصحَّةِ الاعتقادِ، وكان يُتْقِنُ سِوَىٰ الحديث فنوناً، وكانت ولادتُهُ سنةَ ستٍ وثلاثمئةٍ، وتُوفِّي في ذي القعدةِ سنة خمسٍ وثمانينَ وثلاثمئةٍ. انتهىٰ ملخصاً[(٤)].

وكذا أَرَّخَهُ الذّهبي في «العِبَر بأخبار من غبر»[(٥)]، واليافعي في «مرآة الجنان»[(٦)] وذَكَرَا ترجمتَهُ ووفاتَهُ في حوادثِ سنةِ خمسٍ وثمانينَ، وابنُ الأثير

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الدارقطني في رقم (١٣، ٥١).

(٢) أَرَّخَ وفاته القنوجي في «التاج» (ص٨٣) سنة (٣٨٥هـ).

(٣) في الأصل: «ضرب المثل في الحفظ»، والتصويب من «الأنساب».

(٤) من «الأنساب» (٢: ٤٣٧-٤٣٩) للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السَّمْعاني (ت٥٦٢هـ). مؤسسة الكتب الثقافية. ط١. ١٩٨٨م.

(٥) «العبر بأخبار من غبر» (٣: ٢٨-٢٩) للإمام الذهبي. تحقيق: د. صلاح الدِّين المنجد. الكويت. ١٩٦٠م.

(٦) «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» (٢: ٤٢٤) للإمام أبو محمد عبد الله بن سعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ). مصوّرة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت عن الطبعة الهندية.

في «الكامل»[١] وابنِ الشحنة في «روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر»[٢]، وابنُ خلكان في تاريخه[٣]، والتَّاجُ السّبكي في «طبقات الشَّافعية»[٤] وغيرُهم في تصانيفِهم.

السَّادِسُ

قال: أربعين طاشكبري زاده أحمد بن مصطفى الرُّومي، المتوفَّى سنة ثلاثٍ وستين وتسعمئةٍ. انتهىٰ[٥].

وهذا عجيبٌ! فإنَّ أحمد هذا قد أتمَّ تَصنيفَهُ «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»[٦] في رمضانَ سنة خمسٍ وستينَ وتسعمئةٍ على ما ذَكَرَهُ صاحبُ «كشف الظُّنون» عند ذكره، فكيف يَصحُّ موتُهُ سنة ثلاثٍ وستين؟! وأَرَّخَ صاحبُ «الكشف» هناك[٧] وفاتَهُ سنة ثمانٍ وستين[٨].

---

(١) في «الكامل في التاريخ» (٧: ١٧٤) لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.

(٢) (ص١٨٤-١٨٥) وهو مطبوع باسم «روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر» تأليف الشيخ محب الدين أبي الوليد محمد بن محمد ابن الشحنة (ت٨١٥هـ). حققَّه: سيد محمد مهنىٰ. دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٧م.

(٣) المسمّى «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» (٣: ٢٩٨) وابن خلكان هو أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (٦٠٨-٦٨١هـ). حقَّقه: د. إحسان عباس. دار الثقافة ببيروت.

(٤) «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٢: ٣١٢) لتاج الدين السبكي. ط٢. دار المعرفة.

(٥) أَرَّخَهُ بهذا التاريخ صاحب «كشف الظنون» عند ذكر «الأربعين» (١: ٥٦).

(٦) قال الإمام اللَّكْنَوِيّ في «طرب الأماثل بتراجم الأفاضل» (ص١٩٤) عن «الشقائق النعمانية»: «هو كتابٌ نفيسٌ، أوردَ فيه تراجم جماعة من علماء الروم ومشايخهم مرتباً على طبقات حسب طبقات دول السلاطين من زمان عُثْمان الغازي الذي بويع سنة (٦٦٩هـ)». مطبعة دبدبه أحمدي. ١٣٠٣هـ.

(٧) أي عند ذكر «الشقائق» (٢: ١٠٥٧)، وكذلك عند «الفرائض» له (٢: ١٢٥٠).

(٨) أَرَّخَ وفاتَهُ الإمام اللَّكْنَوِيّ في «التعليقات السنية على الفوائد البهية» (ص٧٢) سنة (٩٦٨هـ). مطبعة دار السعادة بمصر. ١٢٣٢هـ.

السَّابعُ

قال: عند ذِكْرِ شُرَّاح أربعين النّووي: وشرحُ مُلا عليّ قاري المكّيّ الحنفي[١] المتوفّىٰ سنة أربع وأربعينَ وألفٍ. انتهىٰ.

وهذا زلةٌ فاحشةٌ، فإنَّ وفاتَهُ علىٰ ما في «خلاصة الأثر»[٢] سنة أربعَ عشرةَ وألفٍ، وقد أَرَّخَ هذا المؤلفُ في رسالته «الحطة» وفاتَهُ سنة ستَّ عشرةَ وألف، فيالها من مُناقضةٍ بينة!

الثَّامِنُ

ذَكَرَ مِن شُراح أربعين النَّووي: الزينَ عبدَ الرَّحمٰن الشَّهير بابن رجبٍ الحنبلي[٣]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وسبعمئةٍ[٤].

وهذا مخُالفٌ لما أَرَّخَ هو في رسالته «الحطة»[٥] عند ذكر شُرَّاح «صحيح البخاري» أنَّهُ توفي سنة خمسٍ وتسعينَ وتسعمئةٍ.

التَّاسِعُ

قال: «إرشاد السَّاري شرح صحيح البُخاري»[٦] للعلامة شهابِ الدِّين

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في القاري في الأرقام (٣٨، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ٧٧).

(٢) «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (٣:١٨٦) للمُحبّي. وقال في ترجمته: لما بلغ خبر وفاة عليّ القاري علماء مصر صَلُّوا عليه بجامع الأزهر صلاة الغيبة في مَجْمعٍ حافلٍ يجمعُ أربع ألاف نسمة فأكثر. اهـ. وانظر «التعليقات السنية» (ص٨).

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن رجب في الأرقام (٣٥، ٤٠، ٧٦، ٨٢).

(٤) وهو الصواب.

(٥) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص١٨٩) لصديق حسن خان. دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٨٥م.

(٦) مطبوعٌ في عشر مجلدات. دار الكتب العلمية.

أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ أبي بكر المِصريّ القَسْطَلانيّ الشَّافِعِيّ[١]، المتوفَّىٰ سنة عشرينَ وتسعمئةٍ. انتهىٰ.

وهذا مع كونه مُخالفاً لِمَا أرّخ به وفاتَهُ في «الحطة»[٢] غيرُ صحيح، قال مُحمَّد بنُ عبد الباقي الزّرقاني في «شرح المواهب اللَّدُنِّيَّة»: أحمدُ بنُ مُحَمَّد ابن أبي بكر بنِ عبدِ الملك بنِ أحمدَ القَسطلانيّ المصريّ، وُلِدَ كما ذَكَرَهُ شيخُهُ الحافظُ السّخاويّ في «الضوء اللامع» بمصرَ ثاني عشرَ ذي القعدة سنة إحدى وخمسينَ وثمانمئةٍ، وأخذَ عن الشهاب العباديّ، والبرهان العجلوني، والفخر، والشيخ خالد الأزهري النّحوي، والسَّخاوي، وغيرهم، وقرأ «صحيح البخاريّ» علىٰ الشّهاوي في خمسة مجالسٍ، وحَجَّ مِراراً، وجاورَ بمكةَ مرتين، وكان يعظُ بالغمري وغيره للجمٍّ الغفير، ولم يكنْ له في الوعظ نظير. انتهىٰ كلام السخاوي.

وتُوفِّي ليلة الجمعة بالقاهرة سابع محرم سنة ثلاثٍ وعشرينَ وتسعمئةٍ، وله عدَّةُ مؤلفات. انتهىٰ كلامه[٣].

العَاشِرُ

قال: «إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحقِّ من علم الأصول» للحافظ العلامة شيخ الإسلام خادمِ الكتابِ والسُّنَّة محمَّد بن علي الشَّوْكانيّ[٤]، المتوفَّىٰ سنة خمسينَ ومئتين وألف[٥]. انتهىٰ.

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في القسطلاني في رقم (٢٣).

(٢) أرَّخَ وفاته في «الحطة» (ص١٩٢): سنةَ (٩٢٣هـ).

(٣) من «شرح المواهب اللدنية» (١:٣-٤) بتحقيق: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٦م.

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الشُوكاني في رقم (٥٨)، ورقم (١) من الخاتمة.

(٥) وفي «أبجد العلوم» (٣:٢٠٥) أرَّخَ القنوجي وفاته سنة (١٢٥٠هـ).

هذا مخالفٌ لما ذكره في المقصدِ الثَّاني من هذا الكتاب عند ذكر ترجمة الشَّوْكانيّ: أنَّه ماتَ يومَ الأربعاء سادسَ عشرَ(١) الجمادى الأخرىٰ سنة خمسٍ وخمسينَ ومئتينِ وألفٍ!

الحَادِي عَشَر

قال: «أسماءُ رجال الكتبِ الستةِ» للحافظِ ابنِ النّجار مُحَمَّدِ بنِ محمود ابنِ الحسنِ بنِ هبةِ الله، المتوفَّىٰ سنة ثلاثٍ وأربعينَ وستمئة، وأيضاً للشَّيخِ سراج عُمَرَ بنِ عليّ المعروف بابن المُلَقِّنِ(٢) المتوفَّىٰ سنة أربع وأربعمئة.

وهذا مع كونه مُخالفاً لِمَا أَرَّخَ [به](٣) وفاةَ ابن المُلَقِّن في هذا الكتاب غير مرَّةٍ: خطأٌ فاحشٌ! فإنَّ ابنَ المُلَقِّنِ وفاتُهُ في ابتداءِ المئةِ التَّاسعةِ.

قال السَّخاويّ في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»: عُمَرُ بنُ عليّ ابنِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الله سراجُ الدِّين أبو حفصٍ [الوادياشي](٤) الأندلسي، التكروري الأصل، المصريّ الشَّافعيّ، ويعرفُ بابن المُلَقِّن، وُلِدَ في الرَّبيع الأوَّل سنة ثلاثٍ وعشرينَ وسبعمئةٍ بالقاهرة، وكان أصلُ أبيه أندلسياً، فتحول بالتكرور وأقرأ أهلها القرآن، وتميَّزَ في العربية وحصَّلَ مالاً، ثُمَّ قَدِمَ القاهرة فأخذَ عنه الأسنوي ثُمَّ ماتَ، فأوصىٰ بابنه عُمَرَ إلىٰ الشَّيْخ

---

(١) في الأصل: «عشري».

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرى في ابن الملقن في رقم (٧٩).

(٣) غير موجودة في الأصل.

(٤) في الأصل «العماد ياشي» والتصويب من «الضوء اللامع»، وهي تقال بالياء بدل الهمزة (الوادي آشي) تسهيلًا، وهو نسبة إلى وادي آش بالأندلس من كورة البيرة بينها وبين غرناطة أربعون فرسخاً، وهي الآن مدينة صغيرة من ولاية غرناطة، كما في «برنامج الوادي آشي» (ص٩) لمحمدِ بنِ جابرِ الوادي آشي. تحقيق: محمد محفوظ. ط٣. ١٩٨٢. دار الغرب الإسلامي.

عيسىٰ المغربي، رجلٌ صالحٌ كان يُلَقِّن القرآنَ بجامع طولون، فتزوج بأمِّه، ولذا عُرِفَ الشَّيْخ به حيثُ قيل له ابنُ الملقِّن، ونشأ في كفالة زوجِ أمِّه، وحفظَ القرآنَ وعدَّةَ كُتُبٍ. وتفقَّهَ بالتّقي السبكي، والجمال الأسنائي، والعزّ بن جماعة، وأخذ في العربية عن أبي حيَّان، وابنِ هشام، وابنِ الصائغ، وسَمِعَ الحديث علىٰ السّراج مُحمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ نُمَيْر الكاتب، وأبي الفتح ابنِ سيدِ النَّاسِ، والقطبِ الحلبي، والعلاء مُغلطاي، ودَخَلَ الشام سنة سبعين فأخذَ عن ابنِ أميلة وغيره من مُتأخري أصحاب الفخر، وأجاز له المِزّي وغيره من مصر ودمشق، واشتغل بالتصنيف وهو شابٌّ، فمن تصانيفه: «تخريج أحاديث الرّافعيّ» في سبعِ مُجلداتٍ، ومختصره «الخلاصة» في مجلد، ومختصره «المنتقىٰ» في جزء، و«تخريج أحاديث وسيط الغزالي»، وتخريج أحاديث المهذّب المسمّىٰ بـ «المحرَّر المذهَّب»، و«تخريج أحاديث منهاج الأصول»، و«تخريج أحاديث مُختصر ابن الحاجب»، و«شرح العمدة» المسمّىٰ بـ «الإعلام»، وقطعة من «شرح البخاريّ»، وقطعةٌ من «شرح المنتقىٰ» لابن تَيْميَّةَ، و«طبقات الشافعية» إلىٰ سبعين وسبعمائة، و«طبقات المُحَدِّثين»، و«شرح المنهاج الفرعي ولغاته» في مجلد، والاعتراضات عليه، و«شرح التنبيه»، و«الخلاصة في الحديث»، و«أمنية النبيه فيما يَرِدُ علىٰ تصحيح النَّووي والتَّنبيه»، و«شرح الحاوي الصغير» في مجلدين لم يوضعْ مثلُهُ، و«تصحيحه» في مجلد، و«شرح التّبريزي» في مجلد، و«شرح زوائد مسلم علىٰ البُخاري»، و«زوائد أبي داود علىٰ الصحيحين»، و«زوائد الترمذي علىٰ الثلاثة»، و«زوائد النَّسائي عليها»، و«زوائد ابن ماجه علىٰ الخمسة» سمَّاهُ «ما تَمُسُّ إليه الحاجةُ علىٰ سنن ابن ماجه»، و«شرح أربعين النووي»، و«الخصائص النَّبويَّة»، و«طبقات القرّاء»، و«طبقات الصوفية»، و«تلخيص

الوقوف علىٰ الموقوف»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، وغيره، واشتهرتْ تصانيفه في الآفاق، وكان يُقالُ إنَّها بلغت ثلاثمئة تصنيفٍ، وماتَ ليلةَ الجمعةِ سنة أربعٍ وثمانمئةٍ. انتهىٰ ملخصاً[١].

الثَّانِي عَشَرَ

قال: «إصلاحُ غلط المحدِّثين»[٢] للإمام أبي سُلَيْمان أحمدَ بنِ مُحَمَّدٍ الخَطَّابي[٣]، المتوفَّى سنة ثمانٍ وثمانينَ وثلاثُمئةٍ[٤]. انتهىٰ.

وهذا مخالفٌ لما أَرَّخَ وفاتَهُ في «الحطة»[٥] عند ذِكْرِ شُرَّاح «صحيح البُخاري»: أنَّهُ ماتَ سنةَ ثمانٍ وثلاثُمئةٍ!

الثَّالِثَ عَشَرَ

قال: «إلزاماتٌ علىٰ الصحيحين»[٦] لأبي الحسن عليِّ بنِ عُمَرَ الدَّارقُطْني[٧]، المتوفَّىٰ سنة خمسٍ وثمانينَ وثلاثُمئةٍ[٨]. انتهىٰ.

هذا مخالفٌ لِمَا أَرَّخه سابقاً عند ذِكْرِ الأربعين أنَّهُ ماتَ سنةَ خمسٍ وثلاثين وثلاثُمئةٍ!

---

(١) من «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٦: ١٠٠-١٠٥) للسخاوي. دار مكتبة الحياة.

(٢) مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن في مؤسسة الرسالة ببيروت. ط٢. ١٩٨٥م.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرى في الخطابي في رقم (٧٤)، ورقم (٧) من الخاتمة.

(٤) وهو الصواب.

(٥) (ص١٨٤).

(٦) مطبوعٌ باسم «الإلزامات والتتبع علىٰ الصحيحين» تحقيق: مقبل الوادعي. دار الكتب العلمية. ط٢. ١٩٨٥م.

(٧) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرى في الدارقطني في الرقمين (٥، ٥١).

(٨) وهو الصواب.

الرَّابعَ عَشَرَ

قال: «ألفيةٌ في أصول الحديث»[1] للشيخِ الإمامِ الحافظِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحيمِ بنِ الحُسَينِ العراقي[2]، المتوفَّىٰ سنة خمسٍ وثمانمئةٍ. انتهىٰ.

هذا مخالفٌ لما أَرَّخَ به وفاتَهُ عند ذِكْرِ «تخريج أحاديثِ الإحياء» أنَّهُ ماتَ سنةَ ستٍ وثمانمئةٍ، وذلك هو الموافقُ لتصريحاتِ المعتمدينَ، قال السَّخاوي في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»: عبدُ الرحيم بنُ الحُسَيْن ابن عبد الرّحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم، الزَّينُ أبو الفضلِ الكردي الأصل، المهراني المصريّ الشّافعيّ، ويُعرَفُ بالعراقي، قال وَلَدُهُ: انتسبنا بعراق العرب. وإلا فهوِ كُردي الأصل، وُلِدَ في حادي عشر الجمادى الأولىٰ سنةَ خمسٍ وعشرين وسبعمئةٍ، وماتَ ليلةَ الأربعاء ثامن شعبانَ سنة ستٍ وثمانمئةٍ بالقاهرة. انتهىٰ ملخصاً[3].

وله في «الضوء اللامع» ترجمةٌ طويلةٌ حسنةٌ، وكذا أَرَّخَ وفاتَهُ السّيوطيُّ في «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»[4]، والحافظُ ابنُ حَجَر، وغيرهما، وقد ذَكَرْتُ نُبَذاً من حالِهِ في «التَّعليقات السَّنية على الفوائد البَهيَّة»[5].

الخَامِسَ عَشَرَ

ذَكَرَ مِن شُراح الألفية: زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري[6]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنة ثمان وعشرينَ وتسعمئةٍ.

---

(١) وهو «التبصرة والتذكرة» مطبوعٌ بتحقيق: عباس التناني في المطبعة الأهلية.
(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في العراقي في الرقمين (١٦، ٢٤).
(٣) من «الضوء اللامع» (٤: ١٧١-١٧٧).
(٤) (١: ٢٠٤).
(٥) (ص٢٢٢)، والتاريخ لوفاته فيها سنة (٨١٩هـ)، وهو مكتوبٌ بالأرقام، فيمكن أن يكون خطأً مطبعياً.
(٦) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في رقم (٢٤).

وهو مناقضٌ لِمَا أَرَّخَ به وفاتَهُ عند ذكرِ شُرّاح «جامع مسلم» أنَّهُ ماتَ سنة ستٍ وعشرينَ[١]، وقد ترجمَهُ السَّخَاويّ في «الضوء» بترجَمَةٍ طويلةٍ وملخَّصُها: أنَّهُ شيخُ الإسلام زكريا بنُ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ زكريَّا زينُ الدِّين القاهريّ الأزهريّ الشافعيّ القاضي، وُلدَ سنة ستٍ وعشرينَ وثمانمئةٍ بسنيكة، وتحولَ إلىٰ القاهرةِ سنةَ إحدىٰ وأربعين، وأَخَذَ العلمَ عن[٢] البلقيني، والشَّمسِ الوفائي، والشّهابِ ابنِ المجدي، والحافظِ ابنِ حَجَرٍ، والشّرف المناوي، والكافياجي، وابنِ الهُمَام، والشُّمُنِّي، وغيرِهم.

وتصدَّى للتدريس في حياةِ شيوخِه، وشَرَحَ عدَّةً من الكتبِ، منها: آداب البحث سمَّاهُ «فتح الوهاب بشرح الآداب»، وفصول ابن الهائم سمّاهُ «غاية الوصول إلى علم الفصول»، وآخرُ سمَّاهُ «منهج الوصول»، وألفيةُ ابن الهائم المسمَّاةِ «بالكفاية»، و«تنقيح اللباب» للولي العراقي، و«مختصر الروضة» لابن المقري، و«مقدمة التّجويد» لابن الجزري، و«مختصر إيساغوجي»، و«القصيدة المنفرجة»، وغيرها. واشتهر من تصانيفه كثيراً: «شرحُ البهجةِ الوردية»، وله شرح «ألفية العراقي» مأخوذٌ من شرحِ السَّخَاويّ، ورأيتُ على هوامشِ نسخةٍ من «الضوء» التي كان عليها خطُّ السّخاويّ بمواضعَ مكتوباً بيد جار الله بن فهد المَكّيّ: بعدَ المؤلف عُزِلَ القاضي زكريَّا عن القضاءِ في أوَّلِ سنةِ ستٍ وتسعمئةٍ، ثُمَّ عُرِضَ عليه فأعرضَ عنه بكفِّ بصره، وانتفعَ به النَّاسُ، واشتهرتْ مؤلفاتُهُ وتميزتْ تلامذته، وأَلحقَ الأحفادَ بالأجدادِ وعمَّرَ حتَّى جاوزَ المئة أو قاربها، وماتَ يومَ الجمعة رابع ذي الحجَّةِ عام ستٍ وعشرين، وحزنَ الناسُ عليه كثيراً لمحاسنِهِ الزائدة[٣] وأوصافِهِ الشَّهيرةِ. انتهىٰ.

---

(١) في «الحطة» (ص٢٠٥).

(٢) في الأصل: «عن العلم».

(٣) في الأصل: «الزوائدة».

السَّادِسَ عَشَرَ

ذَكَرَ أَنّهُ شرحَ «الألفية» مؤلفُها[١] شرحاً كبيراً وختمه سنةَ إحدىٰ وسبعينَ وسبعمئة، وسمَّاهُ بـ«فتح المغيث بشرحِ ألفيةِ الحديث»[٢].

وفيه أنَّ هذا الاسمَ لشرحِ السّخَاويّ، وهو أحسنُ شروحِهِ، نصَّ عليه في «النُّور السَّافر في أخبار القرنِ العاشر».

السَّابِعَ عَشَرَ

قال عند الأمالي: «أمالي القُضَاعي في الحديث» هو أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنُ سلامةَ بنِ جعفَرَ بنِ عليِّ بنِ حكمونَ بنِ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُسلِم، الفقيهُ الشَّافِعيّ[٣]، المتوفَّى سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وثلاثُمئةٍ. انتهىٰ.

ثمَّ ذَكَرَ في صفحةٍ أُخرىٰ عند ذِكْرِ «الإنباء» للقُضَاعي: أَنَّهُ تُوفّي سنة أربعٍ وخمسينَ وأربعمئةٍ[٤]!

وهذا تناقضٌ فاضحٌ وتعارضٌ لائحٌ!

الثَّامِنَ عَشَرَ

ذَكَرَ «الأمالي» لأبي القاسم عليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ عساكر الدِّمَشْقيّ[٥]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنة إحدىٰ وسبعين وخمسمئةٍ[٦].

---

(١) أي العراقي، وذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ فيه في الرقمين (١٤، ٢٤).

(٢) مطبوعٌ عدة طبعات منها طبعة تحقيق: صلاح عويضة في دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٣م.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في القضاعي في رقم (٥٠، ٥٨).

(٤) هذا التاريخ موافق لما أَرَّخَه به الأسنوي في «طبقات الشافعية» (٢: ١٥٧)، وابنُ قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (١: ٢٣٤)، والزركلي في الأعلام (٦: ١٤٦)، وهو الصواب.

(٥) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرى في ابنِ عساكر في رقم (١٩، ٢١).

(٦) وهذا التاريخ الذي أَرَّخَه لوفاته في «أبجد العلوم» (٣: ١٠٤) و«التاج المكلل» (ص٨٦).

وهذا مناقضٌ لِمَا أرَّخَهُ به عند ذِكْرِ «تاريخ دمشق»، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ذِكرُهُ.

التَّاسِعَ عَشَرَ

ذَكَرَ في فصلِ التَّاء عند ذِكْرِ تواريخ دمشق: أنَّ أعظمها تاريخ الحافظ أبي الحسنِ عليِّ بنِ حسين، المعروف بابنِ عساكر الدِّمَشْقِيِّ[1]، المتوفَّىٰ سنةَ إحدىٰ وسبعينَ وسبعمئةٍ في ثمانين مجلداً[2]. انتهىٰ.

ثُمَّ قال: قال ابنُ خِلكان في «تاريخه»: قال لي شيخنا الحافظ زكي الدين أبو مُحَمَّدٍ عبدُ العظيم المنذري، حافظُ مصرَ، وقد جَرَىٰ ذِكْرُ هذا التَّاريخ، وأخرَجَ منه مجلداً، وطالَ الحديثُ في أمرِهِ واستعظامِهِ: ما أظنُّ هذا الرّجلَ إلا عَزمَ علىٰ وضعِ هذا التَّاريخ من يومِ عقلَ علىٰ نفسه، وشَرَعَ في الجمعِ من ذلك الوقت، وإلا فالعمرُ يقصرُ عن أن يجمعَ فيه الإنسانُ مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتَّنبيه، ولقد قال الحقَّ، ومن تَعَرفَ عليه عَرَفَ حقِّية هذا القول. انتهىٰ.

وهذا ممَّا يقضي العجبَ العجبَ! فإنَّ عبارَتَهُ شاهدةٌ علىٰ أنَّ لـ «تاريخِ دمشقَ» هذا ومؤلفِهِ ابنِ عساكرَ ذكراً في «تاريخ ابن خلكان»، وأنَّ ابنَ خِلكان وشيخَه المنذري مدحـاهُ، ومن المعلومِ المصرَّحِ فـي «طبقات الشافعيـة» لابنِ شهبةَ، و«مرآة الجنان» لليافعي[3]، وغيرهما: أن وفاةَ المنذري سنةَ ستٍ وخمسيـنَ وستمئـة، وأنَّ وفـاةَ ابـنِ خِلكـان سنـةُ إحـدىٰ وثمـانيـن

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابنِ عساكر في الرقمين (١٨، ٢١).

(٢) طُبِعَ «تاريخ دمشق» في سبعين مجلداً، بتحقيق: محب الدين العمري في دار الفكر. ط١. ١٩٨٨م.

(٣) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢: ١٤١)، و«مرآة الجنان» (٤: ١٣٩-١٤٠).

وستمئةٍ[١]، فكيف لا يَستبعد مع ذلك وقوعَ وفاةِ ابن عساكر سنة إحدىٰ وسبعينَ وسبعمئة[٢]!

والذي في «تاريخ ابن خلكان»[٣] أنَّ وفاتَهُ سنة إحدىٰ وسبعينَ وخمسمئة، وعبارتُهُ: الحافظُ أبو القاسم عليُّ بنُ أبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ بنِ هبةِ الله بن عبدِ اللهِ بنِ الحسينِ، المعروف بابنِ عساكر الدِّمَشْقيّ، كان محدِّثَ الشَّام في وقتِهِ، ومن أعيانِ الفقهاء الشَّافعيَّة، غَلَبَ عليه الحديثُ فاشتهرَ به وبالغ في طلبه إلىٰ أن جَمَعَ منه ما لم يتّفقْ لغيره، ورَحَلَ وطوَّفَ وجابَ البلادَ ولقي المشايخَ، وكان رفيقَ الحافظِ أبي سَعْدٍ عبد الكريم ابن السَّمْعاني في الرِّحلةِ، وكان حافظاً ديناً جَمَعَ بين المتونِ والأسانيد، سَمِعَ ببغدادَ سنة عشرينَ وخمسمئةٍ من أصحابِ البرمكي والتَّنوخي والجوهري، ثُمَّ رَجَعَ إلىٰ دمشقَ، ثمَّ رَحَلَ إلىٰ خراسان ودَخَلَ نيسابورَ وهراةَ وأصبهانَ، وصنَّفَ التَّصانيفَ المفيدةَ، وخرَّجَ التَّخاريجَ، صَنَّفَ «التاريخ الكبير» لدمشقَ في ثمانين مجلداً، أتىٰ فيه العجائب علىٰ نسق «تاريخ بغداد».

وقال لي شيخُنا الحافظُ عبدُ العظيمِ المنذري. . .إلىٰ آخر ما نقله، ثم قال: وكانت ولادةُ الحافظ في أَوَّل المحرّم سنة تسعٍ وتسعين وأربعمئةٍ، وتُوفي ليلةَ الاثنين الحادي والعشرين من رجب سنة إحدىٰ وسبعين وخمسمئةٍ بدمشق، ودُفِنَ عند أهله ووالده بمقابر باب الصغير[٤].

---

(١) في «طبقات الشافعية» (٢ : ٢١٤) لابن قاضي شهبة. الدار السلفية.

(٢) أَرَّخَ وفاتَهُ ابنُ قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٢ : ١٤) سنةَ (٥٧١هـ).

(٣) المسمَّىٰ: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» (٣ : ٣٥٩).

(٤) وقبره لا يزال حتىٰ الآن ظاهراً بدمشق عند مقبرة باب الصغير.

وتُوفّي وَلَدُهُ أبو محمد القاسم الملقبُ بهاءَ الدِّين في التَّاسع من صفرٍ سنة ستمئةٍ بدمشق، ودُفِنَ خارج باب النَّصر، ومولِدُهُ بها ليلةَ النَّصف من جمادى الأولى سنة سبعٍ وعشرين وخمسمئةٍ.

وتوفي أخوه الفقيهُ المحدِّثُ الفاضلُ صائنُ الدِّين هبةُ الله بنُ الحَسَنِ بنُ هبة الله يومَ الأحد الثالثَ والعشرينَ من شعبان سنةَ ثلاثٍ وستينَ وخمسمئةٍ، ومولِدُهُ علىٰ ما ذَكَرَهُ الحافظُ بهاءُ الدِّين أخوه في العشر الأوَّل من رجبٍ سنةَ ثمانٍ وثمانين وأربعمئةٍ. انتهىٰ كلامه.

وهناك ابنُ عساكر آخر ذَكَرَهُ ابنُ خِلكان أيضاً[١]، وهو ابنُ أخي الحافظ أبي القاسم بن عساكر السَّابق ذِكْرُهُ، وهو أبو منصور عبدُ الرَّحْمٰن بن مُحمَّدِ بن الحَسَنِ بن هبةِ اللهِ بن عَبدِ اللهِ بن الحسين الدِّمَشْقِيِّ، الملقبُ بفخر الدِّين، وُلِدَ سنةَ خمسينَ وخمسمائةٍ، ودرسَ بالقدسِ زماناً وبدمشقَ، وتوفّي في عاشر رجبٍ يومَ الأربعاءِ سنةَ عشرينَ وستمئةٍ بدمشقَ. انتهىٰ.

وكذا أَرَّخَ وفاةَ ابنِ عساكرَ الحافظِ المذكور سنةَ إحدىٰ وسبعينَ وخمسمئةٍ: الذَّهبيُّ في «العِبَرِ بأخبار من غَبَرَ»[٢]، واليافعيُّ في «مرآةِ الجَنان»[٣]، والتَّقي بن شُهبة الدِّمَشْقِيّ في «طبقات الشافعية»[٤]، والقاضي مُجِيرُ الدِّين الحنبلي في «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل».

---

(١) في «وفيات الأعيان» (٣: ٣١٥).

(٢) (٤: ٢١٢).

(٣) (٣: ٣٩٣-٣٩٤).

(٤) (٢: ١٤).

العشرُونَ

قال: «تاريخ الذّهبيّ»(١) هو الإمَامُ الحافظُ شمسُ الدِّين أبُو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابنُ أحمدَ(٢) المتوفَّى سنةَ ستٍ وأربعين وسبعمئةٍ(٣). انتهىٰ.

وهذا مخالفٌ لِمَا صَرَّحَ به الثّقاتُ، فقد صَرَّحَ ابنُ شهبةَ في «طبقاتِ الشّافعيَّة»: أنَّ وفاتَهُ سنةَ ثمانٍ وأربعينَ، وقد نَقلتُ قدراً من ترجمتِهِ في «التّعليقات السّنية علىٰ الفوائد البَهيَّة»(٤).

وفي «فوات الوفيات» للصّلاح الكُتُبِيّ: مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عُثْمَانَ بنِ قايماز، شمس الدِّين أبُو عبد الله الذّهبيُّ الحَافِظُ، أتقن الحديثَ ورجالَهُ وَنظَرَ عِللهُ وأحوالَه، وعَرَفَ تراجمَ النَّاس، وأَبانَ الإبهامَ في تواريخِهم والإلباسَ، جَمَعَ الكثيرَ، وَنَفعَ الجمَّ الغفيرَ، وَقَفَ الشَّيْخُ كمالُ الدِّينِ بنُ الزَّمَلْكاني(٥) علىٰ تاريخه الكبير المسمَّىٰ بـ «تاريخ الإسلام» جزءاً بعد جزءٍ، وقال: هذا كتابٌ جليلٌ.

ومن تصانيفِهِ «تاريخ الإسلام» في عشرينَ مجلداً، و«تاريخ النبلاء» عشرين مجلداً، و«الدول الإسلامية»، و«طبقات القرّاء»، و«طبقات الحُفَّاظ» مجلدان، و«ميزان الاعتدال» ثلاثُ مجلداتٍ، «المشتبه في الأسماء والأنساب» مجلد، «نبأ الدَّجال» مجلد، «تذهيب التَّهذيب» مجلد، «اختصار سنن البيهقي» خمسُ مجلداتٍ، «تنقيح أحاديث التعليق» لابن الجوزي، «المستحلَىٰ اختصار

---

(١) مطبوع باسم «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي. ط٢. ١٩٩٠م.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الذهبي في رقم (٢٢).

(٣) وأرَّخَ القنوجي وفاته في «أبجد العلوم» (٣: ١٠٠) و«التاج المكلل» (ص٤١٢): سنةَ (٧٤٨هـ).

(٤) (ص١٣)، والموجود في هذه الطبعة أن وفاته (٧٤٠هـ)، وهي مكتوبةٌ بالأرقام.

(٥) هو العلامة الإمام البارع محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري (٦٦٧-٧٢٧هـ)، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره. «الأعلام» (٦: ٢٨٤).

المُحَلّىٰ»، «المغني في الضّعفاء»، و«العِبَر بأخبار من غَبَر»، «اختصار المستدرك» للحاكم مجلدان، «اختصار تاريخ ابن عساكر» عشرُ مجلداتٍ، «اختصار تاريخ الخطيب» مجلدان، «اختصار تاريخ نيسابور» مجلد، «الكبائر» جزء، «تحريم الأدبار» جزآن، «أخبار السد»، «أحاديث مختصر ابن الحاجب»، «توقيف أهل التّوفيق علىٰ مناقب الصديق» مجلد، «نِعم السمر في سيرة عُمَرَ» مجلد، «التّبيان في مناقب عُثْمَانِ» مجلد، «فتح الطالب في أخبار عَليّ بن أبي طالب»، «معجم أشياخه» هو ألفٌ وثلاثمئةِ شيخٍ، «اختصار كتاب الجهاد» لابنِ عساكرَ مجلد، «ما بعد الموت» مجلد، «اختصار كتاب القدر» للبيهقي ثلاثة أجزاء، «هالة البدر في عددِ أهلِ بدر»، «اختصار تقويم البلدان» لصاحبِ حماة، «نفض الجعبة بأخبار شُعْبَة»، «قَضِّ نهارَكَ بأخبار ابن المبارك»، «أخبار أبي مُسلِم الخراساني».

وكان مَولِدُهُ في الرَّبيعِ الأَوَّل سنةَ ثلاثٍ وسبعين وستمئةٍ، وتُوفيّ في سنة ثمان وأربعين وسبعمئةٍ. انتهىٰ ملخصاً[1].

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفِهِ «الكاشفَ مختصر تهذيب الكمال»، و«ميزانَ الاعتدال»، و«تذكرةَ الحُفَّاظ»، و«سِيَرَ النُّبلاء»، و«العِبَرَ»، و«كتابَ العرش»، وغيرَها، وكلُّهما مُفيدةٌ وافيةٌ مُشتملةٌ علىٰ تحقيقاتٍ شامخةٍ.

الحادي والعشرُونُ

أَرَّخَ عند ذِكْرِ «تِبيان الوهم والتخليط الواقعِ في حديثِ الأطيط» للحافظِ أبي القَاسِمِ ابنِ عساكرَ الدِّمَشْقيّ[2] وفاته[3] سنة إحدىٰ وسبعينَ وخمسمئةٍ[4].

---

(١) من «فوات الوفيات» (٣: ٣١٥-٣١٦) تأليف محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق د. إحسان عباس. دار صادر.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابنِ عساكر في الرقمين (١٨، ١٩).

(٣) في الأصل: «وفات».

(٤) وهو الصواب.

وهذا مناقضٌ لِمَا أرَّخَهُ به سابقاً من أنَّهُ ماتَ سنةَ إحدىٰ وسبعينَ وسبعمئةٍ.

الثَّاني والعشرونَ

أَرَّخَ وفاة الذّهبيّ[١] عند ذِكْرِ «التَّجريدِ في أسماء الصَّحابة»[٢] سنة ثمان وأربعينَ وسبعمئة[٣].

وهو مناقضٌ لِمَا أرَّخَهُ به عند ذِكْرِ «التاريخ» أنَّه مات سنة ستٍ وأربعينَ، وما أرَّخَهُ عند ذِكْرِ «تذكرة الحُفَّاظ» أنَّهُ ماتَ سنة سبعٍ وأربعينَ.

الثَّالثُ والعشرونَ

أنَّهُ أرَّخَ وفاة القسطَلانيّ[٤] عند ذِكْرِ «تحفة السامعِ والقاري بختم صحيح البُخَاري» سنةَ ثلاث وعشرينَ وتسعمئةٍ[٥].

وقد أرَّخَ سابقاً عند ذِكْرِ «إرشاد السّاري» سنةَ عشرين.

الرَّابعُ والعشرونَ

أَرَّخَ وفاةَ العراقي[٦] عند ذِكْرِ «تخريج أحاديث الإحياء»[٧] سنةَ ستٍ وثمانمئةٍ[٨]. وقد أرَّخَ سابقاً سنةَ خمسٍ.

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الذهبي في رقم (٢٠).

(٢) مطبوع في مجلدين، تحقيق صالحة عبد الرحيم، في بومباي بمطبعة شرف الدين الكتبي وأولاده. ١٩٦٩م.

(٣) وهو الصواب.

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في القسطلاني في الرقم (٩).

(٥) وهو الصواب.

(٦) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في العراقي في رقم (١٤، ١٦).

(٧) المسمّىٰ «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» مطبوع بمفرده بعناية أشرف بن عبد المقصود في مكتبة دار طبرية. الرياض. ط١. ١٩٩٥م.

(٨) وهو الصواب.

الخَامِسُ والعشرونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ تَخاريج أحاديث «الإحياء» أنَّ لزينِ الدِّين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحَنَفِي[١] كتاباً سمَّاهُ بـ «تُحْفَة الأحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الإحياء»، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ تِسعٍ وسبعينَ وثمانمئةٍ.

وقد أرَّخَ قُبيلَهُ وفاتَهُ عند ذِكْرِ «تُحْفَة الأحياء فيما فات من تخاريجِ الإحياء» لابن قُطْلُوبُغَا الحَنَفِي سنة تسعٍ وتسعينَ وثمانمئةٍ!

وهذه مناقضةٌ بينةٌ! وقد ذَكَرَهُ السَّخاويّ في «الضوء اللامع» وأرَّخَ وفاتَه سنةَ تِسعٍ وسبعينَ وثمانمئةٍ، وقال في تَرجَمته: قاسمُ بنُ قُطْلُوبُغَا زينُ الدِّين الحَنَفِي، هو إمامٌ علامةٌ قوي المُشاركةِ في فُنونٍ، كثيرُ الأدب، واسعُ الباعِ في استحضارِ مذهبِهِ متقدمٌ في هذا الفنِّ، طَلقُ اللسانِ، قادرٌ علىٰ المناظرةِ وإفحامِ الخصم، لكنّ حافظتَهُ أحسن من تَحقيقِهِ، وقد انفرَدَ من علماءِ مذهبه الذين أدركناهُم بالتَّقدمِ في هذا الفن، وصارَ بينه وبينَهُم[٢] مع توقفِ الكثيرِ منهم في شأنِهِ، وعَدَمِ إنزالِهِ مَنزلَتَهُ، جَرَياً علىٰ عادةِ العصريين.

وتعلَّلَ الشَّيْخُ بعدَّةِ أمراض، بمرضٍ حادٍ، وبحبسِ البَولِ والحصاة، وتنقَّلَ لعدَّةِ أماكن إلىٰ أن تَحوّلَ قُبيل مَوتِه بقاعةٍ بحارةِ الديلم، وماتَ فيها في الرَّبيع الآخر سنةَ تسعٍ وسبعينَ وثمانمئةٍ، وسمعتُ معه مع وَلَدِي المسلسل بالأولية، وَكَتَبْتُ عنه من نَظمِهِ وفوائدِهِ، بل قرأتُ عليه شرحَ «ألفيةِ العراقي». انتهىٰ[٣].

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن قطلوبغا في رقم (٦٣)، ورقم (٣) من الخاتمة.

(٢) وعبارة «الضوء اللامع» هي: وصار بينهم من أَجلَّةِ شأنه.

(٣) من «الضوء اللامع» (٦: ١٨٤-١٨٥).

وَذَكَرَ أيْضاً[١] أنَّهُ وُلِدَ[٢] سنةَ اثنتين وثمانمئةٍ بالقاهرةِ، وماتَ أبوهُ وهو صغيرٌ، وحفظَ القرآنَ وكتباً عرضاً علىٰ العزِّ بنِ جماعة، وتكَسَّبَ بالخياطةِ مدَّةً وبرَعَ فيها، ثُمَّ أَقْبَلَ علىٰ الاشتغالِ، وأخذَ علومَ الحديثِ عن التَّاجِ أحمدَ الفرغاني قاضي بغداد، والحافظِ ابنِ حَجَرٍ، والسّراجِ قارىء الهدايةِ، والمجدِ الرّومي، وعبدِ السَّلام البغداديّ، وعبدِ اللطيفِ الكرماني، واشتدتْ عنايته بملازَمتِهِ ابن الهُمَام بحيث سَمِعَ عليه غالبَ ما كان يُقرَأُ عندَه. انتهىٰ.

وَذَكَرَ أيْضاً[٣] أن من تصانيفِهِ شرح قصيدةِ ابنِ فَرْحٍ في الاصطلاح، و«شرح منظومة ابن الجَزَريّ»، و«حواشي ألفية العراقي»، و«حواشي علىٰ نخبة ابن حَجَرٍ»، و«تخريج أحاديث العوارف»، و«أحاديث الاختيار شرح المُخْتَار»، و«أحاديث البَزْدَوي»، و«أحاديث الإحياء»، و«أحاديث الشفا»، و«أحاديث أبي اللَّيْث»، و«أحاديث جواهر القُرْآن» للغزالي، و«أحاديث منهاج العابدين» له، و«أحاديث شرح العقائد النسفية»، و«نزهة الرائض في أدلة[٤] الفرائض»، و«ترتيب مسند أبي حنيفة» لابن المُقْرِىء، و«تبويب مسنده» للحارثي، و«الأمالي علىٰ مسند أبي حنيفة»، و«عوالي أبي اللَّيْث»، و«عوالي الطحاوي»، و«تعليق مسند الفردوس»، و«أسماء رجال شرح معاني الآثار»، و«رجال موطأ مُحمَّد»، و«رجال كتاب الآثار» له، و«رجال مسند أبي حنيفة»، و«ترتيب الإرشاد» للخليلي، وترتيب «التمييز» للجوزقاني، و«أسئلة الحاكم» للدَّارَقُطْنيّ، و«الاهتمام الكلّي بإصلاح ثقات العجلي»، و«زوائد العِجْلي»، و«زوائد رجال الموطأ»، و«مسند الشافعي»، و«سنن الدَّارَقُطْنيّ»

(١) في «الضوء اللامع» (٦: ١٨٤–١٨٥).
(٢) وقع في الأصل: «دار»، والتصويب من «الضوء اللامع».
(٣) في «الضوء اللامع» (٦: ١٨٦–١٨٧).
(٤) وقع في الأصل: «أوليه»، والتصويب من «الضوء اللامع» (٦: ١٨٦).

علىٰ الستة، و«تقويم اللسان في الضُّعَفَاء»، و«حواشي مُشتبه النّسبة» لابنِ حَجَر، و«الأجوبة عن اعتراض ابن أبي شَيْبَةَ علىٰ أبي حنيفةَ»، و«تلخيص سيرة مُغلطاي»، و«تلخيص دولة الترك»، و«تبصرة الناقد في كيد الحاسد»، و«ترصيع الجوهر النقي»، و«مُنتقى في قضاة مصر»، و«تاج التراجم فيمن صَنَّفَ من الحَنَفِيَّة»، و«تراجم مشايخ المشايخ»، و«تراجم مشايخ شيوخ العَصْر»، و«شرح المصابيح» للبَغَوي، و«شرح مختصر القُدُوْريّ»، و«شرح مختصر المنار»، و«شرح دُرَر البحار»، و«الأجوبة عن اعتراضات ابن العز على الهداية»، و«رفع الاشتباه عن مسألة المياه»، و«النّجدات في السّهو عن السجدات»، و«القول القائم في بيان حكم الحاكم»، و«القول المتبع في أحكام الكنائس والبِيَع»، و«تخريج الأقوال في مسألة الاستدلال»، و«تحرير الأنظار في أجوبة ابن العطار»، و«الأصل في الفصل والوصل»، و«شرح فرائض الكافي»، «وشرح مجمع البحرين»، و«شرح مختصر الكافي» لابن المجدي، و«شرح جامعة الأصول في الفرائض»، و«شرح ورقات إمام الحرمين»، و«شرح رسالة السيد في الفرائض»، «والفوائد الجِلّة في اشتباه القِبْلَة»، و«رسالة في البَسْمَلَة»، و«رسالة في رفعِ اليدين»، و«تعليق علىٰ القصارىٰ في الصّرف»، و«تعليق علىٰ شرح العزِّي في الصّرف» للتفتازاني، و«تعليق علىٰ شرح العقائد»، و«أجوبة عن اعتراضات ابن [أبي] العزّ علىٰ الحَنَفِيَّة»، و«تعليق علىٰ الأندلسية في العروض»، و«شرح مخمَّسة عبد العزيز في العربية»، و«اختصار تلخيص المفتاح»، و«شرح مناظر النّظر في المنطق» لابن سينا، و«أعمال في الوصايا»، و«أعمال في إخراج المجهولات»، و«تعليقٌ علىٰ تقريب ابن حَجَرٍ»، و«رسالة فيمن روىٰ عن أبيه عَن جدِّهِ»، و«غريب أحاديث شرح الأقطع علىٰ القُدُوريّ»، وغيرِ ذلك.

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفِهِ «فتاواه»، و«شرح مختصر المنار»، و«تحرير أقوال في صوم ست شوال»، و«القول القائم»، و«القول المتبع»، و«تخريج الأقوال»، وغيرَها، وكلّها نافعةٌ جداً.

السَّادِسُ والعشرُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ تخريجِ أحاديث «الهدايةِ» أن للشيخِ جمال الدِّين يُوسُفَ الزّيلعيّ[1] الحَنَفي، المتوفّىٰ سنة اثنتينِ وسبعينَ وسبعمئةٍ تخريجاً واسمه «نصب الرّاية لأحاديث الهداية»[2]. انتهىٰ معرَّباً.

وفيه أن الزّيلعيّ هذا هو جمالُ الدِّين عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ الزّيلعيّ تلميذُ الفخر الزّيلعيّ شارح «الكنز» وغيرِهِ، نصَّ عليه السّيوطيّ في «حسن المحاضرة»[3] وغيرُه، علىٰ ما بسطتُهُ في «الفوائد البَهيَّة في تراجم الحَنَفِيَّة»[4].

السَّابعُ والعشرُونَ

قال في صفحةٍ أخرى: «تخريج أحاديث الكشاف» للإمام المحدِّث جمالِ الدِّين عبدِ الله بنِ يُوسُفَ الزّيلعيّ الحَنَفي[5] المتوفّى سنة اثنتين وستينَ وسبعمئةٍ.

وهذا مناقضٌ لما ذَكَرَهُ قبيله إن كان في ظنِّهِ أنّ مُخَرِّجَ أحاديث «الكشاف»، ومُخَرِّجَ أحاديث «الهداية» زيلعيٌّ واحدٌ، أو إن ظَنَّ أنهما اثنان فهو غَلطٌ مُتفقٌ عليه.

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الزيلعي في رقم (٢٧).
(٢) مطبوعٌ عدّة طبعات منها طبعة دار الكتب العلمية. ١٩٩٦م مع «الهداية» في ست مجلدات.
(٣) في «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» (١: ٢٠٣). طبع بمطبعة دار الوطن بالقاهرة ـ مصر.
(٤) (ص٢٢٩).
(٥) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الزيلعي في رقم (٢٦).

الثَّامنُ والعشرونَ

ذكَـرَ بُعيـدَهُ أن «الكشاف»[1] تأليف أبـي القَاسِم جـار الله مَحْمُود بـنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَرِيّ الخوارزمي[2] المتوفَّىٰ سنـة ثمانٍ وعشرينَ وخمسمئةٍ. انتهىٰ.

وهذا مُخالفٌ لما أرَّخه الكفوي في «طبقات الحَنَفِيَّة»، وعليٌّ القاري المَكِّيّ في «طبقات الحَنَفِيَّة»، والسَّمْعاني في كتاب «الأنساب»[3]، والسيوطي في «بغية الوعاة في طبقات النحاة»[4]، والذهبي في «العبر بأخبار من غبر»[5]، واليافعي في «مرآة الجَنان»[6]، وابن الأثير في «الكامل»[7]، وابن الشحنة في «روضة المناظر»[8]، وغيرُهم من أنَّهُ ماتَ سنة ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمئةٍ بجرجانية خوارزم ليلةَ عرفةَ.

وقولُ هؤلاء الكبار أَحرَىٰ بالقبول من قولِ هذا القائلِ، وقد ذَكرتُ تَرجمةَ الزَّمَخْشَرِيّ في «الفوائد البَهيَّة»[9].

---

(١) اسمه «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيـل وعيون الأقاويل فـي وجوه التأويل» مطبوعٌ عدَّة طبعات، منها طبعةٌ بتحقيق محمد عبـد السلام شاهيـن فـي دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٥م.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الزَّمخشَريّ في الرقمين (٦٤، ٨٢).

(٣) (٣: ١٦٣).

(٤) (٢: ٢٨٠). المكتبة العصرية. بيروت.

(٥) (٤: ١٠٦). وفي «سير أعلام النبلاء» (٢٠: ١٥٦).

(٦) (٣: ٢٦٩).

(٧) (٩: ٨).

(٨) (ص٢٠٩).

(٩) (ص٢٠٩).

التَّاسع والعشرون

قال: «التَّعديل والتَّجريح فيمن روىٰ عنه البُخَاريّ في الصحيح» لأبي الوليد سُلَيْمَانَ بنِ خلفِ بنِ سَعْدِ التُّجَيبي الأندلسي الباجي المالكي(١)، المتوفَّىٰ سنة أربعٍ وسبعمئةٍ(٢). انتهىٰ.

هذا خطأٌ فاحشٌ! فإنَّ وفاةَ الباجي سنة أربعٍ وسبعينَ وأربعمئةٍ، هكذا أرَّخَهُ ابنُ خلكان في «تاريخه»(٣)، والذهبيُّ في «العِبَر بأخبار من غبر»(٤)، وفي «سير النُّبلاء»(٥)، واليافعيُّ في «مرآة الجنان»(٦)، وغيرُهم.

وله تَرجمَةٌ طويلةٌ في «سير النُّبَلاء»، أوردتُ قدراً منها في «مُقدمة التَّعليق المُمَجَّد علىٰ موطأ مُحَمَّد»(٧)، فلتُطالَع.

الثَّلاثون

ذَكَرَ «التَّحقيق في أحاديث الخلاف» لأبي الفرج عبدِ الرَّحْمَنِ بن عَليّ بن الجوزي(٨)، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ تسعٍ وتسعينَ وخمسمئةٍ(٩).

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الباجي في رقم (٣٧).

(٢) وأَرَّخَ القنوجي وفاته في «التاج المكلل» (ص٥٦) سنة (٤٧٤هـ).

(٣) (٢: ٤٠٩).

(٤) (٣: ١٦٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١: ٥٤٤). مؤسسة الرسالة. ط٤. ١٩٨٦م.

(٦) (٣: ١٠٨).

(٧) «التعليق المُمَجَّد على مُوَطَّأ مُحَمَّد» (١: ٩٦) للإمام اللَّكْنَوي. بتحقيق: د. تقي الدِّين الندوي. دار القلم ودار السُّنَّة والسيرة. ط١. ١٩٩٢م.

(٨) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن الجوزي في الرقمين (٤١، ٥٩).

(٩) وأَرَّخَ القنوجي وفاتَهُ في «التاج المكلل» (ص٦٥): سنة (٥٩٧هـ).

وهذا مُخالفٌ لِمَا أرَّخَهُ الذهبيُّ[١] واليافعيُّ[٢] وغيرُهما من أنَّهُ تُوفيَ سنةَ سبعٍ وتسعينَ وخمسمئةٍ.

وقال ابنُ خِلكان في «تاريخه»[٣]: أبُو الفرج عبدُ الرحمٰن بنُ أبي الحَسَنِ عَليّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حمادى بنِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ ابنِ جَعْفَرَ الجوزي بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ القاسِمِ بنِ النّضرِ بنِ القاسمِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ القاسِمِ بن مُحَمَّدِ بنِ أبي بكرِ الصّديق رَضِي الله عَنْهُ، كان علّامةَ عصرِهِ، وإمامَ وقتِهِ في الحديثِ وصناعةِ الوعظِ.

وصَنَّفَ في فنونٍ عديدةٍ منها: «زاد المَسِير في علم التَّفسير»، وله في الحديثِ تصانيفُ كثيرةٌ، و«المنتظم في التَّاريخ»، وله «الموضوعات»، و«تلقيح الفهوم»، و«لقط المنافع في الطب»، وكانت ولادتُهُ علىٰ سبيل التقريب سنةَ ثمانٍ أو عشرةٍ وخمسمئةٍ، وتُوفي ليلة الجمعة ثاني عَشرَ رمضان سنةَ سبعٍ وتسعينَ وخمسمئةٍ ببغدادَ.

والجَوْزي: بفتح الجيم وسكون الواو بعدها زايٌ معجمة، هذه النّسبةُ إلىٰ قَرضة الجوز موطن مَشهورٌ. انتهىٰ ملخصاً.

وفي شرحِ الزَّرقانيُّ «للمَوَاهب اللَّدُنِّيَة» عند بحثِ مهر حَوّاء علىٰ نبينا وعليها الصَّلاة والسَّلام: العلامةُ أبو الفرج عبدُ الرحمٰنِ بنُ عليّ، الحافظُ البكري الصديقي البغدادي الحنبلي الواعظ.

قال في «تاريخ الحُفّاظِ»: ما علمتُ أحداً صَنَّفَ ما صَنَّف، وحَصَلَ له من الحَظْوةِ في الوعظِ ما لم يَحْصُلْ لأحدٍ قطُّ، قيل: حضرَهُ في بعضِ المجالسِ مئةُ ألفٍ، مات يومَ الجمعةِ ثالثِ رمضانَ سنةَ سبعٍ وتسعينَ وخمسمئة، وقيل

---

(١) في «العِبَر» (٤: ٢٩٧).

(٢) في «مرآة الجنان» (٣: ٤٨٩-٤٩٠).

(٣) (٣: ١٤٠).

له الجَوْزي بجَوزة كانت في دارهم لم يكنْ بواسط سواها. انتهىٰ. وكأن مَن قال: إلىٰ الجوز يبيع أو غيره، لم يحرِّرْ. انتهىٰ[١].

الحادي والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ «التوضيح لمبهمات الجامع الصَّحيح»[٢] للحافظ أبي ذر أحمد بن إبْراهِيم بن مُحَمَّد الحلبي المشهور بسبط العجمي[٣]، وأرَّخ وفاتَهُ سنةَ أربع وثمانينَ وثمانمئةٍ.

وفيه خطأٌ في اسمهِ وتاريخِ وفاتِهِ، بل هو أبُو الوفاء إبْرَاهِيمُ بنُ مَحَمَّدِ بنِ خليلِ برهان[٤] الدِّين الطَّرابلسيّ الأصل، طرابلس الشَّام، الحلبي المولد والدَّار، الشَّافِعِيّ، وإنَّما قيل له سبط ابن العجمي؛ لأنَّ أمَّهُ ابنةُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الموفقِ بنِ هاشم بنِ أبي حامد عبد الله بن العجمي، وُلدَ في ثاني عشرَ رجبٍ سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ وسبعمئةٍ بالجَلّوم بالفتح ثُمَّ التَّشديد، وماتَ أبوهُ وهو صغير جداً فكفلته[٥] أمّه وانتقلت به إلى دمشقَ، فحفظَ بها بعضَ القُرْآن، ثُمَّ رَجعتْ به إلىٰ حلبٍ فنشأ بها. وأَخَذَ الصرفَ عن الجمال يوسف الملطي الحَنَفِي. والنّحو عن أبي عبدِ الله بن جابرِ الأندلسي، والكمال بن العجمي، وطرفاً من البديعِ عن أبي عبدِ الله الأندلسي، وفنونَ الحديثِ عن الصَّدر الياسوفي، والزّينَ العراقي وبه انتفعَ، وعن البلقيني، وابن المُلَقِّن.

---

(١) من «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٣٤٢).

(٢) طبع كتابٌ باسم «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم» لأبي ذر أحمد ابن الإمام الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي (ت ٨٨٤هـ)، بتحقيق: مشهور حسن سلمان في دار الصميعي بالرياض. ط١. ١٩٩٤م.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في سبط ابن العجمي في الرقمين (٣٤، ٥٤).

(٤) في الأصل: «و».

(٥) وقع في الأصل: «فكلفت»، والتصويب من «الضوء اللامع».

وحجَّ سنةَ ثلاثَ عشرةَ وثمانمئةٍ، وكان الوقوفُ يوم الجمعة، وزارَ المدينةَ وبيتَ المقدسِ مِراراً، ولما هَجَمَ تمرلنك بحلب طَلَعَ بكتبهِ إلىٰ القلعةِ، وكان فيما سلبوه حَتَّىٰ لم يبقَ عليه شيء، بل أُسر وبقي معهم إلَى أن رحلوا إلىٰ دمشقَ، فرجع إلىٰ وطنه، ووجدَ أكثر كتبه، واجتهدَ في فنِّ الحديث اجتهاداً كثيراً[1] حتَّىٰ قرأ «صحيح البخاري» أكثر من ستينَ مرَّةٍ، و«صحيح مسلم» نحواً من عشرين، وكتبَ تعليقاً علىٰ «سنن ابن ماجه»، وشرحاً مختصراً علىٰ «البُخَاريّ» سمَّاه «التَّلقيح»، و«المقتفىٰ في ضبط ألفاظ الشفا»، و«نور النّبراس علىٰ ابن سيد النَّاس»، و«حواشي صحيح مسْلِم» لكنها ذهبت في الفتنة، و«حواشي سنن أبي دَاوُد»، و«حواشي «التجريد» و«الكاشف»، و«تلخيص المستدرك»، و«ميزان الاعتدال» سمَّاه «نَثْل الهميان في معيار الميزان»، لكنه كَمَا قال ابنُ حَجَرٍ لم يُمعن النَّظرَ فيه، و«حواشي مراسيل العلائي»، و«حواشي ألفية العراقي» وشرحها، وله «نهاية السّول في رواة الستة الأُصول»، «والكشف الحثيث»، و«التبيين»[2] و«تذكرة الطالب المعلم في من يقال أنَّهُ مخضرم»، «الاغتباط»، و«تلخيص مبهمات[3] ابن بشكوال».

وكان إماماً علامةً حافظاً خيراً ديناً ورعاً، وافرَ العقلِ حسنَ الأخلاقِ محباً للحديثِ وأهلِهِ متعففاً عن الترددُّدِ لبني الدُّنيا، وماتَ مطعوناً سادسَ عشرَ شوالَ سنةَ إحدىٰ وأربعينَ وثمانمئةٍ، وهو يتلو القرآن، هذا خلاصةُ ما في «الضوء اللامع»[4] للسخاوي، وكفاك به قدوةً، والتفصيلُ فيه.

---

(١) وقع في الأصل: «كبيراً»، والتصويب من «الضوء اللامع» (١ : ١٤١).

(٢) اسمه «التبيين لأسماء المدلسين» كما من «الضوء اللامع».

(٣) وقع في الأصل: «مهمات»، والتصويب من «الضوء» (١ : ١٤٢).

(٤) (١ : ١٣٨-١٤٥).

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفه «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحَدِيث»، و«التبيين لأسماء المدلسين»، و«الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط».

الثَّاني والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ شروح «صحيح البُخَاريّ»: شرح أبي سليمان أحمد بن مُحَمَّدِ بنِ إبْرَاهِيمَ بن خطابِ البُسْتي، وأرّخَ وفاتَهُ سنة ثمانٍ وثلاثُمئةٍ.

وهو خطأٌ، فإن وفاة الخطابي ليست في السَّنةِ المذكورةِ، بل في سنةِ ثمانٍ وثمانينَ وثلاثمئةٍ علىٰ ما نصّ عليه السمعانيُّ في «الأنساب»[1]، وابن خلكانَ في «تاريخه»[2]، والذهبيُّ في «العِبَر»[3]، واليافعيُّ في «تاريخه»[4] وغيرُهم من الثقاتِ، وقد ذَكَرْتُ نُبَذاً من ترجمته، وأن الصَّحيحَ في اسمه حَمْدٌ لا أحمد: في مقدمة «التَّعليق المُمَجَّد»[5]، فلتطالع.

الثَّالِثُ والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ مِن شروحِهِ، شرح قطبِ الدِّينِ عبدِ الكريم بنِ عبدِ النّور الحلبي الحَنَفِي، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وأربعينَ وسبعمئةٍ.

وهذا مُناقضٌ لِمَا أَرَّخَ به وفاتَهُ قبل ذلك عندَ ذِكْرِ «الاهتمامِ بتلخيصِ الإمَام» أنّهُ ماتَ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ!

---

(١) (٢: ٣٨٠).

(٢) (٢: ٢١٥).

(٣) (٣: ٣٩).

(٤) أي «مرآة الجنان» (٢: ٤٣٥-٤٣٦).

(٥) (١: ٩٨).

الرَّابعُ والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ من شروحِ «صحيح البُخَاريّ»: شرح برهان الدِّين إبْرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدِ الحلبيّ المعروف بسبطِ ابن العجمي[١]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ إحدىٰ وأربعينَ وثمانمئةٍ.

وهذا مناقضٌ لما ذَكَرَهُ سابقاً من أنَّهُ مات سنة أربع وثمانين[٢].

الخَامِسُ والثّلاثُونَ

ذَكَرَ من شُرّاحِهِ الحافظَ زينَ الدِّينِ عبدَ الرَّحْمٰن بنَ أحمدَ الشَّهير بابنِ رجبٍ الحنبليّ[٣]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خَمسٍ وتسعينَ وتسعمئةٍ.

وهذا عجبٌ عجيب! فإنَّه قد عَلِمَ أن ابنَ رجبٍ هذا من تلامذةِ الشَّيخ ابنِ تَيْميَّة أحمدَ بن عبدِ الحليمِ الحرَّاني، وقد تُوفي ابنُ تَيْميَّةَ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وسبعمئةٍ[٤]، أفلا يُستبعدُ أن تلميذَهُ عَمّرَ إلىٰ أن ماتَ قريبَ المئة الحادية عشرة[٥]، ومن طالعَ تصانيفَ السّيوطيّ والقَسْطَلانيّ وغيرِهما عَلِمَ كَذِبَ ذلك قطعاً، ولعلَّ الصَّوابَ ما أَرَّخَهُ صاحبُ «الكشف»[٦] عندَ ذِكْرِ «لطائفِ المعارفِ» لابنِ رَجَبٍ أنَّهُ ماتَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وسبعمئةٍ[٧].

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في سبط ابن العجمي في الرقمين (٣١، ٥٤).

(٢) وهو الصواب.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن رجب في الأرقام (٨، ٤٠، ٧٦، ٨٢).

(٤) ولد ابن رجب سنة (٧٣٦هـ)، وهذا يعني أنه لم يدرك ابن تيمية الذي توفي سنة (٧٢٨هـ).

(٥) في الأصل: «عشر».

(٦) (٢: ١٥٥٤).

(٧) وهو الصواب.

السَّادِسُ والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ من شروحِهِ شَرْحَ الإمَام فخر الإسلام عَليِّ بنِ البَزْدَوي الحَنَفِي[١]، المتوفَّىٰ سنةَ أربعٍ وثمانينَ وثمانمئةٍ!

وهذا خطأٌ فاحشٌ يتعجبُ منه الطلبـةُ أَيْضاً فضلاً عن الكملةِ، فإن مَن قَرأ «التَّوضيحَ»، و«التَّلويح»، و«الهداية»، وغيرَها يَعلَمُ قطعاً أن البَزْدَوي مُقدَّمٌ علىٰ أصحابها، وهم قد مَضُوا قبلَ المئـةِ التَّاسعةِ، بل بعضُهم قَبـلَ المئـةِ الثَّامنةِ، وبعضُهم قَبْلَ المئةِ السَّابعةِ، فكيف تكون وفاة البَزْدَوي في المئـة التَّاسعةِ، أفتراهُ بُعِثَ بعـد المَوت؟! أو خُلِّدَ فـي الدُّنيا إلىٰ يوم الفوت؟!

وقد أَرَّخَ الكَفَويُّ في «طبقات الحَنَفِيَّة» وفاتَهُ سنةَ اثنتينِ وثمانينَ وأربعمئةٍ، وقد ذَكَرْتُ قدراً من حالِهِ في «مقدمة الهداية»[٢]، وفي «الفوائد البَهِيَّة»[٣].

السَّابعُ والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ من شُرّاحِهِ القاضيَ أبا الوليدِ سليمانَ الباجي[٤]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وسبعينَ وأربعمئةٍ[٥].

وهذا مُناقضٌ لما ذَكَرَهُ سابقاً أنَّهُ ماتَ سنةَ أربعٍ وسبعينَ وسبعمئةٍ!

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في البَزْدَوي في رقم (٧٥).

(٢) (٣: ١٤). مكتبة تهانوي. ١٤٠٠هـ.

(٣) (ص١٢٤).

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الباجي في رقم (٢٩).

(٥) وهو الصواب.

الثَّامِنُ والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ من شُراحِ «صحيح مُسلِم» علياً القاري المَكِّيَ[١]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ستَ عشرةَ وألفٍ!

وهذا مخالفٌ لما في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشرَ»[٢] وغيرِه، أنَّهُ تُوفي سنةَ أربعَ عشرةَ وألفٍ، وقد ذَكَرْتُ تَرجمتَهُ في «التعليقات السّنية علىٰ الفوائد البَهيَّة»[٣].

التَاسِعُ والثَّلاثُونَ

ذَكَرَ من شروح «جامع الترمذي» شرحَ[٤] الحافظ أبي بكرٍ بن العربي مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الله الإشبيلي[٥]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ستٍ وأربعينَ وخمسمئةٍ!

وهذا مخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الثّقاتُ كابنِ خلكان[٦]، والذّهبي[٧]، واليافعي[٨]، وابن بشكوال[٩] وغيرِهم[١٠]، أنَّهُ ماتَ سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ.

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في القاري في الأرقام (٧، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ٧٧).

(٢) (٣: ١٨٦).

(٣) (ص٨).

(٤) المسمّىٰ: «عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»، مطبوعٌ في دار الكتب العلمية. ١٩٨٠م.

(٥) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن العربي في رقم (٦١).

(٦) في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٩٧).

(٧) في «العِبَر» (٤: ١٢٥) لكنَّهُ أَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ (٥٤٦هـ).

(٨) في «مرآة الجنان» (٣: ٢٧٩-٢٨٠).

(٩) في كتاب «الصلة في تاريخِ الأندلس وعلمائهم ومحدِّثيهم وفقهائهم وأدبائهم» (٢: ٥٥٩) وابن بشكوال هو: الشيخُ العالمُ أبو القاسم خلف بن عبد الملك الأنصاري القرطبي (٤٩٤-٥٧٨هـ). حقّق «الصلةَ» السيد عزت العطار. مكتبة الخانجي. ط٢. ١٩٩٤م.

(١٠) أَرَّخَ وفاته الإِمَام اللَّكْنَوِيّ في «التعليق المُمَجَّد» (١: ٩٧) سنة (٥٤٣هـ).

الأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ من شُرّاحهِ الحَافِظ زين الدِّين عبد الرَّحْمَنِ بن رجبٍ الحنبلي(١)، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وسبعمئةٍ(٢).

وهذا مناقضٌ لما مَرَّ منه سابقاً أَنَّهُ ماتَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وتسعمئةٍ.

الحادي والأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ «جامع المسانيد والألقاب» لابن الجوزي(٣)، وأرّخَ وفاتَهُ سنةَ سبعٍ وتسعينَ وخمسمئةٍ(٤).

وهذا مخالفٌ لِمَا مَرَّ منه سابقاً أَنَّهُ تُوفي سنةَ تسعٍ وتسعينَ.

الثانِي والأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ «جامع المسانيد»(٥) لعمادِ الدِّين إسْمَاعِيلَ بنِ عُمَرَ المعروف بابنِ كثيرِ الدِّمَشْقِي(٦)، المتوفَّىٰ سنة أربعٍ وتسعينَ وسِتمئةٍ!

وهذا خطأٌ فاحشٌ! فإنَّ ولادتَهُ بعدَ السَّنةِ المذكورةِ، ووفاتَهُ في المئةِ الثَّامنةِ، قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة»: وُلِدَ

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن رجب في رقم (٨، ٣٥، ٧٦، ٨٢).

(٢) وهو الصواب.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن الجوزي في رقم (٣٠، ٥٩).

(٤) وهو الصواب.

(٥) اسمه «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» حقَّقه: عبد المعطي قلعه جي، مطبوع في (٣٧) مجلداً. دار الفكر. ١٩٩٤م.

(٦) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن كثير في رقم (٦٢)، والرقمين (٢، ١٢) في الخاتمة.

ابنُ كثيرٍ سنةَ سبعمئةٍ أو بعدها بيسير، وماتَ أبوهُ سنةَ ثلاثٍ ونشأَ هو بدمشقَ، وسَمِعَ من: ابنِ الشّحنة، وابن الزراد، وإسحاقَ الآمدي، وابن عساكر والمزي، وطائفةٍ. واشتغلَ في الحديثِ مطالعةً في متونِهِ ورجالِهِ، فَجَمَعَ التَّفسيرَ، وشَرَعَ في كتابٍ كبيرٍ في الأحكام ولم يكملْ، وَجَمَعَ التَّاريخ الذي سمَّاه بـ«البدايةِ والنِّهايةِ»، وعَمِلَ «طبقات الشَّافعيَّة»، وخَرَّجَ أحاديثَ أدلةِ «التَّنبيه» وأحاديثَ «مُختصر ابنِ الحاجبِ»، وَشَرَعَ في شرحِ «البخَاريّ»، ولازمَ المزّي، وقرأ عليه «تهذيبَ الكمالِ»، وصاهرَهُ علىٰ ابنتِهِ، وأَخَذَ عن ابنِ تيميّة؛ ففُتِنَ بحبّه؛ وامتُحِنَ بسببه، وكانَ كثيرَ الاستحضار، وسارتْ تصانيفهُ في حياتِهِ، ولم يكنْ علىٰ طريقةِ المحدِّثينَ في تحصيلِ العوالي وتمييز العالي من النَّازل ونحو ذلك من فنونِهم، وإنّما هو من محدِّثي الفقهاء، وقد اخْتَصَرَ مع ذلك كتابَ ابنِ الصلاحِ.

قال الذّهبي في «المعجم»: الإمامُ المفتي البارعُ المحدِّثُ ابنُ كثيرٍ، فقيهٌ متقنٌ، محدِّثٌ مفسرٌ، له تَصانيفُ مفيدةٌ[١].

ماتَ سنةَ أربعٍ وسبعينَ وسبعمئةٍ. انتهىٰ كلامُ ابنِ حَجَرٍ[٢].

وفي «طبقات ابن شهبة»: إسْمَاعِيلُ بنُ كثير بن ضوء بن كثير القُرَشِيّ الدِّمَشْقِيّ، مولدُهُ سنةَ إحدىٰ وسبعمئةٍ، وتفقّهَ علىٰ الشيخين برهان الدِّينِ الفَزَاريّ وكمال الدِّين ابن قاضي شهبة، ثمَّ صَاهَر[٣] أبا الحَجَّاج المزي ولازَمَهُ، وأَقْبَلَ علىٰ الأصفهاني، وأَقْبَلَ علىٰ حفظِ المتونِ ومعرفةِ الأسانيدِ والعللِ والرِّجال والتَّاريخ حَتَّىٰ بَرَعَ وهو شابٌّ، وصَنَّفَ في صغرِهِ كتابَ «الأحكامِ» علىٰ أبواب «التنبيه»، والتاريخ المسمّىٰ بـ«البداية والنّهاية»،

---

(١) انتهىٰ كلام الذهبي في «المعجم المختص بالمحدِّثين» (ص٥٦هـ).

(٢) من «الدرر الكامنة» (١ : ٣٧٤).

(٣) وقع في الأصل: «صاحب»، والتصويب من «طبقات ابن قاضي شُهبة».

وصَنَّفَ كتاباً في جمعِ المسانيدِ العشرة، واختصرَ «تهذيب الكمالِ» سمَّاهُ «التَّكميل»، و«طبقات الشافعية» ورَتَّبَهُ علىٰ الطبقات لكنَّهُ ذَكَرَ فيه خلائقَ ممن لا حاجةَ لطلبةِ العلمِ إلىٰ معرفة أحوالِهم؛ فلذلك جمعنا هذا الكتاب. وشَرَحَ قطعةً من «البخاري» وقطعة من «التنبيه»، وولي بعدَ موتِ السبكي دارَ الحديثِ بالأشرفيةِ مُدَّةً يسيرةً.

قال الحافظُ شهابُ الدِّينِ بن حجِّي: كان أَحفَظَ مَن أدركناهُ لمتونِ الأحاديث، وأعرَفَهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانهُ وشيوخُهُ يَعترفونَ له بذلك، وتُوفي في شَعبان سنةَ أربعٍ وسبعينَ وسبعمئةٍ، وَدُفِنَ بمقبرة الصُّوفيةِ عند شيخِهِ ابنِ تَيْميَّة. انتهىٰ[1].

قُلْتُ: قد طالعتُ تاريخه، وهو نفيسٌ جداً مشتملٌ علىٰ بسطٍ بسيطٍ في أحوالِ العلماءِ والسَّلاطين والوقائع والحوادث.

الثَّالِثُ والأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراحِ»[2] لابن القيم[3]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ اثنتين وخمسينَ وسبعمئةٍ.

وهو مخالفٌ لِمَا أرَّخَهُ عند ذِكْرِ «جلاء الأفهام في الصَّلاة علىٰ خير الأنام»[4] له أنَّهُ ماتَ سنةَ إحدىٰ وخمسين، وهذا هو الموافقُ لما ذَكَرَهُ السُّيوطيّ في «بُغْية الوعاة في طبقات النّحاة»[5] وغيره.

---

(١) من «طبقات الشافعية» (٣: ١١٣-١١٥) لابن قاضي شهبة.

(٢) مطبوعٌ بتحقيق علي صبح المدني في مطبعة المدني. القاهرة. ١٩٦٤م. وله طبعاتٌ أخرىٰ كثيرة.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن القيِّم في رقم (٨١).

(٤) مطبوعٌ بتحقيق محمد حامد الفقي في المطبعة المنيرية. ١٩٣٨م.

(٥) (١: ٦٣).

الرَّابعُ والأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ «الحصن الحصين»[١] للشمس مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ الجَزَرِيّ[٢]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وسبعمئةٍ.

وهو خطأٌ فاحشٌ! فإنَّهُ وُلِدَ بعدَ هذه السَّنة، ووفاتُهُ في المئةِ التَّاسعةِ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ وثمانمئةٍ، كَمَا ذَكَرَهُ أحمد بن مصطفىٰ الشهير بطاشكبرى زاده في «الشقائقِ النعمانية في علماءِ الدَّولة العثمانية»[٣]، وقد ذَكَرتُ نُبَذاً من تَرجمتِهِ وَترجمةِ أولاده في «التّعليقات السّنية»[٤].

وفي «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» لمجير الدِّين الحنبلي: شمس الدِّين أبُو الخير مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ الجزَرِيّ الدِّمشْقِيّ الشَّافِعِيّ، مولدُهُ ليلةَ السبت سادسَ عشرَ رمضانَ سنةَ إحدىٰ وخمسينَ وسبعمئةٍ، واعتنىٰ بالقراءات فأتقنها وَمَهَرَ فيها، وله مُصنفاتٌ منها: كتابُ «النشر في القراءات»، و«ذيل طبقات القراء» للذهبي، و«الحصن الحصين»، و«التَّوضيح في شرح المصابيح» وغيرُها، وجميعُ مصنفاتِهِ مُفيدَةٌ نافعةٌ.

وَعُيِّنَ لقضاء الشّام فلم يتم لـه ذلك، وولـي تدريـس الصلاحية بعد نجمِ الدِّينِ ابنِ جماعةَ، ثُمَّ تَوَجَّهَ من القدسِ إلىٰ بلادِ الرّوم، ثُمَّ سافرَ إلىٰ بلادِ فارسٍ وولي قضاء شيراز، وحضرَ القاهرةَ سنةَ سبعٍ وعشرينَ وثمانمئة، ثُمَّ

---

(١) مطبوعٌ عدَّةَ طبعاتٍ منها طبعةٌ بهامش «خزينة الأسرار جليلة الأذكار» لمحمد حقي النازلي في مكتبة القاهرة، ١٩٠٠م. وله مختصر لابن الجزري نفسه أيضاً باسم «عدَّة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين». مطبوع في المكتبة العلمية. بيروت، ١٩٧٩م.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الجزري في الأرقام (٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨).

(٣) (ص٢٦). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥م.

(٤) (ص١٤٠).

سافرَ إلىٰ شيراز، وتُوفي هناك نهارَ الأضحىٰ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ وثمانمئةٍ. انتهىٰ(١).

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفِهِ «الحصن الحصين»، ومختصره المسمَّىٰ بـ«العدَّة»، وشرحه المسمَّىٰ بـ«مفتاح الحصن» وغيرَ ذلك، وَذَكَرَ في آخرِ «الحصن» أنَّهُ فَرَغَ من تصنيفِهِ يومَ الأحدِ الثَّاني والعشرينَ من ذي الحجَّةِ سنةَ إحدىٰ وتسعينَ وسبعمئةٍ. . . إلخ.

الخَامِسُ والأرْبَعُونَ

ذَكَرَ في ذِكْرِ «الحصن» أنّ الجَزَرِيّ لمَّا فرَّ حين طَلَبه تيمُور تحصَّنَ بهذا الحصن.

وهذا يُقضىٰ منه العَجَب! فإنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أنَّهُ تُوفي سنَةَ أربعٍ وثلاثينَ وسبعمئةٍ، كيف يصحُّ طلبُ تيمورَ وفرارُهُ منه؟! فإنَّ وَقعَةَ تيمورَ في تلك البلادِ كانت في آخر الثَّامِنة وابتداء المئةِ التَّاسِعةِ لا في ابتداء الثَّامنةِ، أفتراهُ طلبَهُ بعدَ موتِهِ، وَفَرَّ منه في قبرِهِ؟!

السَّادِسُ والأرْبَعُونَ

ذَكَرَ بعد سطورٍ عديدةٍ ما معرَّبه أنَّهُ فَرَغَ من تأليف «الحصن» يومَ الأحدِ الثَّاني والعشرينَ من ذي الحجَّة سنةَ إحدىٰ وتسعينَ وتسعمئةٍ بالمدرسةِ التي أنشأها برأس عقبة الكتان داخلَ دمشقَ. . . إلخ.

وهذا أعجبُ من الأولَين! فإنَّهُ لَمَّا كانت وفاتُهُ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وسبعمئةٍ، فكيف يصحُّ إتمامُهُ «الحِصْنَ» في السَّنةِ الحاديةِ والتّسعينَ بعدَ التسعمئةِ؟! ولعلَّهُ ظَنَّ أنَّهُ صَنَّفَهُ في قبره!

---

(١) في «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» (٢: ١٠٩-١١٠) لقاضي القضاة أبو اليُمْن مجير الدين الحنبلي. مكتبة المحتسب. عمان. ١٩٧٣م.

السَّابِعُ والأَرْبَعُونَ

هذا يَدلُّ علىٰ أنَّهُ لم يتفقْ له مُطالعةُ «الحصن الحصين»، فضلاً عن استفادةِ بركاتِهِ، فإنَّ المؤلفَ بنفسِهِ ذَكَرَ في آخره أنَّهُ أتمهُ سنةَ إحدىٰ وتسعينَ وسبعمئةٍ.

الثَّامِنُ والأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ بعد سطورٍ عديدةٍ أنَّ شَرحَ «الحصنِ الحصين» المسمَّىٰ بـ«مفتاح الحصن» شَرحٌ مفيدٌ لمؤلفِهِ، وَفَرَغَ منه سنةَ إحدىٰ وثلاثينَ وثمانمئةٍ بعد تأليف «الحصن» بأربعين سنةٍ. انتهىٰ ملخَّصاً معرَّباً.

وهذا يُفضي إلىٰ العجبِ علىٰ العجبِ، فإنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ سابقاً أنَّهُ فَرَغَ من تأليف «الحصن» سنةَ إحدىٰ وتسعينَ وتسعمئةٍ، وأنَّهُ ماتَ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وسبعمئةٍ، فكيفَ يُمكنُ فَراغُهُ من تأليف «الحصن» بعد تأليف «الحصن» نحو أربعين سنة؟

وإلىٰ الله المشتكىٰ من مثل هذه الزَّلاتِ المتتابعة في سطورٍ مُتقاربةٍ! وَمَن بلَغَ إلىٰ هذه المرتبةِ مِن الغفلةِ حَرُمَ عليه أخذُ القلم باليدِ وتسويدُ الورقة!

التَّاسِعُ والأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ «دَرَّ السَّحابة في وفيات الصَّحَابة»[١] لرضيِّ الدِّين حسن بنِ مُحَمَّدٍ الصَّغانيّ، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خَمسٍ وستمئةٍ.

وهو غلطٌ مخالفٌ لِمَا في «طبقات الحَنَفِيَّة»، و«طبقات النّحاة»[٢] للسيوطي، و«سُبْحة المرجان»، وغيرِها، أنَّهُ ماتَ سنةَ خمسينَ وستمئةٍ.

---

(١) مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ سامي مكي العاني في مطبعة المعارف. بغداد. ١٩٦٩هـ.

(٢) أي «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» (١ : ٥٢٠) وتَصَحَّفَتْ فيها وفاتُهُ إلىٰ (٦٠٥هـ)، ونصَّ صاحب «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢ : ٨٣)، والزركلي في «الأعلام» (٢ : ٢١٤) أن وفاته سنة (٦٥٠هـ).

ولتُطلَبْ تَرجمتُهُ من رسالتي «الفوائد البَهيَّة»، ومن رسالتي التي أنا مُشتغلٌ في هذه الأيامِ بجمعها «إنباء الخِلّان بأنباء علماء هندوستان»[١].

الخَمْسُونَ

ذَكَرَ «دقائق الأخبار» لمحمدِ بن سلامةَ أبي[٢] عبدِ الله القُضَاعي[٣]، وأرَّخ وفاتَهُ سنة أربعٍ وخمسينَ وأربعمئةٍ[٤].

وهو مخالفٌ لِمَا أرَّخَ به وفاتَهُ عند ذِكرِ «الأمالي» أنَّهُ تُوفي سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وثلاثُمئةٍ.

الحادي والخَمْسُونَ

ذَكَرَ «سننَ الدَّارَقُطْنِي»[٥] عَليّ بنُ عُمَرَ الحافظِ البَغْدَادِيّ[٦]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثمانمئةٍ.

وهذا أمرٌ يضحكُ عليه الطَّلبةُ فضلاً عن الكَمَلةِ! فإنَّ أهلَ العلمِ قاطبةً يعلمونَ أن الدَّارَقُطْنِي لم يُدرك المئةَ التَّاسعةَ، بل ولا الثَّامنة، ولا السَّابعة، ولا السَّادسة، ولا الخامسة، مع أنَّه أرَّخَ وفاتَهُ عند ذِكْرِ «الأربعين» سنة خمسٍ وثلاثينَ وثلاثمئةٍ، وأرَّخَ عند ذِكرِ «الإلزامات على الصَّحيحين» سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثلاثمئةٍ، وهذه أقوالٌ متناقضةٌ لا يُدرىٰ ما هو الصَّحيح منها؟!

---

(١) وهي لم تتم، وتشتمل علىٰ ثلاثة رسائل له هي: «خير العمل في تراجم فرنكي محل»، و«النصيب الأوفر في تراجم علماء المئة الثالثة عشر»، و«تراجم السابقين من علماء الهند».

(٢) في الأصل: «أبو».

(٣) ذكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في القضاعي في الرقمين (١٧ ، ٥٨).

(٤) وهو الصواب.

(٥) مطبوعٌ عدَّة طبعاتٍ منها طبعةٌ في المطبع الأنصاري بدهلي. ١٨٩٢هـ.

(٦) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الدارقطني في الرقمين (٥، ١٣).

وقد ذَكَرْنا ترجمَتُه سابقاً فتذكَّرْهُ[١].

الثَّاني والخَمْسُونَ

ذَكَرَ «شرح حديث الأربعين» للبرْكِلي الرّومي[٢]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ إحدىٰ وثمانين وتسعمئةٍ[٣].

وهذا مخالفٌ لِمَا مرَّ منه عند ذِكْرِ «الأربعين» أنَّهُ ماتَ سنةَ ستينَ وتسعمئةٍ!

الثَّالثُ والخَمْسُونَ

ذَكَرَ «شرح حديث عبادة» للشيخ ابن أبي جمرة، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وسبعينَ وستمئةٍ.

وهذا مُخالفٌ لِمَا أرَّخ به جَمْعٌ من المعتبرين، قال عبدُ الوهّاب الشعراني في «طبقات الأولياء»: منهم: الشَّيْخُ عبدُ الله بن [أبي][٤] جمرة الأندلسي المرسي، القدوةُ الرَّباني، قَدِمَ مصرَ وله زاويةٌ بخطٍّ جامع المقسم، وكان ذا تمسُّكٍ بآثار النَّبيّ ـ صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وَعَلىٰ آلهِ وَسَلَّم ـ وحالِهِ، وهمتُهُ علىٰ العبادةِ وشهرتُهُ كبيرة بالإخلاص والفِرَار من النَّاسِ، وابتلي بالإنكار عليه حين قال: أنَّهُ يَرىٰ رسول الله ـ صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وَعَلىٰ آلهِ وَسَلَّم ـ يقظةً ومشافهةً، وقامَ عليه بعضُ النَّاسِ، فانقطعَ في بيتِهِ إلىٰ أن ماتَ سنة خمسٍ وخمسينَ وستمئةٍ. انتهىٰ.

---

(١) ذَكَرَ الإمام اللكنوي أن الصواب في وفاتِهِ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثلاثمئة.

(٢) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ البركلي في الرقمين (٤، ٦٠).

(٣) وهو الصواب.

(٤) سقطت من «الأصل».

وذَكَرَ السّيوطيّ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وتسعينَ حيثُ قال في «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»: «الإمَامُ أبُو مُحَمَّدٍ ابنُ أبي جمرةَ المقرئي المالكي العالمُ البارعُ والنَّاسكُ، قال ابنُ كثيرٍ: كان قوّالاً بالحقِّ أمّاراً بالمعروف، ماتَ بمصرَ في ذي القعدة سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ. انتهىٰ.

ويوافقُهُ قول مُحَمَّد بن عبد الباقي الزرقاني في «شرح المواهب اللَّدُنِّيَّة»: عبدُ الله بنُ أبي جمرة المقرئي المالكي البارعُ النَّاسك، ماتَ بمصرَ في ذي القعدة سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ.

وفي «التَّبصير» في تعداد من هو بجيم وراء: الشيخُ أبو مَحَمَّد عبد الله بنُ أبي جمرة المغربي نزيلُ مصر، كان عالماً عابداً شهيرَ الذكر، شرح منتخباً له من «البخاريّ»، نفعَ الله ببركته، وهو من بيتٍ كبيرٍ بالمغرب شهير الذِكْر. انتهىٰ.

الرَّابعُ والخَمْسُونَ

ذَكَرَ من شُروح «شفاء عياض»[1] شرح أبي ذر أحمدَ بنِ إبراهيمَ الحلبي، المتوفَّىٰ سنة أربعٍ وثمانينَ وثمانمئةٍ.

وهذا مع كونه غيرَ صحيحٍ في نفسه كما مرَّ منّا ذِكْرُه[2]، ومُعارَضٌ بما أَرَّخَهُ به عند ذِكرِ شُرّاح «صحيح البُخاريّ» أنّه ماتَ سنةَ إحدىٰ وأربعين وثمانمئة.

الخَامِسُ والخَمْسُونَ

ذكر من شُرَّاح «الشفا» كمالَ الدِّين مُحمَّد بنُ أبي شريف القدسي، المتوفَّىٰ سنة إحدىٰ وخمسينَ وتسعمئةٍ.

---

(١) مطبوعٌ مع شرحه «نسيم الرياض» للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) في أربعة مجلدات، وبهامشه «شرح الشفا» لعلي القاري (ت ١٠١٤هـ)، ومستقلاً غير ما طبعة.

(٢) ذَكَرَ للقنـوجي مسامحـاتٍ أُخرى في الحلبي في الرقمين (٣١، ٣٤).

وهذا ليس بصحيحٍ، فقد ذَكَرَ ترجمتَهُ مطولةً تلميذُهُ مجيرُ الدين الحنبليّ القدسيّ في «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل»[1]، وأَرَّخَ ولادتَهُ سنةَ اثنتين وعشرينَ وثمانمئةٍ، وذكر في اسمه ونسبه أنَّه: كمالُ الدِّين أبو المعالي مُحمَّد بنُ الأميرِ ناصرِ الدِّينِ مُحمَّدِ بنِ أبي بكر عليٍّ بنِ أبي شريفٍ القدسي الشَّافعيّ، وذَكَرَ أنَّهُ تَلْمَذَ[2] علىٰ ابنِ الهُمَامِ صاحب «فتح القدير»، وعلىٰ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، والسّعدِ الدَّيْرِيّ، وغيرهم. وأنَّه دَخَلَ في القاهرة سنةَ إحدىٰ وثمانينَ واستوطنها، وصَنَّفَ: «الإسعادَ بشرح الإرشاد»، و«الدررَ اللوامع بتحرير جمع الجوامع» في الأصول، و«الفرائدَ في شرح العقائد» النّسفية، و«المسامرة شرح المسايرة» لابنِ الهُمَام في الكلام، وقطعةً علىٰ «البيضاوي»، وقطعةً علىٰ «البخاريّ»، وقطعةً علىٰ «صَفْوة الزُّبَد».

وذَكَرَ في «كشف الظنون»[3] وفاتَهُ سنة خمسٍ وتسعمئةٍ.

السَّادِسُ والخَمْسُونَ

ذكر أن من شروح «الشفا» شرح أبي عبد الله أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ مرزوق التّلمساني المالكي، المتوفَّىٰ سنة إحدىٰ وثمانينَ وسبعمئةٍ.

وهذا مخالفٌ لما مرَّ منه عند ذِكرِ شُروح «صحيح البخاريّ»[4]، وشرحِ العلامة أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بن مرزوق التّلمساني المالكي، شارح «البردة»، المتوفَّىٰ سنةَ اثنتينِ وأربعينَ وثمانمئةٍ.

---

(١) قال الإمام اللكنوي عنه: إنه أشهر تصانيفه، وهو تاريخٌ لطيفٌ طالعته بتمامه في جمادىٰ سنة ١٢٨٦هـ. كذا في «طرب الأماثل» (ص٢٩٤).

(٢) تَلْمَذَ لفلان وعنده: كان تلميذاً له. كما في «المعجم الوسيط» (١ : ٨٧).

(٣) (٢ : ١٨٠٣) و(٢ : ١٦٦٦)، وعند ذِكْرِهِ كتاب «صوب الغمامة في إرسال العمامة» (١ : ١٩٣) له أَرَّخَ وفاتَهُ سنة (٩٠٣هـ).

(٤) وأيضاً في «الحطة» (ص١٩٠).

السَّابعُ والخَمْسُونَ

ذَكَرَ من شروح «شمائل الترمذي»[١] شرح علي القاري المكّيّ[٢]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ستَ عشرةَ وألفٍ!

وهذا مُخالفٌ لما أَرَّخَهُ به عند ذِكْرِ شُراح «أربعين النووي» أنَّهُ ماتَ سنةَ أربعٍ وأربعينَ وألفٍ[٣].

الثَّامِنُ والخَمْسُونَ

ذَكَرَ «شهاب الأخبار»[٤] للقاضي أبي عبد الله مُحَمَّدِ بن سلامةَ بن جعفرَ ابنِ عليٍّ بن حكمون القُضَاعي الشافعي[٥]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنة أربع وخمسين وأربعمئةٍ[٦].

وهذا مُخالفٌ لما أَرَّخَهُ عند ذِكْرِ «أمالي القُضَاعي» أنَّه ماتَ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وثلاثمئةٍ!

التَّاسِعُ والخَمْسُونَ

ذَكَرَ «صِفةَ الصَّفْوة»[٧] لابن الجوزي[٨]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ سبعٍ وتسعينَ وخمسمئة[٩].

---

(١) في الأصل: «الترزي».
(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في القاري في الأرقام (٧، ٣٨، ٦٥، ٦٩، ٧٧).
(٣) الصواب في وفاته أنّه ماتَ سنة (١٠١٤هـ).
(٤) مطبوعٌ باسم «مسند الشهاب». تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة. ١٩٨٥م.
(٥) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أخرى في القضاعي في الرقمين (١٧، ٥٠).
(٦) وهو الصواب.
(٧) مطبوعٌ عدَّة طبعاتٍ منها طبعةٌ خَرَّجَ أحاديثها محمد روّاس قلعه جي. دار الوعي. ١٩٦٩م.
(٨) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن الجوزي في الرقمين (٣٠، ٤١).
(٩) وهو الصواب.

وهذا مُخالفٌ لِمَا أرَّخَهُ به عند ذِكْرِ «التّحقيق» أنَّهُ تُوفي سنةَ تسعٍ وتسعين.

السِّتُونَ

ذَكَرَ «الطريقة المحمَّديَّة»[1] للبركلي[2]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنة إحدىٰ وثمانين وتسعمئة[3].

وهذا مخالفٌ لِمَا مرَّ منه عند ذكر «الأربعين» له أنَّه ماتَ سنةَ ستين وتسعمئة.

الحادي والسِّتُونَ

ذَكَرَ «عارِضةَ الأحوذي شرح جامع الترمذي» لأبي بكرٍ بن العربي[4]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنة ثلاثٍ وخمسينَ وخمسمئةٍ.

وهو مع كونه مخالفاً لما ذَكَرَه عند ذِكْرِ «جامع الترمذي»[5] أنَّهُ ماتَ سنةَ ستٍ وأربعينَ وخمسمئةٍ: غيرُ صحيحٍ في نفسه أيضاً علىٰ ما مرَّ ذِكْرُهُ[6].

---

(١) مطبوعةٌ مع شرحها المسمّىٰ بـ «الحديقة الندية» للعلامة عبد الغني النابلسي الحَنَفِي ومع شرحها للإمام أبي سعيدٍ الخادميّ.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في البرْكِلي في الرقمين (٤، ٥٢).

(٣) وهو الصواب.

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن العربي في رقم (٣٩).

(٥) وأيضاً في «الحطة» (ص٢٠٩).

(٦) من أنَّ وفاته كانت سنة ثلاثٍ وأربعينَ وخمسمئة.

الثَّاني والسِّتُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ «علوم الحديث» لابن الصلاح، أَنَّهُ اختصرَهُ[١] العمادُ ابنُ كثير[٢]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وسبعينَ وسبعمئةٍ[٣].

وهذا مخالفٌ لما مرَّ منهُ عند ذِكْرِ «جامع المسانيد» له، أَنَّهُ تُوفي سنةَ أربع وتسعين وستمئةٍ!

الثَّالِثُ والسِّتُونَ

ذَكَرَ عوالي أحاديث الليث بن سعد، وأَنَّهُ خَرَّجَهُ الشَّيْخ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحَنفي[٤]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ تسعٍ وسبعين وثمانمئةٍ[٥].

وهذا معارضٌ لِمَا ذَكَرَه عند ذكر «تحفة الأحياء» أَنَّه ماتَ سنةَ تسعٍ وتسعينَ!

الرَّابعُ والسِّتُونَ

ذَكَرَ «الفائق في غريب الحديث»[٦] للعلامة جارِ اللهِ محمودِ

---

(١) اشتهر هذا المختصر باسم «الباعث الحثيث» وسببُ ذلك أنَّ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة سمّاه به في طبعته الأولىٰ له، فاشتهر بين أهل العلم به، كما أفاده أحمد شاكر في مقدمة شرحه له، حيث سمَّىٰ شرحَهُ له «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» جمعاً بين الاسم المشتهر ودلالته علىٰ المختصر. وهو مطبوعٌ في دار الكتب العلمية.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن كثير في رقم (٤٢)، والرقمين (٢، ١٢) من الخاتمة.

(٣) وهو الصواب.

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن قطلوبغا في رقم (٢٥)، ورقم (٣) من الخاتمة.

(٥) وهو الصواب.

(٦) مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع في دار إحياء الكتب العربية. ١٩٤٨م.

الزَّمَخْشَرِيّ[١]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئةٍ[٢].

وهذا مُخالفٌ لما أرّخَهُ به عند ذِكْرِ تخريج أحاديث «الكشّاف» أنَّهُ مات سنة ثمانٍ وعشرينَ وخمسمئةٍ!

الخَامِسُ والسِّتُونَ

ذَكَرَ «فرائد القلائد علىٰ أحاديث شرح العقائد»[٣] لعليٍّ القاري[٤]، وذَكَرَ أنَّه قال في آخره: قد وَقَعَ الفراغُ من تسويده في الحرم الشَّريف المَكِّيِّ في شهر صفر، فَتَمَّ بالخير عام ثمانٍ وخمسينَ بعدَ الألف، خَتَمَ الله لنا بالحسنىٰ وبلَّغَنا بالمقام الأسنىٰ. انتهىٰ.

وهذا عجيبٌ جداً!

أما أولاً: فلأنَّهُ لا وجودَ لهذه العبارة التي ذَكَرَها في آخر «الفرائد».

وأما ثانياً: فلأنَّهُ أَرَّخَ وفاةَ القاري في «الحطة» و«الإتحاف» تارةً سنة أربعٍ وأربعينَ وألفٍ، وتارةً سنةَ ستَ عشرةَ وألفٍ، فهلّا تَنبَّهَ علىٰ أنَّه [إنْ] ماتَ في تلك السنة[٥] كيف ختمَ «الفرائد» في تلك السنة؟!

السَّادِسُ والسِّتُونَ

ذَكَرَ كتاب «الإشراف في مسائل الخلاف» للحافظ أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ المنذرِ، المتوفَّىٰ سنة تسعَ عشرةَ وثلاثُمئةٍ.

---

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الزَّمَخشَري في الرقمين (٢٨، ٨٦).

(٢) وهو الصواب.

(٣) مطبوعٌ بتحقيق مشهور حسن سلمان في دار عمار. عمان. ١٩٩٠م.

(٤) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أخرىٰ في القاري في الأرقام (٧، ٣٨، ٥٧، ٦٩، ٧٧).

(٥) قالها الإمام اللكنوي تأكيداً علىٰ عَدَم إمعان القنوجي للنظر، أما الصواب فهو أن وفاته كانت سنة (١٠١٤هـ) كما في «خلاصة الأثر» (٣: ١٨٦).

وهذا مع كونه مخالفاً لِمَا ذَكَرَهُ عند ذكر «الأوسط في السنن والإجماع» لابن المنذر أنَّه توفي سنة تسعٍ أو عشرٍ[١] وثلاثمئةٍ: غيرُ صحيحٍ في نفسه، فإنَّ وفاةَ ابن المنذر كانت سنةَ عشرٍ[٢] بعد ثلاثمئةٍ أو سنةَ تسعٍ، نصَّ عليه ابنُ خِلكان[٣] واليافعي[٤] وغيرُهما.

السَّابعُ والسِّتُّونَ

ذَكَرَ «المختلف والمؤتلف» لعلاء الدِّين عَليِّ بنِ عُثمان الماردينيِّ الحنفي[٥]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنة خمسٍ وسبعمئةٍ!

وهو مخالفٌ لِمَا أَرَّخَهُ به عند ذِكْرِ «علوم الحديث» لابن الصَّلاح أنَّهُ ماتَ سنة خمسينَ وسبعمئةٍ، وذلك هو المذكور في «طبقات الحنفيَّة» للكفوي وغيره، وقد ذكرتُ ترجمتَهُ في «الفوائد البهيَّة»[٦].

الثَّامِنُ والسِّتُّونَ

ذَكَرَ مُسنـدَ أبـي عبـد الرَّحمٰن بَقِيِّ بن مَخْلدٍ القرطبي الحافظ، وأَرَّخَ وفاتَه سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة، وقال ما معرَّبه: أن ابنَ حزمٍ قال: إنّه في هذا «المسند» روىٰ عن ألفٍ وثلاثمئةٍ صحابيّ، ورَتّبهُ علىٰ أبواب الفقه. انتهىٰ.

---

(١) في الأصل: «عشرة».

(٢) في الأصل: «عشرة».

(٣) في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٠٧).

(٤) في «مرآة الجنان» (٢: ٢٦١-٢٦٢).

(٥) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في الماردينيِّ في الرقم (٨٤).

(٦) (ص١٢٣).

وهذا عجيبٌ جداً! فإنّ ابنَ حزمٍ من رجالِ المئةِ الرَّابعة والخامسة، فإنَّ ولادتَهُ كانت في رمضان سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمئةٍ، ووفاتَهُ في شعبان سنةَ ستٍ وخمسين وأربعمئةٍ نصَّ عليه ابن خلكان[١] وغيرُهُ، فكيف لا يُستبعدُ أن يَصفَ ابنُ حزمٍ مُسْنَدَ مَن ماتَ في المئة الثَّامنةِ على ما ذَكَرَهُ؟! وقد ذَكَرَ اليافعي[٢] وغيرُهُ أنَّ وفاةَ بقيٍّ سنةَ ستٍ وسبعينَ ومئتين.

التَّاسِعُ والسِّتُونَ

ذَكَرَ من شروح «المشكاة»[٣] شرح علي القاري المَكِّيّ[٤]، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ أربعَ عَشرةَ[٥] بعد الألف[٦].

وهذا معارضٌ بما ذَكَرَهُ سابقاً أنه مات سنة أربعٍ وأربعين! وبما ذكرَهُ في موضعٍ آخر أنَّهُ ماتَ سنةَ ستَ عشرةَ! وبما ذكرَهُ سابقاً[٧] أنَّهُ أتمَّ «فرائدَ القلائد» عام ثمانٍ وخمسينَ وألفٍ!

السَّبْعُونَ

ذَكَرَ من شُرّاح «المصابيح» قُرَّةَ بنُ يعقوبَ بنِ إدريسَ الحَنَفِي القرماني، المتوفَّىٰ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وثمانمئةٍ.

---

(١) في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٢٨).

(٢) في «مرآة الجنان» (٢: ١٩٠).

(٣) المسمّىٰ «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» مطبوع عدَّة طبعات منها طبعة بتحقيق: صدقي محمد العطار. دار الفكر. ١٩٩٢م.

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في القاري في الأرقام (٧، ٣٨، ٥٧، ٦٥، ٧٧).

(٥) في الأصل: «أربعة عشر».

(٦) وهو الصواب.

(٧) في رقم (٦٥).

وفيه أنَّه ليس هو قُرَّة بنُ يعقوبَ بل هو يعقوبُ بنُ إدريسَ المُشْتَهر بقُرَّةِ يعقوب، وقد ذَكَرْتُ ترجمتَهُ في «الفوائد»[١].

الحَادِي والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ فيه «مسندَ ابن أبي شَيْبَة»[٢]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وثلاثمئةٍ.

وهذا خطأٌ فاحشٌ! فإنَّ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ ومئتينَ، كما ذَكَرَهُ اليافعي في «مرآة الجنان»، وذَكَرَ في ترجمتِهِ قال أبُو زرعة: ما رأيتُ أحفظَ منه، وقال أبو عبيدة: انتهىٰ عِلْم الحديث إلى أربعة: أبي بكرِ بن أبي شَيْبَة وهو أسردُهُم له، وابنِ معينٍ وهو أجمَعَهُم لَهُ، وابنِ المديني وهو أعلَمَهُم به، وأحمدَ بنِ حنبل وهو أفقهَهُم به. انتهىٰ[٣].

وفي «تذكرة الحُفَّاظ» للذهبي: أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ أبي شَيْبَة إبراهيمَ بنِ عُثْمانَ العبسي مولاهم الكوفي صاحب «المسند»، و«المصنف»، وغير ذلك، سمع من: شريكٍ القاضي، وابن المبارك، وابن عيينة، وجرير بن عبد الحميد، وطبقتهم. وعنه: أبو زرعةَ، والبُخاريّ، ومُسلِم، وأبو داود، وابنُ ماجه، وأبو بكر بنُ أبي عاصم، وبقي بن مخلد، والبَغَوي.

قال أحمدُ: صدوقٌ هو أحبُّ إليَّ من أخيه عُثْمان، وقال العجلي: ثقةٌ حافظٌ، وقال الفلاس: ما رأيتُ أحفظَ من أبي بكر، وكذا قال أبو زُرعة الرَّازيّ.

---

(١) (ص٢٢٦).

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن أبي شيبة في رقم (٧٢).

(٣) من «مرآة الجنان» (٢: ١١٦).

وقال صالحُ بنُ مُحَمَّد: أعلمُ من أدركتُ بالحديث وعللِهِ عليٌّ ابنُ المديني، وأحفظهم له عند المذاكرة أبو بكرِ بن أبي شيْبَة، قال البُخاريّ: ماتَ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ ومئتين. انتهىٰ ملخصاً[١].

الثَّاني والسَّبْعُونَ

ذكر «مصنف ابن أبي شَيْبَة»[٢]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ ومئتينِ.

وهذا وإن كان صحيحاً في نفسِهِ، لكنَّه مُعارضٌ بما ذَكَرَهُ عند ذِكْرِ «المسند»[٣].

الثَّالِثُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ في باب الواو: «وظائف النَّبيّ» لمُلّا عبدِ الغني بنِ أحمدَ بن عبدِ القدّوس الحنَفِي.

وهذا خطأٌ من كاتبه، فإنَّ اسمَهُ عبدُ النَّبيّ لا عبدُ الغني، ولتُطلب ترجمتُهُ من رسالتي «إنباء الخلّان».

* * *

---

(١) من «تذكرة الحُفّاظ» (٢: ٤٣٢)، رقم (٤٣٩). دار الكتب العلمية. ١٣٧٤هـ.

(٢) مطبوعٌ عدَّةَ طبعاتٍ منها طبعةٌ بتحقيق: عمر العمري في دار عالم الكتب. ١٩٨٨م.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن أبي شيبة في رقم (٧١).

ذِكْرُ قَدَرٍ من المسامحاتِ
الواقعةِ في «الحِطّة في ذِكْرِ الصِّحاحِ السِّتة»

الرَّابعُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ عند شُرَّاح «صحيح البُخَاريّ» أحمد بن مُحَمَّدِ الخَطَّابي[١]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ثمانٍ وثلاثمئةٍ[٢]!

وهذا خطأٌ، فإنَّ وفاتَهُ كانت سنةَ ثمانٍ وثمانينَ وثلاثمئةٍ كما ذَكَرَهُ السَّمعاني في «الأنساب»[٣]، وابنُ خِلكان[٤]، والذَّهبيّ[٥] وغيرُهم، وكذا أَرَّخَهُ صاحبُ «كشف الظنون»[٦] عند ذِكْرِ شُرَّاح «سنن أبي دَاوُد».

وَذَكَرَ عند ذِكْرِ شُرَّاح «صحيح البُخَاريّ» وفاتَهُ سنةَ ثمانٍ وثلاثمئةٍ[٧] فلم يُصبْ، وقد ذَكَرْتُ ترجمتَهُ وأنَّ الصَّحيحَ في اسمِهِ حمد لا أحمد في مُقدمةِ شرحي لموطأ مُحَمَّد المسمَّى بـ «التعليق المُمَجَّد»[٨].

---

(١) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الخَطَّابي في الرقمين (١٢، ٧).
(٢) في «الحطة» (ص ١٨٤).
(٣) (٢: ٣٨٠).
(٤) في «وفيات الأعيان» (٢: ٢١٥).
(٥) في «العبر» (٣: ٣٩).
(٦) أَرَّخَ وفاتَهُ سنة (٣٨٨هـ) عند شرَّاح سنن أبي دَاوُدَ (١: ١٠٠٤)، و «إصلاح غلط المُحَدِّثِينَ» (١: ١٠٨)، و «شرح الأسماء الحسنى» (٢: ١٠٣٢)، و «كتاب الجهاد» (٢: ١٤١٠)، و «كتاب العزلة» (٢: ١٤٣٩)، و «معرفة السنن والآثار» (٢: ١٧٣٩)، واضطربَ في ذِكْرِ اسمه فمرَّةً يذكرُهُ: أحمد، ومرَّةً: حمد.
(٧) أَرَّخَ وفاته (٣٣٨هـ) عند شرّاح «صَحيح البُخَاري» (١: ٥٤١).
(٨) (١: ٩٩).

الخَامسُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ شُرّاح «صَحيح البُخَاريّ»: فَخْرَ الإسلام عَليَّ بنَ مُحَمَّدٍ البَزْدَوي الحَنَفِي، وأرّخَ وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وثمانينَ وثمانمئةٍ[1].

وهذا خطأٌ فاحشٌ علىٰ ما مرَّ ذِكْره سابقاً[2].

السَّادِسُ والسَّبْعُونَ

ذكر من شراحه ابن رجب الحنبلي[3]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وتسعمئةٍ[4].

وهو أيضاً خطأٌ فاحشٌ كما مرَّ ذِكْرُه[5].

السَّابعُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ من شروح «صحيح مُسْلِم» شرحَ عليٍّ القاري المَكِّيّ[6]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ستَ عَشَرَةَ وألفٍ[7].

وهو مع كونِهِ مُخالفاً لِمَا ذَكَرَهُ في المقصد الثَّاني من «إتحاف النُّبلاء» أنَّهُ ماتَ سنةَ أربعَ عَشَرَةَ، ولِمَا ذَكَرَهُ في موضعٍ من المقصدِ الأَوَّل منه أنَّهُ

---

(١) في «الحطة» (ص ١٩٤).

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في البزدوي في رقم (٣٦)، وأن الصواب في وفاته سنة (٤٨٢هـ).

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن رجب في الأرقام (٨، ٣٥، ٤٠، ٨٢).

(٤) في «الحطة» (ص١٨٩).

(٥) من أنَّ الصواب في وفاته سنة (٧٩٥هـ).

(٦) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في علي القاري في الأرقام (٧، ٣٨، ٥٧، ٦٥، ٦٩).

(٧) في «الحطة» (ص ٢٠٦).

ماتَ سنةَ أربعٍ وأربعينَ، ولِمَا مرَّ منه ذِكْرُهُ فيه أنَّهُ أتمَّ بعضَ تأليفاتِهِ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ غيرُ صحيحٍ في نفسِهِ أيْضاً على ما مرَّ ذِكْرُه[1].

الثَّامنُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ شروح «مُسْلِم»: وعلى «مُسْلِم» كتاب لمحمَّدِ بنِ أحمدَ ابنِ عبَّاد الخلاطي الحَنَفِي، المتوفَّىٰ سنةَ تسعٍ وسبعينَ ومئتين[2].

وهذا خطأٌ فاحشٌ، بل هو مُحَمَّدُ بنُ عَبَّاد الخلاطي المتوفَّىٰ سنةَ اثنتينِ وخمسينَ وستمئةٍ.

التَّاسِعُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ ابنَ المُلَقِّن من مُختصري «مسند أحمد بن حنبل»، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وثمانمئةٍ[3].

وفيه ما فيه كَمَا مرَّ ذِكْرُه[4].

الثَّمَانُونَ

ذَكَرَ في الفصلِ الخامسِ من البابِ الأوَّل: اعلمْ أنَّ الأئمةَ المجتهدينَ تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعةِ والإقلال، فأبو حنيفةَ يُقَالُ بلغتْ رواياتُهُ إلىٰ سبعةَ عَشَرَ حديثاً. . . إلخ[5].

---

(١) من خطئه في ذلك، والصواب أن وفاته سنة (١٠١٤هـ).

(٢) في «الحطة» (ص ٢٠٦).

(٣) في «الحطة» (ص ٢٢٤).

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن المُلَقِّن في رِقم (١١)، وأنَّ الصواب في وفاته هو سنة (٨٠٤هـ).

(٥) في «الحطة» (ص ٧٣).

وهذا وإن كان مذكوراً في «مقدِّمة تاريخ ابن خلدون»، وأَخَذَ كلامَهُ بتمامِهِ هنا وَنَقَلَهُ برمَّتِهِ لكنَّهُ قولٌ مردودٌ، والظَّاهرُ أنَّهُ ليس من ابنِ خلدون بل من غلطِ الكُتَّابِ، ولذا نبَّهَ عليه مُصحِّحُ نسخة «مقدِّمة ابنْ خلدون» المطبوعةِ بمصرَ سنةَ أربعٍ وسبعينَ من هذه المئة، وَكَتَبَ علىٰ قَولِهِ سبعةَ عشرَ حديثاً: الَّذي في شرح الزَّرقاني علىٰ «الموطأ» حكايةُ أقوالٍ خمسةٍ في أحاديثِهِ، أوَّلها: (٥٠٠)، وثانيها: (٢٠٠)، وثالثها: (ألف ونيف)، ورابعها: (١٧٢٠)، وخامسها: (٦٦٦)، وليس فيه قولٌ بما في هذه النَّسخة، قالَهُ نصرٌ الهُورِيني. انتهىٰ[1].

وبالجملةِ فإيرادُ مثلِ هذا القولِ الباطلِ والسُّكوتُ عليه بعيدٌ عن المحقِّقين، والعلماءِ المتديِّنين، وَمَن اطَّلعَ علىٰ كُتُبِ مناقبِ أبي حنيفةَ عَلِمَ كَذِبَ هذه الجملة.

* * *

(١) من «مقدمة ابن خلدون» (٣: ١٠٤٣) تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي. طبع نهضة مصر. القاهرة.

ذِكْرُ بعضِ المسامحاتِ
الواقعةِ في «الإكسير في أصول التفسير»[١]

الحَادي والثَّمَانُونَ

ذَكَرَ «أسماء القرآن» لابن القَيِّم[٢]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ إحدىٰ وخمسينَ وسبعمئةٍ[٣]، ثُمَّ ذَكَرَ «أمثال القرآن» له، وأرّخَ وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وخمسينَ! وهذه مناقضةٌ واضحةٌ.

الثَّاني والثَّمَانُونَ

ذَكَرَ «الاستغناء بالقرآن» لابن رجبٍ الحنبلي[٤]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وسبعمئةٍ[٥].

وهو مخالفٌ لِمَا أَرَّخَ به في «الحطةِ»[٦] و«الإتحاف» كما ذكره سابقاً.

---

(١) وهو باللغة الفارسية.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحةً أُخرىٰ في ابن القَيِّم في رقم (٤٣).

(٣) وهو الصواب.

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أخرىٰ في ابن رجب في الأرقام (٨، ٣٥، ٤٠، ٧٦).

(٥) وهو الصواب.

(٦) (ص ١٨٩).

الثَّالِثُ والثَّمَانُونَ

ذَكَرَ «البرهان» للإمام الرَّازيّ، وأرّخَ وفاتَهُ سنةَ ستينَ وستمئةٍ.

وهو غلطٌ فاحشٌ! فإنَّ وفاتَهُ سنةَ ستٍ وستمئةٍ.

الرَّابعُ والثَّمَانُونَ

ذَكَرَ «بهجةَ الأريب ممّا في الكتاب العزيز من الغريب» لعلي بنِ عُثْمَانَ علاء[1] الدِّين التركماني[2]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وسبعُمئةٍ.

وهذا مع كونِهِ مُخالفاً لِمَا أَرَّخَهُ في «الإتحاف» غيرُ صحيحٍ في نفسِهِ، فقد ذَكَرَ الكَفَوي في «طبقات الْحَنَفِيَّة» أَنَّهُ تُوفي سنةَ خمسينَ وسبعمئةٍ، وذَكَرَ السّيوطيّ أَنَّهُ تُوفي سنةَ خمسٍ وأربعينَ كما ذَكَرْتُهُ في «الفوائد البَهيَّة»[3].

الخَامِسُ والثَّمَانُونَ

ذَكَرَ «فتحَ القدير» للشَّوْكانيّ[4]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وخمسينَ بعدَ الألفِ والمئتينِ.

وهو مُخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ غيرَ مرَّةٍ في «الإتحاف» أنَّه ماتَ سنةَ خمسين.

السَّادِسُ والثَّمَانُونَ

ذَكَرَ «الكشاف» للزَّمَخْشَريّ، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وخمسمئةٍ.

---

(١) في الأصل «علاؤ».

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في التركماني في رقم (٦٧)، ورقم (٥) من الخاتمة.

(٣) (ص ١٢٣).

(٤) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الشَّوْكاني في رقم (١٠)، ورقم (١) من الخاتمة.

وهو معارضٌ لِمَا أرَّخَهُ به في «الإتحاف» كما مرَّ ذِكْرُهُ[١].

هذا آخر الكلام في هذا المقام، وكان إتمامُ هذا المرام في جلساتٍ خفيفةٍ آخرُها يومَ الخميس الخامسِ والعشرينَ من الجمادىٰ الأولىٰ من السَّنةِ السَّابعةِ والتّسعينَ بعدَ الألفِ والمئتينِ من الهجرةِ النَّبويَّةِ علىٰ صاحبها أفضلُ الصَّلواتِ والتَّحيةِ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ رسولِهِ محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

* * *

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الزَّمَخْشَريّ في الرقمين (٢٨، ٦٤)، و أنَّ الصواب في وفاته سنةَ (٥٣٨هـ).

تنبيـه

هذه المسامحاتُ التي سطَّرتُها إنَّما هي قطرةٌ من بحرِ مسامحاتِ «الإتحاف» وغيره، وهي التي تَبدَّتْ ببادىء النَّظر من غيرِ تفتيشٍ زائدٍ، ولو طبَّقْتُ تواريخَ الوفياتِ وغيرها المذكورةَ في تلك الرَّسائل بكتب التَّواريخ المعتمدة، لظهرَتْ أضعافاً مضاعفةً، بل لو طُبِّقَ ما في المقصدِ الأوَّلِ من «الإتحاف» مع ما في المقصدِ الثَّاني منه، وطُبِّقَ ما فيهما مع ما في غيرهما من تصانيفِ صاحِب «الإتحاف» لبلَغتْ كثرةً كثيرة.

والآن نَشرعُ في رَدِّ ما أجابَ به عن إيراداتي السَّالفةِ[1]، وما خدشَ به بعضَ التَّقريرات السَّابقةِ، سوىٰ ما أوْرَدَ علىٰ كلامي الذي أوردتُهُ علىٰ الشَّوْكانيّ في رسالتي «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام»، فإني أتركه حذراً من تطويلِ الرِّسالة مع كونِهِ أجنبياً عن ما هو المقصودُ في هذه الرسالةِ من المباحثةِ مع صاحب «الإتحاف»، إظهاراً للحقِّ ودفع الاعتساف، وسنتوجه إلىٰ جوابه في موضعٍ آخرٍ مناسبٍ له إن شاء الله تعالى[2]، وبالله ثقتي وعليه توكلي.

قُلْتُ في منهيات[3] «النَّافع الكبير لمن يطالعُ الجامعَ الصغير»[4] بعدما ذَكَرْتُ ترجمةَ ابن الهُمَام مؤلفِ «فتح القدير» وغيره: قد ذَكَرَ بعضُ معاصرينا

---

(١) أي الإيرادات المنثورة في طيات كتبهِ علىٰ القنوجي.

(٢) أجابه كما وعد في كتابه «تذكرة الرَّاشد بردِّ تبصرة الناقد».

(٣) التعليقات الواردة منه على «النافع الكبير» وقد يقال: «منهوَّاته».

(٤) طبع في دار «عالم الكتب» ببيروت. ط١. ١٩٨٦. علىٰ أنه شرح للجامع الصغير، وهذا غير صحيح فهو مقدمة له، وتعليقاته علىٰ «الجامع الصغير» في حاشيته عليه، وقد قدَّم لها «بالنافع الكبير».

في كتابه «إتحاف النُّبلاء» وغيره من تصانيفه: أنَّ ابنَ الهُمَام من المتعصبين في المَذْهَب الحَنَفي، وهو كذبٌ وزورٌ وحاشاه من ذلك، فإنَّه من المحقِّقين يَرُدُّ علىٰ كثيرٍ من المسائل لكونها مخالفةً للأحاديث من غير تعصبٍ مذهبي.

قال في «شفاء العي»: فيه نظرٌ من وجوهٍ شتى:

الأول: أنَّ هذا الإيراد واردٌ بعينه علىٰ ذلك المعترض، حيث قال في «الفوائد البهيَّة»: وقد سلكَ يعني ابنُ الهُمَام في أكثر تصانيفه لا سيما في «فتح القدير» مسلكَ الإنصاف، متجنباً عن التَّعصبِ المذهبي والاعتساف إلا ما شاء الله. انتهىٰ.

بيانه إنَّ صاحبَ «الإتحاف» لم يقلْ إلا ما قال هذا المعترض، كيف لا؟ وعبارتُهُ هكذا: ابن الهمام در حنفيت صلب بودور وفتح القدير شرح بداية در استدلال برأى حنفية بسياركوشيده ودر أكثر مواضع جاده إنصاف هم پميوره وجاى طريق تعصب سيرده. انتهت.

فلا يعزبُ عن المنصف اللبيب أنَّ هذه العبارةَ نصٌّ علىٰ أنَّ مؤدىٰ كلام صاحب «الإتحاف» إنما هو أن ابنَ الهُمَامِ قد سَلَكَ في كثيرٍ من المواضع مسلكَ الإنصاف، وفي بعضها آثر طريقَ التَّعصبِ والاعتساف، وهو عين ما قال المعترض.

أقول: لا يُنكَرُ وجودُ التَّعصبِ في بعضِ المسائل، والصَّلابةِ في بعضِ الدَّلائل من ابن الهُمَام كما لا يخفىٰ علىٰ من طالعَ بحثَ سؤر الكلب وغيرِهِ، ولإنصافه[1] في كثيرٍ من المواضع فإنّهُ كثيراً ما يُرجِّحُ ما وافقَ الأحاديثَ، وإن خالفَهُ الجمهور ويشيرُ إلىٰ قوةِ الخلافِ، وإلىٰ ما هو المنصور، وهذا لا

---

(١) في الأصل: «لا إنصافه».

يصحّحُ إطلاقَ المتعصِّبِ والصّلبِ الذي يؤدي مؤداه عليه، فإنَّ مثل هذا اللفظ إنَّما يُطلقُ علىٰ مَن كانت عادتُهُ ذلك ويُخْفِي الحقَّ كثيراً مع ظهورِ الحقِّ فيما هنالك، وإلا فالتعصبُ أحياناً أمرٌ قلَّ من خلىٰ عنه، ولا يُطلقُ علىٰ من يسلكُ مسلكَ التَّعصبِ أحياناً أنَّهُ متعصبٌ أو متعسفٌ.

وهذا كما أنَّ «مُنكَرَ الحديث» لا يُطْلَقُ في عَرْفِ المحدِّثين على كُلِّ مَن روىٰ مُنكراً، بل علىٰ من كان غالبُ رِواياتِهِ مُنكراً، إذا عَرَفْتَ هذا عَلِمْتَ أنّ مفادَ عبارة «الفوائد البهيّة»[1] ليس إلا وجود التَّعصب منه في بعض المواضع، وهذا لا يستلزمُ أن يُطلقَ لفظُ: الصّلب أو المتعصب عليه كما في «الإتحاف» فبينَ عبارتي «الإتحاف» و«الفوائد» بونٌ بعيدٌ.

ثم قال في «شفاء العي»: الثاني: أنَّا لا نُسَلِّمُ أنّه رَغِبَ في مسألةٍ فضلاً عن المسائل الكثيرة في المَذهبِ الحنفي، وأخذَ بمقابلتِهِ بالحديث النّبويّ.

نعم؛ إذا كانت في المسألةِ رواياتٌ في المَذْهَبِ الحَنَفِي ربما يُرجِّحُ أقربَها[2] بالحديث، وأين هذا من الرَّدِّ والمخالفة؟

أقول: لم يَدَّعِ أحدٌ أنَّه أعرض في مسألةٍ من مسائل الحَنَفِيَّة إعراضاً تاماً وأخذَ بمقابلتِهِ بالحديث أخذاً كاملاً [بما] يفيدُ عدمَ تَسليمِهِ وترجيحه لما قَرُبَ من الحديث من بين رِواياتِ الحَنَفِيَّة؛ [وهو] كافٍ لإثبات أنَّهُ غيرُ مُتعصبٌ، فإنَّ المتعصبين والمقلِّدين الجامدين عادتهم ترجيح ما ثَبَتَ عن أئمتهم في ظاهرِ الرِّواية وإن خالفَ الأدلةَ، وتركُ ما ثبت عنهم بطريقِ النّدرةِ وإن وافقَ الدَّلائلَ الصَّحيحة، واختيارُ ما رجَّحهُ المشايخُ المتقدمون وإن كان دليلهم

---

(١) (ص١٨١).

(٢) في الأصل: «أقرب».

ضعيفاً، وتسويتُهُ الأحاديثَ موافقة للمذاهب وإن كان سخيفاً، وعَدَمُ قبولِ الخلافِ بل وعَدَمُ الإشارةِ إليه أيضاً إن كان قويّاً.

وابنُ الهُمَام بريءٌ من أمثال هذه الأمور في كثيرٍ من المباحث كما لا يَخْفَىٰ علىٰ الباحث، وليس المرادُ بالمخالفةِ تَرْكُ المذهبِ الحَنَفِي وهُجْرانُهُ بلا ضرورةٍ، والدُخُولُ في طُرُقِ الطَّوائفِ الغير المقلِّدةِ حتَّىٰ يمنعَ عدمَ وجودِه فيه.

ثم قال: الثَّالِثُ: أنَّ طائفةً من مسائل الحنَفِيَّة تُخالف الأحاديث الصَّحيحةَ الصَّريحةَ كعدمِ رفعِ اليدين عند الرُّكوعِ والرَّفع منه[١]، وعَدَمِ جواز صلاةِ الفجر إذا أدركَ ركعةً قبل أن تطلعَ الشمسُ، وعدم جوازِ أداءِ السُّنَّة بعدَ إقامة صلاة الفجر، وعَدَمِ جوازِ الجمعِ بين الصلاتين في السَّفر، وعَدَمِ تكرار الرّكوع في ركعةٍ واحدةٍ في صلاةِ الكسوف، وتقديرِ أقلِّ المهر بعشرةِ دراهِمٍ، وعَدَمِ طهارةِ ما بالَ عليه الطفلُ الذكرُ قبل أن يُطْعَمَ بالرش، وعَدَمِ إيتار الإقامة، وعدمِ الإيتار بواحدةٍ، وعَدَمِ أداء ركعتي تحيةِ المسجدِ في حالِ الخُطبةِ، وعَدَمِ استنانِ صلاةِ الاستسقاءِ بالجماعة، وعَدَمِ تقليبِ الرداء، وعدمِ نَدْبِ الرَّكعتين قبلَ المغربِ، وعَدَمِ جوازِ صيامِ الولي عن الميتِ، وعَدَمِ كراهةِ صوم يومِ الجمعةِ منفرداً، وغيرِها، مع أنَّ ابنَ الهُمَامِ لا يَرُدُّ علىٰ شيءٍ منها، بل

---

(١) قال العلامةُ الكوثري في «النكت الطريفة» ص٨-٩: «مالك عالم أهل المدينة، وسفيان الثوري منافس أبي حنيفة في الكوفة، وكلُّ هؤلاء يقولون بعدم الرفع، بل لم يصحَّ حديث مطلقاً في الرفع غير حديث ابن عمر، وعِلَلُ الأحاديث الأخرىٰ مشروحة في «الجوهر النقي» و«نصب الراية» وغيرهما». وقد أجاب الشيخ الكوثري رحمه الله في كتابه المذكور عن كثيرٍ من المسائل التي زُعِمَ أن أبا حنيفة رحمه الله خالفَ فيها الحديث، فانظره فإنه كتابٌ ماتع نافع.

يؤيدُ في كثيرٍ منها، ويسكتُ في بعضٍ، وحسبكَ به شاهداً علىٰ تعصُّبه المذهبي.

أقولُ: في العبارة إيهامُ أنَّ هذه المسائلَ مُتفَقٌ عليها ومفتىً بها عند الحَنفِيَّة مع أنَّ بعضَها ليس كذلك[١].

وهناك مسائلُ كثيرةٌ للحنفية مشهورةٌ في كُتُبهم الشَّهيرةِ أشارَ ابنُ الهُمَامِ بقوةٍ ضدّها، فلِمَ صارَ تأييدُ تلك موجباً لأن يُطلَقَ عليه اسم المُتَصلِّب، ولَمْ يصرْ نَقضُ هذه موجباً لأن لا يُطلقَ عليه لفظُ الصَّلب؟!

ثُمَّ قال: الرَّابعُ: إنَّ العلماءَ صرَّحوا بكون ابنُ الهُمَام جدليّاً نصَّ عليه مَحْمودٌ بنُ سليمان الكفوي في «كتائب أعلام الأخيار»، والسّيوطيّ في «البغية»[٢] علىٰ ما لَخَّصَهُ المُعتَرِضُ في «الفوائد البهيَّة»[٣]، والمجادلةُ: هي المنازعةُ لا لإظهار الصَّواب بل لإلزام الخصم، وهذا تصريحٌ بكونِهِ مُتعصباً، لا يُقالُ ليس المرادُ بالجدل ما يُقابلُ المناظرةَ والمكابرةَ، بل المرادُ به عِلْمُ المباحثةِ، وأنَّ السّيوطيّ صَرَّحَ بكونه محقِّقاً، فكيف يكون مُتعصباً! لأنَّا نقولُ: لو كان المرادُ المباحثةَ لَزِمَ التّكرارُ؛ لأنَّهم يذكرونَ في صفتِهِ مع جدله نظاراً أيضاً.

---

(١) حيث ذهب بعض الحنفية إلىٰ خلافها، مثال ذلك مسألة تقدير المهر بعشرة دراهم لم يأخذ بها الإمام اللكنوي، قال في كتابه «ظفر الأماني» (ص١٧٤): والمختار في باب المهر بإطلاق قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم﴾ [النساء: ٢٤] كيف لا؟ وقد تقرَّر في أصول الفقه أنَّ العمل بإطلاق الكتاب أوجب، ولا تجوز الزيادةُ بخبر الواحد عليه وإن كان صحيحاً، فكيف يزاد بمثل هذا الحديث الذي تناهىٰ حاله في الضعف علىٰ الكتاب.

وبالجملة لم يأت أصحابنا في تقدير المهر بعشرة دراهم بدليلٍ شافٍ، فالعمل بإطلاق القرآن أوجب، وهذا وإن كان قولاً مخالفاً للحنفية، لكنَّهُ القول الفيصل. اهـ.

(٢) (١:١٦٦).

(٣) (ص١٨١).

وأمَّا كونُهُ مُحقِّقاً فلا يُنافي كونه متعصباً، فإنَّهُ بالحيثيتين، فإنَّهُ محقِّقٌ في رواياتِ المذهبِ يُرجِّحُ ما هو أقربُ بالحديث، ومتعصبٌ من حيثُ أنَّهُ لا يقبلُ الحقَّ المخالفَ للمذهبِ الحنَفِي وإن ظَهَرَ الدَّليلُ.

أقولُ: هذا عجيبٌ جداً:

أمَّا أولاً: فلأنَّ صفةَ كونِهِ جدلياً إنَّما يذكرونها في أثناء مدحه، فكيف يكونُ المرادُ به الجدلَ الذي هو موجبٌ لنقصِهِ، أما رأيتَ كلامَ الكفوي في ترجمته: كان إماماً نظاراً فارساً في البحث، فُروعيٌّ أصوليٌّ مُحدِّثٌ مفسِّر، حافظٌ نحويٌّ كلاميٌّ منطقيٌّ جدليّ، وله تصانيفُ مقبولةٌ معتبرةٌ. انتهىٰ.

أما اطَّلعتَ علىٰ قولِ السّيوطي[1]: كان علّامةً في الفقهِ والأصولِ والنحوِ والصَّرفِ والمعاني والبيانِ والتصوفِ والموسيقىٰ، محقِّقاً جدلياً نظاراً، وكان له نصيبٌ وافرٌ ممَّا لأربابِ الأحوال والكرامات. انتهىٰ.

فهل يقولُ عاقلٌ: أن المرادَ بالجدَليّ مَن يَرتكبُ المجادلةَ. كلا؛ فإنَّ هذه من الصِّفاتِ القبيحةِ، فكيف يذكرونها في سَرْدِ الأوصافِ الجميلةِ.

وأمَّا ثانياً: فلأن تعريفَ المجادلةِ بما ذَكَرَهُ مِن أنَّها هي المُنازعةُ لا لإظهار الصَّواب، بل لإلزام الخصم وإن كان مذكوراً في «الشريفية» وغيرِها، لكنَّه مَخدوشٌ بعدَم كونِهِ جامعاً، لعدمِ صدقِهِ إلا علىٰ المجادَلَةِ السائلية.

ومن المعلوم أنَّ المجادلَ كما أنَّه يكون سائلاً يكونُ مُجيباً أيضاً، والمجيبُ المجادلُ ليس غَرضُهُ إلزامَ الخصمِ، بل غَرَضُهُ السَّلامةُ من إلزامِ الخصمِ، نَصَّ عليه[2] القطبُ الرَّازيّ صاحبُ «المحاكمات» وصاحبُ «الأداب الباقية».

---

(١) في «بغية الوعاة» (١: ١٦٦-١٦٧).

(٢) في الأصل: «علىٰ».

وأمّا ثالثاً: فلأنَّ المجادلةَ والجدلَ بالمعنى الذي ذَكَرَهُ يُنافي المُناظرةَ لكونها بقصدِ إظهار الصَّواب، وقد نَفَىٰ ذلك في المجادلةِ فلمْ يتنبَّه لذكرهم النُّظار في توصيفه الدَّال علىٰ أنَّه قاصدٌ لإظهار الصَّوابِ في بحثهِ، فمع ذلك كيف يَصحُّ جدله بالمعنى الذي ذَكَرَهُ؟ وإلا تلزمُ المنافاةُ البيِّنةُ، والتزامها أشنعُ من التزام التَّكرار الذي فرَّ عنه، فحقَّ أن يقالَ في حقِّه: فرَّ من المطر وقام تحت الميزاب!

وأمّا رابعاً: فلأنَّه ليس المرادُ بقولهم الجدلي ما توهمه، بل المرادُ بالجدل علمُ الجدل والخلاف، وهو من فروعِ أصولِ الفقه، داخلٌ تحتَ المُناظرةِ، والاتصافُ به من الكمالاتِ الإنسانيةِ.

قال المؤرخُ ابنُ خلدون في مقدمة «تاريخه»: أما الجدلُ: وهو معرفةُ آداب المُناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرِهم، فإنه لمّا كان بابُ المناظرةِ في الرَّدِّ والقبول مُتسعاً، وكلُّ واحدٍ من المناظرين في الاستدلال والجوابِ يُرسلُ عنانَهُ في الاحتجاج، ومنه ما يكونُ صواباً، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاجَ الأئمةُ إلىٰ أن يضعوا آداباً وأحكاماً يَقِفُ المُناظران عند حدودها في الرَّدِّ والقبولِ، وكيف يكونُ حالُ المستدل والمجيب، وحيث يَسوغُ له أن يكون مُستدلاً، وكيف يكون مَخْصُوصاً منقطعاً، ومَحَلُّ اعتراضِهِ أو مُعارضتِهِ، وأين يجبُ عليه السكوتُ ولخصمِهِ الكلامُ والاستدلالُ؟ ولذلك قيل: إنَّه معرفةٌ بالقواعدِ من الحدود والآداب في الاستدلال التي يُتوصَّلُ بها إلىٰ حفظِ رأيٍ وهَدْمِهِ، كان ذلك الرَّأي من الفقهِ وغيرِهِ، وهي طريقتان:

طريقةُ البَزْدَوي: وهي خاصةٌ بالأدلة الشرعية.

وطريقةُ العَمِيدي: وهي عامةٌ في كلِّ دليلٍ يستدلُّ به من أي علمٍ كان، وهذا العميدي هو أولُ من كتبَ فيها، ونُسِبت الطَّريقةُ إليه، وضعَ الكتابَ المسمَّىٰ بـ «الإرشاد» مُختصراً، وتَبِعَهُ مَن بعدِه من المتأخرين كالنسفي

وغيرِهِ، وكَثرتْ في الطَّريقةِ التآليف، وهي لهذا العهد مَهجورةٌ؛ لنقص العلم والتَّعليم في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك كماليةٌ. انتهىٰ كلامه[1].

وفي «تقرير العلوم»: علمُ الجدل: علمٌ باحثٌ عن الطُرُقِ التي يَقتَدِرُ بها علىٰ إبرام أي وضعٍ كـان وعلىٰ هَـدمِ أي وضعٍ أُريدَ، وهذا من فروعِ علمِ النَّظر المبني علىٰ علم الخلافِ، وهو مأخوذٌ من الجدل الذي هو أحدُ أجزاء مباحثِ المنطق، لكنَّهُ خُصَّ بالعلوم الدِّينية.

ومبادئه[2]: بعضها أمور مشتتةٌ في علم النَّظر، وبعضُها خطابيةٌ، وبعضُها أمورٌ عاديةٌ.

وله استمدادٌ من علمِ المناظرةِ.

وموضوعُهُ تلكَ الطُرَق.

والغرضُ منهُ تحصيلُ مَلَكة الهدم والإبرام.

قُلْتُ: الجدلُ لإظهارِ الصَّوابِ لا بأسَ به، وربما ينفع به في تشحيذ الأذهان وتصقيل الخواطر، والذي مَنَعَ منه العلماءُ هو الجدلُ الذي يُضيعُ الأوقاتَ ولا يحصلُ منه طائلٌ.

وعلمُ الخلاف: علمٌ باحثٌ عن وجوه الاستنباطاتِ المختلفةِ من الأدلةِ الإجمالية والتَّفصيلية، الذَّاهبِ إلىٰ كلٍّ منها طائفةٌ من العلماء.

ومبادئه[3] تستنبط[4] من علم الجدل.

واعلمْ أنَّه يُمكنُ جَعْلُ علمِ الجدلِ والخلافِ من فروعِ علمِ أصولِ الفقه. انتهىٰ مُلتقطاً.

---

(١) ابن خلدون في «مقدمته» (ص٣٢١). دار ابن خلدون.

(٢) في الأصل: «مباديه».

(٣) في الأصل: «مباديه».

(٤) في الأصل: «يستنبط».

وفي «الحديقة النّدية شرح الطّريقة المحمّدية»: يقال: جَدَلَ الرَّجلُ جَدَلاً فهو جَدِلٌ من بابه تَعِبٌ، إذا اشتدّت خصومته، وجَادَلَ مُجادَلةً وجدالاً إذا خاصمَ بما يشغلُ عن ظهور الحقّ ووضوحِ الصَّواب، هذا أصلُهُ، ثُمَّ استعملَ علىٰ لسانِ حَمَلَةِ الشَّرعِ في مقابلةِ الأدلةِ لظهور أرجحها، وهو محمودٌ إن كان للوقوفِ على الحقِّ وإلا فمذمومٌ. انتهىٰ[١].

وأمّا خامساً: فلأنَّ حَمْلَ الجدليّ علىٰ المتعصّب والمجادلِ مطلقاً يردُّهُ قوله تعالىٰ لنبيه صلَّىٰ اللهُ عليهِ وعلىٰ آلهِ وسَلَّم: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[٢]، ومن المعلوم أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يأمرُ أحداً بالمجادلةِ التَّعصبية.

وأمّا سادساً: فلأنَّ الجدلَ عند أهلِ الشَّرعِ عبارةٌ عن مقابلةِ الأدلةِ بظهورِ أرجَحِها كما مَرَّ نَقْلُهُ آنفاً، فمنه محمودٌ ومنه مذمومٌ، فلا يَصحُّ حملُ الجدلي على المجادل المتعصب قطعاً.

> ثُمَّ قال: الخامس: أنَّ ابنَ الهُمَامِ مع كونه خارقاً لِما أجمعَ عليه فُحُولُ الأئمةِ مِن كَونِ ما في الصَّحيحين أصحّ الأحاديثِ علىٰ ما يأتي، قد يُرجِّحُ ما في الصَّحيحين علىٰ ما في غيرِهما لإثبات المذهبِ الحَنَفِي، ويُناقِضُ نفسَهُ. . إلخ.

أقولُ: لم ينكر ابنُ الهُمَامِ تَقدُّمَ الصَّحيحين مطلقاً علىٰ ما في غيرها، بل حيثُ وجدَ شُروط الصِّحَةِ التي اعتبرها البُخاريّ ومُسلمٌ في رواية غيرهما كما يناديه قولُهُ في «فتح القدير»[٣] في بحثِ الرَّكعتين قبلَ المغربِ: قولُ مَن قال أصحُّ الأحاديث ما في الصَّحيحين، ثمَّ ما انفردَ به البُخاريّ، ثُمَّ ما انفرَدَ به

---

(١) من «الحديقة الندية» (٢: ٢٤٦).

(٢) من سورة النحل، الآية (١٢٥).

(٣) (١: ٤٤٥) للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السِّيواسي المعروف بابن الهُمَام الحَنَفِي (ت ٨٦١هـ). دار الفكر. ط٢. ١٩٧٧.

مُسلمٌ، ثُمَّ ما اشتملَ علىٰ شرطِهما، ثُمَّ ما اشتملَ علىٰ شرطِ أحدهما: تَحَكُّمٌ لا يَجُوزُ التَّقليدُ فيه، إذ الأصحيةُ ليس إلا لاشتمالِ رواتِهما على الشّروط التي اعتبراها، فإذا فُرِضَ وجودُ تلك الشُّروطُ في رواية حديثٍ في غير الكتابين، أفلا يكونُ الحُكْمُ بأصحِّية ما في الكتابين عينَ التَّحَكُّمِ؟ انتهىٰ.

إذا عرفتَ هذا سَهُلَ عليك الأمرُ في دَفْعِ المناقضة لإمكان أن يُقال: حيث اعترفَ بتقدُّم ما في الصَّحيحين علىٰ ما في غيرهما لم يوجدْ هناك في رواية غيرِهما شروطُهما.

ثُمَّ قال: السَّادس: أنَّ ابنَ الهُمَامِ لا يقولُ بترجيحِ أحاديثِ الصَّحيحين علىٰ أحاديثِ غيرِهما، بل يَنْقُضُ ما اتفقت[1] عليه الأمَّة من أنَّ أحاديثَ الصَّحيحين أصحُّ الأحاديثِ.

أقول: كلامُ ابن الهُمَامِ في هذا المقامِ غيرُ مقبولٌ عند محقِّقي الأعلام، كما بَسَطَهُ صاحبُ «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب»[2] لكنَّ هذا ليس من التَّعصب والصَّلابة في شيء، بل هو اختلافُ أصولٍ اختارَ فيه ما اختار لدليلٍ لاحَ له، وإن ظَهَرَ خطأُه عند غيرِهِ، ولم يزل العلماءُ مُختلفينَ في الأصول، ويحقِّقونَ ما بَنوهُ بالمعقولِ والمنقولِ، ولا يكون أحدهما بسببه مُتعصباً ولا مُتصلباً.

قُلْتُ في منهيات «النَّافع الكبير» بعد ذِكْرِ مناقبِ ابنِ تَيميَّةَ ومدائحِهِ:

قد تَفَرَّقَ الناسُ في عصرِنا في شأنِ ابنِ تيميَّة فرقتين:

---

(١) في الأصل: «اتفق».

(٢) مؤلفه هو العلامةُ البارعُ المتكلمُ النَّظارُ الملقبُ بالمعين ابن محمد الملقب بالأمين السّندي (ت ١١٦١هـ). حقَّقه: محمد عبد الرشيد النعماني، ونشرته لجنة إحياء الأدب السّندي بكراتشي. ط١. ١٩٥٧م.

ففرقةٌ: ظنَّتْ جملةَ أقوالِهِ كالوحي من السماء، فبالغتْ في الأخذ بما ذهبَ إليه وإن كان مخالفاً للجمهور، أو كان مخالفاً لتصريحات مَن هو أعلىٰ من ابنِ تَيْميَّة.

وطائفةٌ: أخرجتْهُ من أهلِ السُّنَّةِ بسببِ ما نُقِلَ عنه من المتفردات المخالفة للجمهور.

وأنا سالكٌ مسلكَ بين بين، وأقولُ كما قال[1] الذهبي: هو عديمُ النَّظير، بحرُ العلوم، شيخُ الإسلام، ومع ذلك فهو بشرٌ له ذُنوبٌ وخطأٌ، فليسدَّ الإنسانُ لسانَهُ عن تَحقيرِهِ وليدقِّق النَّظَرَ في ما قال، فإن كان صواباً فليقْبَلَهُ، وإن كان خطأً فليتْركَه.

قال في «شفاء العي»: لا وَجَهَ لصّحةِ هذا الكلام، فإنَّهُ لا وجودَ للطائفةِ الأولىٰ في زماننا أصلًا إلا في ذِهْنِ المعترضِ.

أقول: هذا نفيٌ عجيبٌ! ولو طُولِبَ هذا النَّافي بالبرهان على ذلك لعجزَ عنه إلا أن يتمسكَ بأنَّ الأصلَ في الأشياء العدمُ، وهو لا يُعارضُ إثباتَ المُثبتِ، فإن المُثبتَ معه زيادةُ علمٍ ليست للنافي، وقد تَقَرَّرَ في الأصولِ وشَهِدَ به المعقولُ والمنقولُ أنَّ الإثباتَ مُقدمٌ على النَّفي.

ولعمري كيف نفىٰ وجودَ هذه الطائفةِ في هذا الزَّمانِ مُطلقاً ولم يَتَيسّرْ له سياحةُ جميعِ البلادِ ولا ملاقاةُ جميعِ الأفراد حتَّىٰ يعرِفَ خُلوَّ كُلِّ بلدةٍ في هذا الزمان عن وجود هذه الطائفة؟ والمُثْبتُ يكفيه الوقوفُ علىٰ وجودِها ولو في بعضِ البلاد، ولا يَلزمُهُ الوقوفُ علىٰ أحوالِ جميعِ الأفرادِ، فانعكس ما قاله، وصَدَقَ أنَّه لا وجودَ لهذا النفي المطلق إلا في ذِهْنِهِ، نَعَمْ لو ادَّعىٰ أحدٌ في أشخاصٍ معينينَ أنهم منهم، وقابله هذا النَّافي بأنَّهم ليسوا منهم لكان للكلامِ نوعُ استقرار.

---

(١) في الأصل: «قاله».

وأمَّا هذا النَّفي العام، فليس له ثُبُوتٌ واستقرارٌ، وهل هذا إلا كما قال في زماننا رئيسُ الملاحدةِ: لا وجودَ للجنِّ ولا للشَّياطين، لا في الأعصار الماضيةِ ولا الحاليةِ[1]، أو قال مبتدعٌ محسِّنٌ للبدعات الواهيةِ: لا وجودَ في هذا الزَّمان للفرقَةِ المبتدعةِ الطَّاغيةِ، وأمثالُ هذه السُّلوبِ الكليةِ: ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾[2]، وكبنَاءِ ﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[3].

ثُمَّ قال:

اللهم إلَّا أن يُرادَ بها المحقِّقونَ من علماءِ زماننا الذين يُوافقونَ في بعضِ المسائلِ شَيْخَ الإسلام ابنَ تَيْمِيَّة كمسألة زيارة خيرِ الأنام، ومسألة الاستواء وغيرهما ممَّا دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ.

أقولُ: مسألةُ زيارةِ خير الأنام كلامُ ابنُ تَيميَّةَ فيها[4] من أفاحشِ الكلام، فإنَّهُ يُحرِّمُ السَّفرَ لزيارة قبر الرسول صَلَّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آله وسَلَّم، ويجعَلُهُ سَفَرَ معصيةٍ، ويُحرِّمُ نفسَ زيارةِ القبرِ النَّبويِّ أيضاً، ويجعَلُها غيرَ مَقدُورةٍ وغيرَ مَشروعَةٍ وممتنعَةً، ويحكُمُ علىٰ الأحاديثِ الواردةِ في التَّرغيبِ إليها أنَّ كلَّها موضوعةٌ مع حُسْنِ بعضِها.

ولعمري عِلْمُ ابنِ تيْميَّةَ أكثرُ من عقلِهِ، ونَظَرُهُ أكبرُ من فَهْمِهِ، وقد شَدَّدَ عليه بسبب كلامه في هذه المسألة علماءُ عصرِهِ بالنَّكير، وأوجبوا عليه

---

(١) يعني المؤلف برئيس الملاحدة: أحمد خان المتوفىٰ سنة ١٨٩٨م، لم يكن له حظٌّ كبيرٌ من العلوم الشرعية، ولكنه كان خطيباً مفوَّهاً، حمىٰ بعض جنود الإنجليز في ثورة الهند الكبرىٰ سنة ١٨٥٧م، وكان يدعو إلىٰ التعليم العصري، وأسَّس جامعة عليجراه. وقد اشتهر عنه إنكار وجود الجنّ والشياطين كما أشار المؤلف. ترجمته في «نزهة الخواطر» لعبد الحي الحسني (٨: ٣٠-٣٧)، وغيره.

(٢) من سورة إبراهيم، الآية (٢٦).

(٣) من سورة التوبة، الآية (١٠٩).

(٤) في الأصل: «فيه».

التَّعزير، وذلك سنةَ ستٍ وعشرين وسبعمئةٍ في شعبان، فاعتقلَ بالقلعة، ولمْ يزلْ بها إلى أن دَخَلَ في ذي القعدةِ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وسبعمئةٍ مُرتحِلًا من هذه الدَّار إلىٰ أبواب الجنان علىٰ ما بسَطَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانيّ في «الدرر الكامنة في أعيان المئةِ الثامنة»[١]، فرحمه الله رحمةً واسعةً، نِعْمَ الرَّجلُ كان لولا ما نُقِلَ عنه من المسائل البشعة والتّقريرات.

وبالجملةِ فكلامُهُ في مسألةِ الزِّيارةِ ليس ممَّا يقبَلُهُ المحقِّقون إلا مَن أُشربَ شرابَ حبِّ ابنِ تيميّة، وهو خارجٌ عن مخاطبات أرباب القرائح السَّليمة، وقد ذَكرتُ كثيراً ممَّا يتعلقُ بهذا المبحثِ في رسالتي «الكلام المُبرَمِ في نقض القول المحكم»، و«الكلام المبرور في ردِّ القول المنصور»، و«السعي المشكور في ردِّ المذهب المأثور»[٢]، أَلَّفْتُها رَدّاً لرسائل[٣] مَن حَجَّ ولم يزرْ قبرَ النَّبيّ ﷺ وحرَّمَ زيارةَ قبرِهِ المعهودةَ في العصور الإسلامية علىٰ العالَمِ.

فإلىٰ اللهِ المُشتكىٰ، وإليه المتضرَّعُ والملتجَىٰ، من أمثال هذه الأقوال، تَقشعرُ منها جُلودُ مَن يَخشَىٰ ذا الجلال، وإذ قد جَرَىٰ ذِكْرُ مسألةِ الزِّيارة ناسبَ أن يُذكر ما وَقَعَ من صاحبِ «إتحاف النُّبلاء» في رسالته «رحلة الصديق إلىٰ البيت العتيق» تَبَعاً لابن تَيْميَّةَ وتلامذتِهِ من المسامحةِ بالكلماتِ المُختصرةِ، والتَّفصيلُ قد فرغتُ عنه في الرَّسائل المذكورة.

قوله في البابِ الخامسِ من «الرحلة» المعقود لذكر زيارة النَّبي صَلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آلهِ وسَلَّم في الفصلِ الأوَّل منه: قد اختلفَتْ فيها أقوالُ أهلُ العلمِ فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّها مندوبةٌ، وذهبَ

---

(١) (١ : ١٤٩).

(٢) طبعت هذه الرسائل الثلاث في مطبع إسلام شوكت في لكهنو. ١٣١١هـ. وهي في مجلدٍ كبير.

(٣) المقصود هنا هو محمد بشير السَّهْسَواني المتقدمة ترجمته (ص١٥).

بعضُ المالكية وبعضُ الظَّاهريَّة إلىٰ أنَّها واجبةٌ، وقالت الحنفيّة: إنَّها قريبةٌ من الواجبات، وذهب شيخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ إلىٰ أنَّها غيرُ مشروعةٍ وتبعَهُ على ذلك جمعٌ من المحدِّثين، وروي ذلك عن مالكٍ والجويني والقاضي عياض. انتهىٰ[١].

وفيه أنّ ظاهرَ كلامِهِ يُنادي علىٰ أنَّه يَذكرُ الاختلاف في نفس الزِّيارة لا في السَّفر إلىٰ المدينة بقصدها، وحينئذٍ فَذِكْرُ خلاف القاضي عياض وغيرِه فيه خلطُ بحثٍ ببحثٍ آخر، وتوضيحه أنّ هاهنا أمرين:

أحدُهما: نفسُ زيارةِ قبرِ المصطفى صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وعلىٰ آلهِ وسَلَّم.

والثاني: السَّفرُ إلىٰ المدينة بقصد الزِّيارة.

وأحدُهما لا يستلزمُ ثانيهما، فقد يُوجَدُ الأوَّلُ بدون الثَّاني كما للمقيمِ في المدينة الطيبة، والآفاقي إذا سافرَ إلىٰ المدينةِ بقصدِ زيارةِ المسجدِ النَّبويّ الذي هو[٢] أحدُ المساجد الثلاثة التي تُشدُّ إليها الرِّحال المُشار إلَيْه بقوله صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وعلىٰ آلهِ وسَلَّم: «لا تُشدُّ الرِّحال إلاَّ إلىٰ ثلاث مساجدٍ: المسجدِ الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصىٰ»[٣]، أو سافرَ إلىٰ المدينة

---

(١) من «رحلة الصديق إلىٰ البيت العتيق» للقنوجي (ص٣٩).

(٢) في الأصل: «هي».

(٣) رواه البُخاريّ في كتاب الجمعة رقم (١١١٥، ١١٢٢)، وفي كتاب الحج رقم (١٧٣١)، وفي كتاب الصوم رقم (١٨٥٨). ومسلمٌ في كتاب الحج رقم (٢٣٨٣، ٢٤٧٥). والتِّرمذيُّ في كتاب الصَّلاة رقم (٣٠٠). والنَّسائي في كتاب المساجد رقم (٦٩٣). وأبو داود في كتاب المناسك رقم (١٧٣٨). وابن ماجه في كتاب إقامة الصَّلاة رقم (١٣٩٩، ١٤٠٠). وأحمد في باقي مسند المكثرين رقم (٦٨٩٣، ٦٩٥١، ٧٤١٠، ١٠١٠٣، ١٠٦١٨، ١٠٨٦٧، ١٠٩٨١، ١٠٩٩١، ١١٠٥٧، ١١٠٨١، ١١٢٥٦، ١١٣١٠، ١١٣١٤)، وفي باقي مسند الأنصار رقم (٢٢٧٣٠)، وفي مسند القبائل رقم (٢٥٩٧١). والدَّارمي في كتاب الصَّلاة رقم (١٣٨٥).

بِقصدِ طلب العلم أو لملاقاةِ الأحباب أو للسِّياحة إلىٰ غير ذلك من الأغراضِ المُجَوِّزَةِ للسفر، فزارَ قبرَ الرسول صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وعلىٰ آلهِ وسَلَّم.

وقد يوجد الثَّاني دون الأوَّل بأن سافرَ الآفاقي إلىٰ المدينة بقصدِ الزِّيارةِ، فإذا وَصَلَ إلىٰ المدينة عَرَضَ له عائقٌ سماوي أو أرضي عن الحضور حضرة قبرِ الرسول وزيارتِهِ، فَبيْنَ الأمرين عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ تحقُّقاً.

إذا عرفتَ هذا فنقولُ: السَّفرُ إلىٰ المدينة وشدُّ الرِّحال إليها بقصدِ المسجدِ النَّبويّ جائزٌ بالاتفاق، حتَّىٰ أن مَن حرَّمَ سفرَ الزِّيارةِ أجازهُ أيضاً؛ لورودِ الأحاديث الصَّحيحة في ذلك، والسَّفرُ إلى المدينةِ بقصدِ نفسِ زيارةِ القبرِ النَّبويّ اختلفَ فيه: فينقل عن الجويني وعياض حُرْمَتُهُ أخذاً من حديث: «لا تُشدُّ الرِّحال» وغيره.

وقامَ لنصرةِ رأيِ ابنِ تَيْميَّةَ تلامذتُهُ: ابنُ القيِّمِ، وابنُ رَجَبٍ، وابنُ عبد الهادي، وسلكوا في هذا مَسْلَكَهُ، وحقَّقوا في زعمِهم ما حقَّقه لكن صدقَ عليهم:

تَروحُ إلىٰ العَطّارِ تَبْغِي شَبَابَهَا ولن يُصْلِحَ العَطَّارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهرُ

وقد قامَ نُقَّادُ فنِّ الحديث والفقه لإبطال هذا الرَّأي، وجَعَلوهُ سَخِيفاً، ونقضوا دلائلَ المنخرين، وجعلوا طريق استدلالهم ضعيفاً، وصَنَّفَ التَّقي السبكي في هذه المسألةِ «شفاء السّقام في زيارة خير الأنام»[1]، فأفادَ وأجاد.

وصَنَّفَ في رَدِّهِ ابن عبد الهادي كتاباً سمّاه «الصّارم المنكي علىٰ نحرِ ابن السبكي» ملأهُ بزوائدَ مستغنىً عنها، وأقوالٍ مردودةٍ قد رُدّ عليها.

---

(١) مطبوعٌ عدَّة طبعاتٍ منها طبعةُ دار المعارف العثمانية. ط٣. ١٩٨٢م.

ولعمري إنَّهُ كتابٌ نفيسٌ في بابهِ يَشْهَدُ بتبحُّرِ مؤلفِه، لولا ما فيه من دعاوي كاذبةٍ وإعادةِ أقوالٍ مردودةٍ من دونِ أن يُجيبَ عن ردِّها جواباً شافياً، ويأتي في بابِ المنع الذي ذهبَ إليه شيخُهُ دليلاً كافياً.

وقد رددتُ علىٰ مواضعَ من كتابه في «السعي المشكور» وفي عزمي إن ساعدني التَّوفيق أن أردَّ كتابَهُ رَدّاً مستقلاً، وأوْرِدُ فيه كلاماً وافياً بحيث يتوب وجهُ وروحُ شيخِهِ وصاحبيه عمّا اقترفاه ـ فرحمهم الله رحمةً واسعةً ـ لقد كانوا عديمي النَّظير في تبحّرِهِم، مُستحقينَ لأن تُقبلَ جميعُ أقوالهم ويُفتخَرُ بتحقيقاتهم لولا ما كسبوهُ من الأقوال السَّخيفةِ والآراء المردودة.

وأمَّا الإمامُ مالكٍ فقد نَقَلَ ابنُ تَيْميَّة وأتباعُهُ: أنَّهُ أيْضاً ذاهبٌ إلىٰ هذا الرأي، لكنهم مؤاخذون بتصحيحِ نقلٍ صحيحٍ صريحٍ، وكتبُ المالكيةِ مُكذِّبةٌ لهم، وأصحابُ مالكٍ يُنكرون أن يكونَ هذا مذهبُ إمامهم؛ وهم أعرفُ به من غيرهم.

وبالجملة فهذا الرأي سخيفٌ جداً، ولا عبرة في هذا إلىٰ الذَّاهبِ مالكاً كان أو غيرَهُ، عياضاً كان أو غيرَهُ، ابنَ تَيْميَّةَ كان أو غيرَهُ، **فانظر إلى ما قال ولا تنظر إلىٰ مَن قال.**

وجمهورُ علماء الأمَّة وأكثرُ محقِّقي الملة منكرون[1] عن هذا الرأي أشدَّ الإباء، ويجوزونَ شَدَّ الرِّحال بقصدِ زيارةِ القبور لا سيما زيارة سيدِ القبور، قبرُ سيد أهل القبور، بل صَرَّحَ بعضُهم بندبِ السَّفر إلىٰ المدينة بقصدِ نفس الزِّيارةِ، وتجريدِ السَّفر له عن السَّفر بقصدِ مَسْجِدِهِ.

وقد رأيتُ في المنام عند تأليف «السعيَ المشكور» وبلوغي إلىٰ بحثِ شَدِّ الرِّحال ما أكَّدَ رأيي[2]، وأنَّ ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ هو الصَّوابُ النَّقي، فله الحمدُ على ذلك.

---

(١) هكذا في الأصل.
(٢) في الأصل: «رأي».

وهذا إذا كان المقصودُ من السَّفر نفسَ زيارة القبور على الوجوه الشَّرعية، وأمَّا الزِّيارة البدعية، والسَّفرُ بقصدها المُشتملُ علىٰ أمورٍ مُحرَّمةٍ ومَكروهةٍ كالسَّفر بقصدِ الشَّركة في مجالس الأعراسِ المعهودةِ في زماننا المشتملةِ علىٰ جَعْلِ قُبورِ المشايخ عيداً، وعلىٰ أمور كثيرةٍ غير مشروطةٍ كالغناء مع المزاميرِ والرَّقص، وجَعْلِ القبور أوثاناً تُعبَدُ فلا كلامَ في عدَمِ جوازه.

وأمَّا نفسُ زيارةِ القبرِ النَّبويِّ فلم يذهبْ أحدٌ من الأئمة وعلماءِ الملةِ إلىٰ عصرِ ابن تَيْميَّةَ إلىٰ عدمِ شرعيته، بل اتفقوا علىٰ أنَّها أفضلُ العباداتِ وأرفعُ الطاعات، واختلفوا في ندبِها ووجوبها، فقال كثير منهم: بأنَّها مندوبةٌ.

وقال بعضُ المالكية والظَّاهريَّةُ: أنَّها واجبةٌ.

وقال أكثرُ الحنفيَّةِ: أنَّها قُريبٌ من الواجب، وقريبُ الواجبِ عندهم في حُكمِ الواجب.

وأوَّل من خَرَقَ الإجماع فيه وأتىٰ بشيءٍ لم يَسبقْ إليه عالمٌ قَبْلَهُ هو ابنُ تَيْميَّةَ، فإنَّه جعلَ نفسَ زيارة القبرِ النَّبويِّ أيضاً غيرَ مشروعةٍ، وكثيرٌ من أتباعِهِ وإن أنكروا صحَّةَ هذا القولِ منه، وهو الذي كنت أظنُّهُ سابقاً لكن معاينة «الصارم» لتلميذه جعلني علىٰ يقينٍ [من] إنكاره نفسَ الشَّرعية كما لا يَخفىٰ علىٰ من طالعه، ولعلك تفطنتَ من هذا البحث ما صدرَ من صاحب «الرِّحلة» في قوله المذكور[1] من الخلطِ والمغالطة.

أمَّا أولاً: فلأنَّهُ في صدَدِ ذكرِ الخلافِ في نفسِ الزِّيارةِ ذَكَرَ خلافَ الجويني وعياض، مع أن خلافهما في جواز السَّفر بقصدِ الزِّيارةِ لا في نفسِ الزِّيارة، وهما أمران متغايران.

---

(١) (ص٩٦-٩٧).

وأمّا ثانياً: فلأنَّهُ نسبَ ذلك إلى مالكٍ مع أنَّهُ بريءٌ عن هذا القول، فعندَهُ ليس نفسُ الزِّيارةِ غير مشروعة[١] ولا السَّفرُ إليه.

وأمّا ثالثاً: فلأنَّ نفسَ زيارة القبرِ النَّبويّ عند ابن تيميَّة ممتنعةٌ وغير مقدورة، فما معنىٰ كونها[٢] عنده غيرَ مشروعة! فإنَّ شرعيةَ الشَّيء وعدمَها فرعُ إمكانه كما قال بدرُ الدِّين الشِبْليّ القاضي مُحَمَّدُ بنُ عبد الله أَبُو البقاء الدِّمَشْقِيّ الحنفي، المُتوفَّىٰ علىٰ ما قيل سنةَ تِسعٍ وستين وسبعمئةٍ تلميذُ المزيّ والذّهبيّ في الباب الثلاثين من كتابه «آكام المرجان في أحكام الجان»: قولُ الفقهاء لا تجوزُ المناكحةُ بين الجن والإنس وكراهةُ من كرهه من التَّابعينَ دليلٌ علىٰ إمكانه؛ لأنَّ غير الممكن لا يُحْكَمُ عليه بجوازٍ ولا بعدَمِهِ في الشَّرع. انتهىٰ[٣].

وأمّا رابعاً: فلأنَّ ابنَ عبدِ الهادي صرَّحَ في «الصارم»[٤] في مواضعَ[٥] أنَّ ابنَ تيميَّةَ لا يُنكِرُ زيارةَ القبرِ النَّبويّ الشَّرعيَّة، إنَّما يُنكرُ الزِّيارة البدعية، وهذا وإن كان غيرَ صحيحٍ في نفسه كما بسطته في «السعي المشكور» لكن يكفي لإلزام صاحب «الرحلة» المُصوِّبِ لكلماتِ «الصَّارم» حيثُ يقولُ: إنَّها عندَ ابن تيميَّةَ غيرَ مشروعةٍ[٦].

فإنْ قال: مُرادي ذِكْرُ الخلافِ في السَّفر بقصدِ الزِّيارةِ لا في نفس الزِّيارة؛ قُلنا: ذلك أبعدُ وأبعد، فإنَّه حينئذٍ لا يصحُّ ذِكْرُ قولِ الحنَفِيَّة بقرب الوجوب وقول الظاهريةِ والمالكية بالوجوب، فإنَّ هذين القولين إنَّما هما في

---

(١) في الأصل: «مشروع».
(٢) في الأصل: «كون».
(٣) في «آكام المرجان» (ص٦٧). تحقيق مجدي الشهاوي. مكتبة الإيمان. المنصورة.
(٤) اسمه «الصارم المنكي في الرَّدِّ على السبكي» للحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي المقدسي (ت ٧٤٤هـ). حقَّقه إسماعيل الأنصاري. طبع مكتبة ابن تيمية.
(٥) (ص٤٤٦).
(٦) في «رحلة الصديق» (ص٣٩).

نفس الزِّيارة لا المسافرة، فلم يَقلْ أحدٌ بوجوبِ السَّفرِ إلىٰ المدينةِ بقصد الزِّيارةِ، وإن ذهبَ بعضُهم إلىٰ وجوبِ نفسِ الزِّيارةِ، مع أنَّه يأبىٰ هذا المرادَ كلامُهُ بعدَهُ؛ فإنَّه ذَكَرَ دلائلَ كون نفسِ الزِّيارةِ مشروعاً، وأجابَ عنها أخذاً من «الصارم»، وقد فرغتُ عن ردِّ بعض ما في «الصارم» في «السعي المشكور» وذلك كافٍ لِرَدِّ ما أخذَهُ منه.

قوله في «الرحلة» بعدَ ورقةٍ ذَكَرَ فيها البحثَ في الأحاديثِ الواردةِ في الزِّيارةِ أخذاً من «الصَّارم»:

وبالجملة هذه الأحاديث التي استدلَّ بها تقيُّ الدِّين عليُّ بنُ عبدِ الكافي السّبكيّ، المتوفَّىٰ سنةَ ستٍ وخمسينَ وسبعمئةٍ في «شفاء السقام[١] في زيارة خير الأنام»[٢]، والشَّيخُ ابنُ حَجَرٍ المَكِّيّ الهيتمي الشَّافعيّ في «الجوهَر المنظَّم في زيارة النَّبيّ المُكرَّم[٣]»[٤] وغيرُها في غيرهما، ليس فيهما حديثٌ حسنٌ أو صحيحٌ بل كلُّها ضعيفةٌ موضوعةٌ أو منكرةٌ لا أصلَ لها. انتهىٰ[٥].

وفيه أنَّهُ ليست كلّها ضعيفةً ضعفاً لا يَصحُّ الاحتجاجُ بها[٦] بل بعضُها حسنٌ كحديث: «مَن زارَ قبري وجبَتْ له شفاعتي»[٧] وغيره، كما بسطته في «السعي المشكور» وغيره.

---

(١) وقع في الأصل: «الأسقام»، والمثبت من الطبعة الهندية لِـ«شفاء السقام»، وهو مطبوعٌ عن نسخة المؤلف بخطه.

(٢) (ص٢-٤٠).

(٣) مطبوعة الكتاب: «المعظَّم».

(٤) (ص١٢-٢٢) طبع في دار جوامع الحكم. القاهرة. وله طبعاتٌ قبل هذه.

(٥) من «رحلة الصديق» (ص١٤٦).

(٦) وقع في الأصل: «به».

(٧) رواه الدارقطني في «السنن» في باب المواقيت (٢: ٢٧٨). والبيهقي بلفظ: «من زار قبري» أو قال: «من زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً» في كتاب الحج في (باب زيارة قبر النبي ﷺ) (٥: ٢٤٥).

قوله: فظهرَ بهذا أنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ تيميَّة وأهلُ الحديثِ ومالكٌ إمامُ دار الهجرةِ والجويني والقاضي عياض ومَن تبعه من المحقِّقين من تضعيفها وردِّها وعدَمِ قبولِها هو الصَّوابُ البحت[١].

فيه[٢] افتراءٌ علىٰ مالكٍ والجُويني وعياضٍ فإنَّهم لم يضعفوا الأحاديثَ الواردةَ في الزِّيارةِ ولم يردوها، ومَن ادَّعىٰ ذلك فعليه البيانُ بنقلِ عباراتهم الصَّريحة.

وإنَّما تكلَّمَ الجُويني وعياضٌ في بحثِ شدِّ الرِّحال بقصدِ الزِّيارةِ، وهو أمرٌ آخر، وقد غَلَّطَهما المحقِّقون في ذلك.

قوله: ولو فرض حُسْنُها أو صحَّتها لا دلالةَ لها علىٰ السَّفر للزيارة بل علىٰ الزِّيارة فقط، وليس النِّزاعُ في زيارةِ القبور، بل في السَّفر إليها وشدِّ الرِّحال إليها، وهي مسألة غير هذه المسألة[٣].

فيه أنه لو[٤] كانت المسألتان متغايرتين عنده فلِمَ أجرىٰ الخلافَ الذي وقعَ في شدِّ الرِّحال بقصدِ الزِّيارة في نفسِ الزِّيارة.

قوله بعد نحو ورقةٍ: لم يتنازع الأئمةُ الأربعةُ والجمهورُ في أنَّ السَّفَرَ إلىٰ غير المساجد الثلاثةِ ليس بمستحبٍّ، لا لقبور الأنبياء والصَّالحين، ولا غير ذلك[٥].

فيه افتراءٌ علىٰ الأئمةِ الأربعةِ والجمهورِ كما بسطتُهُ في «السعي المشكور».

---

(١) انتهىٰ من «رحلة الصديق» (ص١٤٦).

(٢) وقع في الأصل زيادة «أو» بعد فيه.

(٣) انتهىٰ من «رحلة الصديق» (ص١٤٦).

(٤) في الأصل: «لا».

(٥) انتهىٰ من «رحلة الصديق» (ص١٥٠).

تنبيـه:

ليس الغرضُ ممَّا أوردنا هاهنا البحث بصاحب «الرحلة» في هذه المسألة بل الغرضُ مجردُ ذِكْرِ مُسامحاتِهِ وافتراءاته؛ لئلا يَقعُ العوامُّ في الغلط من كلماته.

ومَن قصدَ البحثَ فيه والجوابَ عمَّا أوردتُهُ فليطالع «السعي المشكور» ولْيُجب[1] عنه، ودُونَهُ خَرْطُ القَتَادِ.

> ثمَّ قال في «شفاء العي»: فإن كان هذا فلا ريبَ في أنَّه كَذِبٌ وافتراءٌ، أمَّا تَرىٰ العلماءَ المذكورين لا يوافقون شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّةَ في كلِّ مسألةٍ، بل فيما كان ثابتاً بالكتابِ والسُّنَّةِ الصَّحيحة، وأمَّا ما كان مُخالفاً لهما فيردون عليه، وقد وافقَ المُعترضُ أيضاً ابن تيميَّة في بعض فتاواه في مسألةِ الاستواء.

أقول: إني ما وافقتُ ابن تَيْمِيَّةَ في مسألةِ الاستواء إلا لأنَّهُ وافقَ فيه جماعاتِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ والأئمة المُجتهدين.

وأمَّا مباحثُهُ الشَّاذةُ المردودة كبحثِهِ في مسألةِ الزِّيارةِ، وأبحاثه في كثير من الأحاديث الجيادِ في كتابه «منهاج السُّنَّة»، فأنا مع جمهور علماءِ الأمَّةِ، وأكثرُ محقِّقي المِلَّةِ بمعزلٍ عنها، وكثيرٌ من علماءِ عصرِنا قد تَبِعُوه في هذه المباحث أيضاً حُبّاً بابنِ تَيميَّةَ، وحُبُّكَ في الشَّيءِ يُعمي ويُصِمّ.

قلت في منهيات «النافع الكبير»[2] بعد ذِكْرِ تَرجمة السيوطي المتوفَّىٰ سنةَ إحدىٰ عشرةَ وتسعمئةٍ: ذكرَ بعضُ المعاصرين في رسالتِهِ «الجُنَّة في الأسوة الحسنةِ بالسنة»: أنَّ السُّيوطيَّ تلميذُ ابنِ حَجَرِ العَسْقلانيّ.

---

(١) في الأصل: «وليجيب».

(٢) «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» (ص٤٤).

وهو زَلَةٌ عن قَلَمِه، فإنّ وفاةَ ابنِ حَجَرٍ علىٰ ما ذَكَرَهُ السّيوطيّ في «حسن المحاضرة»[١] سنةَ اثنتين وخمسينَ وثمانمئةٍ، وولادةَ السّيوطيّ سنةَ تسعٍ وأربعين فأنىٰ يَصحُّ التتلمذ.

وقُلْتُ أيضاً في «التّعليقات السّنية علىٰ الفوائد البهيّة»[٢]: نظيرُ هذا الخطأِ ما صَدَرَ عن بعضِ أفاضلِ عصرنا في رسالته «حصول المأمول من علم الأصول»، و«الجُنَّة بالأسوة الحسنة بالسُّنَّة» أَنَّ السّيوطيّ تلميذٌ لابن حَجَرٍ العَسْقلانيّ، وقد تعقبتُ عليه في بعضِ رسائلي أنَّ وفاةَ ابن حَجَرٍ سنةَ (٨٥٢) وولادةَ السيّوطيّ سنة (٨٤٩)، صَرَّحَ به أصحابُ التَّواريخِ والطَّبقاتِ[٣]، ونَصَّ عليه هذا الفاضلُ أَيْضاً بنفسه في مواضعَ من رسائِلِهِ، فأنىٰ يَصحُّ التتلمذ.

> ثُمَّ ذَكَرَ هذا الفاضلُ في رسالته «بداية السائل إلىٰ أدلةِ المسائل»: أنَّ السّيوطيَّ تلميذٌ لابن حَجَرٍ المذكور، وكَتَبَ عليه منهيةً[٤] مُحَصِّلها أَنَّهُ هكذا ذَكَرَهُ الشَّوْكاني، ولعلَّ التتلمذ منه بالواسطة أو بالإجازة، وكَتَبَ علىٰ بعضِ المواضعَ من رسالته «منهج الوصول إلىٰ اصطلاحِ أحاديث الرَّسول» منهيةً بهذه العبارة: قال عليٌّ القاري في أول «المرقاة شرح المشكاة»: وقد حصلَ إليَّ إجازةٌ تامةٌ ورخصةٌ[٥] عامةٌ من الشَّيْخ العلامةِ عَلَيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ الخباني الأزهري الأشعري، وقد قال: قرأتُ علىٰ شيخِ الإسلامِ وإمامِ الأئمةِ الأعلامِ الشَّيْخِ جلالِ الدِّين السّيوطيّ كُتُباً من

---

(١) (١ : ٢٠٦).

(٢) (ص١١).

(٣) ونصَّ عليه السيوطي نفسُه في «حسن المحاضرة» (١ : ١٨٨).

(٤) معنىٰ منهية: أي تعليقاً منه.

(٥) في الأصل: «ورخصت».

الحديثِ وغيرِهِ من العلوم كـ «البُخاريّ» و«مُسلم» وغيرِهما من الكتبِ السِّتةِ وغيرِهما، البعضُ قراءةً والبعضُ سماعاً.

وقد أجازني بجميع مُروياتِهِ، وبما أجازهُ به خاتمةِ المحدِّثين مولانا الشَّيخُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانيّ. انتهىٰ.

وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ السّيوطيّ أَخَذَ عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ صاحبِ «الفتح»، فليعلم. انتهىٰ.

وأَنْتَ تَعلمُ أنَّ أَخذَ السّيوطيّ عن الحافظ ممّا يستحيلُهُ النَّقلُ مع صحَّةِ التَّواريخ المذكورة، نَعَمْ له تَتلْمَذَ عنه بواسطةٍ، فإن حُمِلَ كلامُ الشَّوْكانيّ عليه فلا بأسَ به، إذ قد يُطْلَقُ التِّلميذُ على تلميذِ التِّلميذ وإلا فلا صِحَّةَ له.

وأمَّا كلامُ القاري فإن حُمِلَ علىٰ الأخذِ كما ظَنَّه فهو غيرُ صحيح، نَعْم يُحتَملُ أن يكونَ الحافظُ أجازَ أهالي مصرَ وكان فيهم[1] السّيوطيّ ابنَ سنتين؛ فحصلتْ له الإجازةُ، أو أَحضَرَ والدُ السّيوطيِّ السّيوطيَّ عندَهُ في حالةِ صباه فأجازَ، ولكن يختلجُ بالخاطرِ أنَّ السّيوطيَّ لو كانت له إجازةٌ من الحافظِ، ولو في حالِ صباه لذكرَهُ في رسائلِهِ خصوصاً عند ذِكْرِ مشايخِهِ ومفاخرِهِ، كيف لا وحصولُ الإجازة من الحافظ مفخَرٌ عظيمٌ أيُّ مفخرٍ، فليحرَّر هذا المقام.

قال في «شفاء العي»: هذا الاعتراضُ من أعظمِ الإشكالات وأقوىٰ الإعضالات في زعمه؛ ومن ثمَّ بيَّنَهُ غير مرَّةٍ فلا بأس لو طولنا الكلامَ في هذا المقام تطويلاً.

أقولُ: ليس هذا أعظمَ الإشكالات بل أعظمها ما أُوردَ علىٰ صَاحِبِ «الإتحاف» بتغييرِهِ أعوام الوفياتِ تغييراً فاحشاً كما مَرَّ نُبَذٌ منه سابقاً.

---

(١) في الأصل: «فيه».

والتطويلُ الذي ذَكَرَهُ بإيرادِ عباراتِ الكتبِ لتأييدِ الوجوهِ التِي ذَكَرَها مستغنياً عنه لا فائدةَ فيه إلا زيادةُ حجم رسالته؛ ليظنَّ النَّاظرونَ جلالته وفخامته.

قال: فاعلم أنَّ صَاحِبَ «الجنَّة» ليس فيه زلةٌ ولا خطأٌ، تُرشدك إلَيْه الوجوه الآتية:

الأوَّل: أنّ أخذَ السّيوطيّ عَن الحافظِ ليس بالمستحيلِ ولا مُستبعدٍ، أفلا تعلم أن سنةَ وفاةِ ابنِ حَجَرٍ وسنةَ ولادةِ السّيوطيّ لا تأباه، فإنَّهُ يُمكن علىٰ هذا أن يكونَ السّيوطيّ وُلِدَ في أولِ سنةِ تِسعٍ وأربعينَ، ومات ابنُ حَجَرٍ في آخرِ اثنتين وخمسينَ فيكونَ سنُّ السّيوطيّ في زمانِ الحَافِظِ نحواً من أربعةِ أعوامٍ، وهو سنٌّ يُمكنُ فيه التَّمييز الذِي هو مناطُ صحَّةِ الأخذِ والتَّحملِ بطريقِ السَّماعِ.

أما قَرَعَ سمعكَ أنَّ علماءَ أُصولِ الحديثِ صرَّحوا بأنَّهُ ليس لأولِ زمنٍ يَصحُّ فيه السَّماع للصَّغير حدُّ معين، بل المعتبرُ التَّمييز.. إلخ.

أقولُ: أمورُ التَّاريخ ليستْ ممَّا يَجري فيها الاحتمال أو ليت ولعلَّ، فقد صَرَّحَ السّيوطيّ في «حسن المحاضرة»[1]: أنَّ وفاةَ ابنِ حَجَرٍ في ذي الحجَّة سنةَ اثنتين وخمسينَ، وصَرَّحَ هو أيْضاً[2] فيه ترجمةِ نفسهِ أنَّ ولادتَهُ مُستهلُ رجبٍ سنةَ تسعٍ وأربعينَ وثمانمئةٍ، فعلىٰ هذا كان السّيوطيّ حين وفاةِ ابن حَجَرٍ ابنَ ثلاثَ سنينَ ونصفٍ تقريباً، وكونُ هذا السِّنِ سنَّ التَّمييزِ المفيدِ للتَّحمل والسَّماعِ، والأخذُ مُستبعدٌ بلا شبهة، وهو المرادُ بالاستحالةِ،

---

(١) (١ : ٢٠٦).

(٢) في «حسن المحاضرة» (١ : ١٨٨).

ووجود ذلك في بعض الأفراد على سبيلِ النُّدرَةِ لا يَدفَعُ الاستبعادَ والاستحالةَ العاديةَ. ثم قال:

الثَّاني: أنّ مِن أنواعِ التَّحملِ والأخذِ: الإجازةُ، وهي للطفلِ الذي لا يُميّزُ صحيحةٌ عند كافةِ المحدِّثين.

والثَّالثُ: إنَّ مِن أنواعِ التَّحمل الإجازةُ العامةُ، وهي أيضاً جائزةٌ عند جمٍ غفيرٍ من المحدِّثين، وهي مُمكنَةٌ في هذا المقامِ بلا مِرْيَة.

أقولُ: ذِكْرُ هذين الوجهين وتطويلُ الكلام لتأييدها ممَّا لا حاجةَ إلَيْه؛ فإني قد جوزتهما سابقاً في «التّعليقات السّنية».

وقلتُ في منهيات المقدمةِ المدرجةِ في «التعليق المُمَجَّد علىٰ مُوَطَّأ محمد»: قد ذَكَرَ بعضُ الفضلاءِ المعاصرينَ في رسالته «الجُنَّة» وغيرِه، أنَّهُ من تلامذةِ ابنِ حَجَرِ العَسْقَلانيّ، وتعقّبتُ عليه في منهيات «النافع الكبير»[١]: أَنَّ وفاةَ ابنِ حَجَرٍ سنةَ (٨٥٢)، وولادَةَ السيوطي سنةَ (٨٤٩)، فأنّىٰ يَصحُّ له التتلمذ!

ثُمَّ أصرَّ علىٰ ما كَتَبَهُ في رسالةٍ وأظنُّها «هدية السائل إلىٰ أجوبة المسائل»[٢]، وكَتَبَ في منهيته هكذا ذكره الشّوكانيّ فقط، وهو أمرٌ ليس بدافعٍ للتعقبِ، فإنَّ التَّواريخ تُكذِّبُ الشَّوْكانيّ.

ثُمَّ ذَكَرَ في رسالةٍ أُخرىٰ نحوه، وكَتَبَ في منهية عبارة لعلي القاري في «المِرقاة شرح المشكاة» دالةٌ علىٰ أنّ السّيوطيّ رَوَىٰ عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ، وهو أيْضاً لم يَشفِ العليلَ، فإنَّ مثلَ هذا الإيرادِ ورادٌ عليه أيْضاً، ولو اكتفىٰ علىٰ النَّقل عن الشَّوْكانيّ أو القاري أَوْلاً: يعني من دون التزام صِحَّتِهِ لَسَلِمَ من الإيرادِ، فإنَّ النَّاقلَ من حيث أنَّه ناقلٌ لا يَرِدُ عليه شيء.

---

(١) (ص٤٤).

(٢) وهو باللغة الفارسية.

والقولُ الفَيْصَلُ أن السّيوطيّ ليس له تَتلمُذٌ ولا إجازةٌ خاصةٌ من الحَافِظ، بل لم يكنْ له قابليةٌ لذلك عندَ وفاةِ الحَافِظ، لكنه أحضرَه والدهُ مرَّةً مَجلس الحَافِظ ابنِ حَجَرِ، وهو ابن ثلاث سنين كما ذَكَرَهُ في «النُّور السَّافر»[١].

فلعلَّ الحافظَ في ذلك المجلس أجازَ إجازة عامةً لمن فيه، فدخل السيوطي فيه، ويشهد لما ذَكرنا أن السّيوطيّ ترجم نفسه في «حسن المحاضرة»[٢]: وذَكَرَ أساتذته ومراقبه ولم يذكرْ تَلْمَذَةً من الحافظ، مع أنَّهُ فخرٌ عظيمٌ أيُّ فخر. انتهىٰ كلامي.

وبعدَ كتابتي لذلك وقفتُ علىٰ كلام السّيوطيّ في «تذكرة الحُفَّاظ» في تَرجمةِ ابنِ حَجَرِ: ولي منه إجازةٌ عامةٌ، ولا أستبعدُ أن يكون لي منه إجازةٌ خاصةٌ، فإنَّ والدي كان يترددُ عليه، وينوبُ في الحكم عنه. انتهىٰ[٣].

وعلىٰ كلامِهِ في «تدريب الرَّاوي شرح تقريب النَّواوي»[٤]: الحديثُ الثَّاني مسلسلٌ بالحفاظِ: أخبرني الحَافِظُ أبُـو الفضل الهاشمي، أنـا الحَافِظُ أبُو الفضل بنُ الحُسَيْن العراقي، أنا الحَافِظُ أبُو سَعِيد العلائي، أنا الحَافِظُ أبُو عبدِ الله الذّهبيّ، أنا أبُو الحَجَّاج المزيّ، وأخبرني عالياً حافظُ العصرِ شيخُ

---

(١) (ص٥٢).

(٢) (١:١٨١-١٩٠).

(٣) من «ذيل طبقات الحفاظ للذهبي» (ص٣٨١) للحافظ جلال الدين السّيوطيّ. وهو مطبوعٌ مع «ذيل تذكرة الحفاظ» للحافظ أبي المحاسن الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥هـ) «ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي (ت ٨٧١هـ) في دار إحياء التراث العربي. قال العلامة الكوثري (ص٩) في وصف «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي: لخص فيها «طبقات الذهبي» وذيل عليها بما في هذا الذيل، لكنَّهُ لم يتعبْ فيه، بل اختصر تراجمه من «الدرر الكامنة» و«إنباء الغمر» إلا فيما قلَّ جداً، ولم يذكر الوفيات إثر التراجم، ولا أسند أحاديث بطرق المترجمين.

(٤) (٢:٤٠٧)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الفكر. ١٤٠٩هـ.

الإسلام أَبُو الفضل العَسْقَلانيّ إجازةً عامةً ولم أرو بها غيرَ هذا الحديث. انتهىٰ.

فَشكرتُ اللهَ علىٰ ظهور ما أبرزتُهُ احتمالاً.

ثُمَّ قال: والرَّابع أنَّ صاحب «الجنَّة» ليس متفرداً في هذا البابِ بل قد تابعَهُ المحقِّقون من العلماءِ كعليِّ القاري والشَّوْكانيّ والسّيدِّ عبد الرحمٰن بن سليمان الأهدل وتاجِ الدِّينِ بنِ الدّهان.

أقولُ: هذا لا يعني شيئاً إلا أن يُضمَّ بهِ أحدُ الوجوهُ السَّابقةِ.

ثُمَّ قال: والخامسُ، أن قَولَهُ لكن يَختلجُ بالخاطرِ أن السّيوطيّ لو حصلتْ له إجازة من الحَافِظِ ولو في حال صباهُ لذكرهُ في رسائِله. انتهىٰ.

دالٌ على قصور نَظرِه، أمَّا طالعتَ «تدريب الرَّاوي»[1] للسّيوطيّ فإنَّه صَرَّحَ فيه بإجازةِ الحَافِظ.

أقولُ: لم أكن مطَّلعاً على هذا الكلامِ الذي مَرَّ نَقْلَهُ عند تأليف «التَّعليقات السنية» ولذا ذكرتُ التَّجويز، ثُمَّ اطَّلعتُ عليه فتأكد بذلك تجويزي السَّابق، والاختلاجُ إنَّما كان في صورةِ الإجازةِ الخاصةِ، وهو باقٍ إلَى الآن، فإنَّه لم يظهرْ من «التدريب» إلا الإجازةُ العامةُ.

ثُمَّ قال: والسَّادسُ أن معنى التَّلميذ في اللغةِ المتعلمُ وآخذُ العلمِ، ولم يشترطْ أحدٌ من أهل اللغةِ في مَعنىٰ التتلمُذِ البلوغَ والعقل، ولا يُعْرَفُ هذا القيدُ في العرفِ أيْضاً، بل أدنىٰ الاستفادة والملابسة كافٍ في هذه الإضافةِ والانتسابِ، وفي المثل السَّار من علمني حرفاً فهو مولاي.

---

(١) (٢: ٤٠٧).

أقولُ: لا شبهةَ في أنَّ التَّعلمَ والتعليمَ ولو من وجهٍ مُعتبرانِ عرفاً في معنىٰ التتلمُذِ والأخذ، والتَّعلمُ مَوقوفٌ علىٰ التَّمييزِ والقابليةِ، وإن لم يتوقفْ على البلوغِ وهذا المعنى هو المقصودُ بالنَّفي، وأمَّا مجردُ الانتسابِ بالإجازةِ العامةِ ونحوها، وإن لم يوجد التَّمييز فلا كلامَ في ذلك.

ثُمَّ قال: السَّابعُ: أنَّ التّلميذَ قد يُطْلَقُ علىٰ تلميذِ التّلميذِ أيْضاً كما يُطلقُ الابنُ علىٰ ابنِ الابنِ. . . إلخ.

أقولُ: لا فائدةَ في ذِكرِ هذا فإنَّهُ ممَّا قد أبديتُهُ سابقاً.

ثُمَّ قال: الثَّامنُ: إنَّ بناء هذا الاعتراضِ وكثيرٍ من تَعقباتِ المُعترض على الغفلةِ من علمِ المناظرةِ، فإنَّهُ قد تقرَّرَ فيه أنَّ النَّاقلَ لا يَردُ عليه المنوع الثلاثة، وصاحبُ «الجُنَّة» ناقلٌ في هذا الباب في كلا الكتابين من الشَّوْكانيّ.

أقولُ: هذه المقدمة ـ يعني أن النَّاقل لا يَرِدُ عليه شيءٌ من المنوع ـ لَهَجَ بها المؤلف لـ «شفاء العي» في تأليفه هذا كثيراً كما ستطَّلع عليه.

وهذا أَوَّلُ موضعٍ استعان بها، وهي بإطلاقها باطلةٌ؛ فإنَّهُ ليس أنَّ النَّاقلَ مطلقاً لا يَردُ عليه شيءٌ مطلقاً، بل هو من حيث كونِهِ ناقلاً، فإذا التزمَ الصِّحةَ يُجعل مُدَّعياً ومُستدلاً، ويُؤاخذُ بما يُؤاخذان به.

وصاحبُ «الإتحاف»، و«الجُنَّة»، و«حصول المأمول» لم يَذكَرْ تتلمُذَ السّيوطيّ عن ابنِ حَجَرٍ علىٰ سبيل الحكايةِ المجرَدةِ، بل علىٰ سبيلِ التزام الصِّحَّةِ، فأُخذَ بما يؤخذ به المُدَّعي، والدَّليلُ علىٰ ما ذكرنا قولُ صاحبِ «الآداب الباقية»: قالوا: هنا إنَّما هو ما دام النَّاقلُ ناقلاً، وأمَّا إذا كان مُدَّعياً فيؤاخذُ بما يُؤاخذُ به المُدَّعي. انتهىٰ.

وقوله في موضعٍ آخر: وإنَّما قُلتُ من حيثُ هما كذلك؛ لأنَّ المنقولَ إنِ التزمَ صحَّتهُ، فإن كان دليلًا صارَ النَّاقلُ مُستدلاً، فيتوجَهُ عليه ما يتوجَهُ علىٰ المستدلِ وإن لم يكن فهو مُدَّعي، والحال كالحال، وإن المُدَّعي قد يكون جزءً من الدَّليل لُمدّعي آخرَ فيتوجه عليه المنعُ، انتهىٰ.

قُلتُ في «التَّعليقات السنية علىٰ الفوائد البَهيَّة»[1] بعدما ذَكَرتُ ترجمةَ علاء الدِّين عَلي القوشَجِيّ شارح «التَّجريد»: وإنّ القُوشَجِي بالجيم الفارسية بمعنى حافظ البازي، [بخلاف][2] ما ذكَرَهُ بعضُ أفاضلِ عصرنا في رسالتِهِ «الإكسير في أصول التَّفسير»: أنَّهُ منسوبٌ إلىٰ قوشج اسم موضعٍ فلا أصلَ له.

قال في «شفاء العي»: هذا الاعتراضُ أيضاً علىٰ ما هو دَيَدنُ المُعترض من الاعتراضِ علىٰ النَّاقلِ، فإنَّ صاحبَ «الإكسير» ناقلٌ في ذلك الباب من الفاضل المُفتي وليِّ الله الفرخَ آبادي، ولا ريبَ في صحتِهِ، فإنَّهُ قال في آخرِ تفسيرِهِ المسمَّى بـ «نظم الجواهر في ذِكرِ طبقات المفسرين»: أن القُوشَجِيّ مَنسوبٌ إلىٰ قوشج اسم موضع. انتهىٰ.

لا يقالُ إنَّهُ لا بُدَّ في النَّقل من إظهار أنه قَولُ الغير؛ لأنَّا نقولُ: الإظهارُ أعم من أن يكونَ صريحاً أو ضمناً أو كتابةً أو إشارةً كما تَقَرَّرَ في عِلْمِ المُناظرةِ، وها هنا الإظهارُ بالإشارة موجودٌ؛ لأنَّ صاحبَ «الإكسير» أشارَ في ديباجته إلىٰ أن مُعظَمَ ما فيه مَنقولٌ.

---

(١) (ص٨٧-٨٨، ٢١٤).

(٢) غير موجودة في «الأصل».

أقولُ: قد ذَكرتُ في «التعليقات»(١) عند ترجمة عبد الرَّحمٰن الجامي نقلاً عن حبيب السيران [أنّ] ألغ بيك كان يقول للقُوشَجِيّ: إنَّهُ ابني وربما يُقعدُ طيراً من يدِهِ على يدِهِ بكمالِ خصوصيتِهِ، وهو معنىٰ القُوشَجِي فاشتهر به. انتهىٰ.

وذَكَرْتُ عند تَرجمة مصطفى البرسوي(٢) نقلاً عن «الشّقائق النُّعمانية»(٣): كان أبوه ـ أي: عَلِيّ القُوشَجِيّ ـ من خدامِ الأمير ألغ بيك مَلِكِ ما وراءِ النَّهر، وكان هو حافظَ البازي، وهو معنىٰ القوشجي بلغتهم. انتهىٰ.

وبناءً عليه أوردتُ ما أوردتُ، فإنَّ صاحبَ «الإكسيرِ» ذَكَرَ أنَّهُ مَنسوبٌ إلىٰ قوشج اسم مَوضعٍ ولم ينسبْهُ إلَى أحدٍ، وأمَّا كونَهُ مَذكوراً كذلك في تفسير الفرخ آبادي فلا يفيدُ شيئاً.

أمَّا أولاً: فلأنَّهُ لم يحكِ عنه صاحب «الإكسير» عندما ذَكَرَهُ ولم ينسبْهُ إليْه.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّه ليس كلُّ ناقلٍ ينجَى من الإيرادِ كما مرَّ، وكون معظمُ «الإكسير» منقولاً عن غيرِهِ لا يغني شيئاً لاحتمالِ أن يكون هذا الموضعُ من البعضِ الذي هو من زوائدِهِ، ولا يكفِي في النَّقلِ النِّسبةُ الذّهنيةِ ولا الأخذُ الواقعي بل الحكايةُ الظَّاهرةُ، أفرأيتَ لو تَفوّهَ مسلمٌ بأنَّ الله تعالىٰ اتخذَ شريكاً أو ولداً، فلَمَّا وَردَ عليه قال: إنَّهُ مَذكورٌ في الكتابِ الفلاني، أو قال: إن مكة ليست بموجودة(٤)، وقال: إنَّهُ كذلك في الكتاب الفلاني، ونحو ذلك، هل يَحصلُ له النَّجاةُ؟! فكذا هذا.

قُلْتُ في «التعليقات السنية» عند ذِكْرِ فخرِ الإسلام عَليّ بنِ مُحَمَّدِ البَزْدَوي، المتوفَّىٰ سنةَ اثنتين وثمانينَ وأربعمئةٍ: قد أرَّخَ بعضُ مُعاصرينا في

---

(١) (ص٨٧).

(٢) في «التعليقات السنية» (ص٢١٤).

(٣) (ص٩٧-١٠٠).

(٤) في الأصل «ليس بموجود».

كتابِهِ «الحطة» وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وثمانينَ وثمانمئةٍ، وهو خطأٌ فاحشٌ صَدَرَ من تَقليدِ صاحب «كشف الظّنون»[١] فإنَّهُ أَرَّخَ عند ذِكْرِ شراح «جامع البُخَاريّ» كذلك، وأَرَّخَ هو عند ذِكْرِ «الأصولِ»[٢] كما أرَّخَهُ جماعةٌ سنةَ اثنتينِ وثمانينَ وأربعمئةٍ.

ولا يَخْفَىٰ علىٰ مَن وَلَعَ بمطالعةِ «كشف الظّنون» أن فيه أوهاماً كثيرةً ومناقضاتٍ كبيرةً في تواريخ مواليد العلماءِ ووفياتِ الفضلاء، فَمَن قلَّدَهُ تقليداً بحتاً مِن غير أن يَنقدَهُ نقداً فقد وَقَعَ في الزَّللِ[٣].

قال في «شفاء العي»: هذا أيْضاً اعتراضٌ علىٰ النَّاقل، أما قرأتَ ما قال صاحبُ «الحطة» في ديباجتها: وجئتُ بها في أقلِّ زمانٍ علىٰ قدر، وابتدرتُ لنيل المعاني ونظم الدُّرر والغرر، بعدما التقطتها من الزُّبُر الحوافلِ الكبار، رَوماً لاقتناصِ الأوابد وعَبٍّ ما أقتطفها من نفائسِ الرسائلِ والأسفار، ضبطاً لبعضِ الشَّوارِدِ. انتهىٰ[٤].

أقولُ: مثل هذا الحكم أُضحوكةٌ عند الفاضلين، ولو سكتَ عنه لكان أحسنَ عند الماهرين، فإنَّهُ لم يذكرْ صاحبُ «الحطة» عند ذِكْرِ ما ذَكَرَ أنَّهُ مأخوذٌ من «كشف الظنون» فكيف النَّقلُ؟ فإنَّهُ لا بدَّ في النَّقل مِن إظهار أنَّهُ مَنقولٌ عن الغيرِ عند ذِكْرِ المنقول، وكونُهُ ذُكِرَ في ديباجةِ «الحطة» ما يدلُّ على أنَّ جُلَّها مَنقولٌ من الزُّبر والرَّسائل لا يُنجِيهِ من الإيراد، بل لو ذَكَرَ عند ذِكْرِهِ أيْضاً أنَّهُ مَنقولٌ من «الكشفِ» لم يسلمْ أيْضاً منَ الإيراد؛ لكونِهِ مُلتزماً للصِّحَّة.

---

(١) (١/٥٥٣).

(٢) أَرَّخَ وفاته صَاحِبُ «الكشف» (١: ١١٢) عند «أصول الإِمَام» سنة (٤٨٢هـ)، وكذلك عند شراح «الجامع الكبير في الفروع» (١: ٥٦٧).

(٣) انتهىٰ كلامه في «التّعليقات السّنية» (١٢٤).

(٤) وأيضاً في «الحطة» (ص١٢).

فإن قال: ليس ذلك صحيحاً عندي.

قُلنا: فحينئذٍ يَجبُ عليك تَصريحُ هذا لئلا يُغترَّ به كما قال التَّاج السّبكي في «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» في ترجمةِ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ أبي بكرٍ ابن فورك، المتوفَّى سنة ستٍ وأربعمئةٍ بعد نَقلِ كلامٍ للذهبي، نقول لشيخنا: إن كنت تَعتقدُ فيه ما حكيت، من انقطاع الرِّسالةِ، فلا خيرَ فيه البتة، وإلا فلم لا نبَّهتَ علىٰ أنَّ ذلك مَكذوبٌ عليه؛ لئلا يُغترَّ به. انتهىٰ[1].

فإن قال: ليس غرضي التَّمييز بين الصَّحيح والغلط بل مُجردُ النَّقلِ.

قلنا: فهل أنتَ إلا كحاطِبِ لَيل، وجارفِ سَيل، تَجمَعُ الغثَّ والسمينَ، ولا تُفرقُ بين الشِّمالِ واليمين!

أما قرأ «الهدايةَ» و«التلويحَ»[2] و«التوضيحَ»[3] وغيرَها ليَظهرَ أنَّ وفاةَ البَزْدَوي غير ممكنٍ في السَّنةِ التِي ذَكَرَها[4]، أما عَلِمَ أنَّ كلامَ صاحبِ «كشف الظنون» في هذا البابِ وفي غيرِهِ من ذِكرِ التَّواريخِ مُختلِفٌ اختلافاً فاحشاً، وهو إمَّا من مؤلفه أو من نسّاخه ومتمِّمي طبعِهِ، فهل يَجوزُ لعالمٍ أن يَنقلَ كلَّ ما فيه من غير تَنقيد، لا سيما لمن يَدَّعي تبحُّرَهُ في الفنون؟! أرأيتَ لو كان في «كشف الظّنون» أو في كتابٍ آخر: أنَّ السَّماءَ تحتنا، وأنَّ الأرضَ فوقَنا، وأن الشَّمس ليس بمضيئة، وأنَّ مكةَ والمدينةَ غير موجودةٍ، وأنَّهُ ليس في كتبِ الحنفيةِ كتابٌ مسمَّىً بـ«الهدايةِ»، وأنَّ مؤلفَ «شرحِ الوقاية» و«الوقاية»

---

(١) من «طبقات الشافعية» (٤: ١٣٣).

(٢) هو «التلويح في كشف حقائق التنقيح»، فـ «التلويح» لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ)، و«التنقيح» للقاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ). طبع في دار الكتب العلمية. وغيرها.

(٣) هو «التوضيح في حلّ غوامض التنقيح» لعبيد الله بن مسعود المذكور.

(٤) في الأصل: «ذكرته».

و«التَّوضيحِ»، و«نورِ الأنوار»(١) شافعيٌ؟! إلىٰ غيرِ ذلك من الخرافاتِ التي يقطعُ بكذبها طلبةُ العلوم فضلاً عن علماءِ الفنون، هل كنتَ تُجوِّزُ نَقلَ أمثالها في تصانيفك من غير تنبُّهٍ لِمَا قال وكيف قال؟

ولعمري كلامُهُ في تصانيفه في ذِكْرِ التَّواريخ يَشهدُ أنَّه(٢) صنَّفها في حالةِ النَّومِ والغفلةِ لا في حالةِ الصَّحوِ واليقظةِ! وقد مرَّ منا ذِكْرُ كثيرٍ من مسامحاتِهِ ومعارضاتِه، وهل مثلُ هذه التسويداتِ المشتملةِ علىٰ أمورٍ كاذبةٍ كذباً قطعياً نافعةٌ للبريةِ أم مخرِّبةٌ للخليقة؟! فإنا لله وإنا إليْه راجعون.

ثُمَّ قال: وليُعلم أنَّ المتعقِّبَ قد تعقَّبَ صاحبَ «الحطة» في غيرِ موضعٍ من المؤلفاتِ بما هو نظيرُ هذا التعقبِ مِن التّغليطِ في سنةِ الوفاة، وقد ارتكبَ المتعقِّبُ مثلَهُ بل ما هو أكبر سَنُبَيِّنُهُ إن شاء الله في تأليفٍ مُستقلٍ ببيانٍ أوفر، ولكن أذكرُ هاهنا علىٰ سبيل الأنموذج ما هو من إحدىٰ الكُبَرِ إيقاظاً وتنبيهاً علىٰ الألد الجَعْظَر.

أقولُ: إيرادُ مثلُ هذه الكلماتِ السَّخيفةِ ليس من شأنِ العلماء، بل من عاداتِ الجهلاءِ، فليكفَّ عن مثلِه، وإن لم يكُفَّ باءَ بإثمي وإثمِه.

وما ذَكَرَهُ من وقوعِ الخطأِ في تصانيفي فأنا لستُ بمدَّعٍ للعصمة، فإن وَقَعَ الخطأُ في موضعٍ فاللهُ يَغفرُ لي، ورحمَ اللهُ مَن سترَهَ وأصلحهُ، لكنّي بحمدِ الله لستُ كثير الأغلاطِ الفاحشة، ولا ممن يُصنِّفُ في حال الغفلة؛ يُعارِضُ كَلامُهُ في صفحةٍ كلامَهُ في صفحةٍ أخرىٰ بل في آخر تلك الصفحة، ولستُ أيضاً

---

(١) هو «نور الأنوار علىٰ المنار»، أما «المنار» فللإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، و«نور الأنوار» لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف بملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصديقي الميهوي (ت ١١٣٠هـ). مطبوعٌ في دار الكتب العلمية. مع «كشف الأسرار شرح المصنف علىٰ المنار».

(٢) في الأصل: «أنها».

ممن يُصْلِحُ كلامه وإن كان خطأً فاحشاً، ويريدُ رَفْعَ الإيرادِ عن نفسِهِ وإن لم يكنْ مرفوعاً.

وليستْ عادتي أيْضاً جَمع مَجموعٍ جامعٍ للرطبِ واليابس، كجمعِ النَّائم والنَّاعس، بل لا أكتبُ ما أكتبُ إلا بعد مطالعةِ الكتب الكثيرةِ، وتنقيدِ الأقوالِ العديدةِ، فإن وُجِدَ شيءٌ من الخطأ في تصانيفي، ولم يمكنْ ذلك من أهلِ النَّسخِ والطَّبعِ بل من نفسي، فالله يَتجاوز عنه ويُصلحني، لا أقولُ هذا فخراً، بل تحدثاً بالنعمةِ وشكراً.

وما أَوعدَ به من تأليفٍ مُستقلٍ في تتبعِ التَّعقباتِ عَليّ، فإني لم أتعقبْ صاحبَ «الإتحاف» في تأليفٍ مُستقلٍ، ولو شئتُ لفعلتُ ذلك، بل في مواضعَ مُتفرقةٍ من تصانيفٍ متشتتةٍ، فلو لم يؤلفْ «شفاء العي» مستقلاً وأجابَ عن تَعقباتِي في تصانيفه مُتفرقاً لكان أبهىٰ وأحسن، فَلمَا صَنَّفَ هو أو واحدٌ من ناصريه وجَمَعَهُ عينَ جَمْعِهِ تأليفاً مُستقلاً لَزِمَ عَلَيّ أن أردَّهُ مُفصَّلاً، فإن أراد تأليفَ كتابٍ آخرَ مُستقلٍ بإيراداتٍ عَلَيّ فأصنِّفُ ـ إن شاء الله ـ تآليفَ[1] متعددةً في تعقباتٍ عليه كثيرةٍ في مواضعَ مُتعددة، بحيثُ يتعسرُ عليه حصولُ النَّجاةِ منها أو[2] أن يقبرَ فيحشرَ.

بيانُهُ أنَّ المُتعقبَ قال في «الفوائد البَهيَّة» عند ترجمةِ نظامِ الدِّينِ الحَصِيري: قال الجامعُ: قد أَرَّخَ وفاتَهُ ابنُ خِلكان سنةَ ستٍ وثلاثينَ إلَى قولِهِ ونظامُ الدِّينِ الحَصِيري قتلَتْهُ التَّتار فيَ أولِ خُروجِهم بمدينة نيسابور، وذلكَ سنةَ ستَ عشرةَ وستمئةٍ، وكان يُدَرِّسُ بالمدرسةِ النّورية، ولم يكنْ في عصرِهِ مَن يُقارِبُهُ في

---

(١) في الأصل: «تواليف».

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

مذهبِ أبي حَنيفَة، ومولدُهُ ببخارى سنةَ ستٍ وأربعين وخمسمئةٍ، وتوفي ليلةِ الأحدِ الثَّامنِ من صفرٍ سنةَ ستٍ وثلاثينَ وستمئةٍ. انتهىٰ[١].

وأنْتَ تَعلمُ أنَّ الذي أرّخَ وفاتَهُ ابنُ خلكان[٢] سنةَ ستٍ وثلاثينَ وستمئةٍ ليس هو نظام الدِّين الحصيري قطعاً، بل والدُهُ مَحْمُودُ ابنُ أحمدَ بن عبدِ السَّيدِ.

أقولُ: نعم هو كما قُلتَ، لكني ـ إن شاء الله ـ منه بريءٌ، فإني قد كَتبتُ ما كتبت ثمَّ في النَّظر الثَّاني كَتبتُ: قد أرَّخَ ابنُ خِلكان[٣] وفاتَهُ سنةَ ست عشرةَ، فإنَّهُ قال في ترجمةِ ركنِ الدِّينِ مُحَمَّدِ العميدي. . . إلخَ إلىٰ أن قُلتُ: وكان أبوهُ يُدرِّسُ بالمدرسةِ النّورية، ولم يكنْ في عصرِهِ مَن يُقاربه. . . إلخ.

ومَن شَكَّ في ذلك فلينظرَ مُسوَّدتي بخطي، وقد أصلحتُ كثيراً من النُّسخِ المطبوعةِ، فليبلِّغ الشَّاهدُ الغائبَ، وليُصلح بقية نسخِ «الفوائد» المطبوعة.

قلتُ في «التّعليقات السّنية»[٤] عند ذِكْرِ السيدِ الشَّريفِ عليٍّ الجرجاني بعد ذِكْرِ تصانيفِهِ وأنَّ منها رسالةً في أصول الحديث: قد شرعتُ في شرحٍ لها، وقد نازَعَ بعضُ فضلاءِ عصرنا في كونِ الرِّسالة المذكورة من تصانيفِ السَّيدِ، وزعموا أنَّهُ مِن تأليف ابن أبي شريف، لكنهم لم يأتوا عليه ببرهانٍ شافٍ، وسندٍ كافٍ.

قال في «شفاء العي»: لابدَّ من بيان أن هذا النِّزاع في أي رسالةٍ، وفي أي موضعٍ حَتَّىٰ يُنظر إلَيْه ويُجابَ عنه.

---

(١) في «الفوائد البهية» (٤١-٤٢) والعبارة مصحَّحة فيها كما سيذكره الإمام اللكنوي.

(٢) في «وفيات الأعيان» (٤ : ٢٥٩).

(٣) في «وفيات الأعيان» (٤ : ٢٥٨-٢٥٩).

(٤) (ص١٣١).

أقولُ: ليس المرادُ ببعضِ فضلاءِ عصرنا في هذا المقامِ صاحبُ «الإتحاف» بل غيرُهُ، فلا حاجةَ له إلىٰ جوابهِ.

قلتُ في «التَّعليقات»[1] عند ذِكْرِ مُحَمَّدِ بنِ عَبَّادِ الخلاطي، المتوفَّى سنةَ اثنتين وخمسينَ وستمئةٍ: ومن عجائب زلةِ القدم، وطُغيان القلمِ، ما وَقَعَ في «الحطة»[2] لبعضِ أفاضلِ عصرنا عند ذِكْرِ «جامعِ مُسلمٍ» وشروحِهِ: وعلىٰ «مُسلمٍ» كتابٌ لمحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عَبَّاد الخلاطي الحَنَفِي، المتوفَّىٰ سنةَ تسعٍ وسبعينَ ومئتين.

قال في «شفاء العي»: هذا من سهو النَّاسخِ قطعاً ومنشأه أنَّ صاحبَ «الحطة» ها هنا ذَكَرَ رجلين:

أحدَهما: مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عَبَّاد الخلاطي.

وثانيهما: أبُو بكرٍ أحمدُ بن عَليّ الأصبهاني، فاشتبه الأمرُ علىٰ الكاتبِ وخلطَ عليه.

أقول: الله أعلمُ بمن اشتبه عليه الأمر، قد اشتبَه عليه أكثرَ من هذا كَمَا مَرَّ نُبَذٌ منه سابقاً، فإن كان كلُّ ذلك من الكُتَّابِ فالحذرَ الحذرَ منهم.

قلتُ في «التَّعليقات السَّنية»[3] بعدما ذَكَرْتُ ترجمةَ الإمَام الرَّازيّ عند ذِكْرِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ الأقصرائي في «الفوائد» وأن وفاة الإمَام سنةَ ستٍ وستمئة: ما وَقَعَ في «الإكسير في أصول التفسير» من أنَّ وفاةَ الإمَام الرَّازيّ سنةَ ستينَ وستمئةٍ فزلةٌ من قلمِ ناسخِه، مع أنَّهُ مُخالفٌ أيْضاً لما ذَكَرَهُ ذلك الفاضلُ في موضعٍ آخر من «الإكسير»، وفي «إتحاف النُّبلاءِ»: أنَّ وفاتَهُ سنةَ ستٍ وستمئة.

---

(١) (ص١٧٢).

(٢) (ص٢٠٦).

(٣) (ص١٩٣).

قال في «شفاءِ العي»: هكذا في «كشف الظنون»، والنَّاقلُ ليس عليه إلا تَصحيحُ النَّقلِ وقد فَعلَ.

أقولُ: قد أساء فيما فعل، ولو سكت عن مثلِهِ لكانَ أفضلُ، لأنَّهُ لم يَنقلْ في «الإكسير» عند ذِكْرِ برهان الرَّازيّ ذلك عن «كشف الظنون»، والحكايةُ الذهنيةُ غيرُ كافيةٍ، ولو صَرَّحَ بالنَّقلِ أيْضاً لم يَسْلَمْ من الإيرادِ، وناظرُ «كشف الظنون» غيرُ خافٍ عليه أنَّ فيه أوهاماً كثيرة، وسقطاتٍ كبيرة، فهل يَجوزُ لعالمٍ أن يَنقلَ كُلَّ ما فيه مِن غير تَحقيق؟!

وهل يَجوزُ لفاضلٍ أن يَصدُرَ منه في كلامِهِ أمورٌ غيرُ واقعيةٍ ومعارضاتٌ صريحةٌ؟ ويَقُولَ: هكذا في الكتاب الفلاني؟!

ولعمري تركُ أمثال هذه التَّصانيفِ الغير المنقحة أولىٰ وألزم من الاشتغال بها، لا سيما لمن يدَّعي التَّبحر العلمي.

قُلتُ في «التَّعليقات السَّنية» عند ذِكْرِ أكملِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ البَابَرْتيّ بعد ذِكْرِ التَّاجِ السّبكي والبهاء السّبكي ابني التَّقي السّبكيّ: ومن عجائب الخَبْط في «إتحاف النّبلاء» لبعض أفاضل عصرنا في ترجمةِ التَّقي السّبكي: أقول: كان لهذا الشّيْخ تَعصبٌ كثيرٌ مع ابن تَيْميَّةَ، ولكنه رَجَعَ عنه في آخرِ عُمْرِهِ قال الحافظُ ابن ناصرِ الدِّين الدِّمَشْقِيّ في «شرحِ الألفية»: كَتَبَ أبُو الحَسَنِ السّبكي خطّاً إلىٰ الذهبي، وكتب فيه في حقّ ابن تيميّة: أما قول سيدي في الشيخ فالمملوكُ يتحقَّقُ كبيرَ قدره وزخارةَ بحْرِهِ، وتَوسّعَهُ في العلومِ الشَّرعيةِ والعقلية، وفرطَ ذكائهِ واجتهادِهِ، وبلوغَهُ في كُلِّ ذلك من المبلغِ الذي يَتجاوزُ الوصفَ، والمملوكُ يَقولُ ذلك دائماً، وقدْرُهُ في نفسي أكبر من ذلك وأجلّ. انتهىٰ. وإنَّما كَتبتُ هذه العبارةَ ليطَّلعَ عليها المُخالفونَ الذين لهم اغترارٌ بردِّ السّبكيّ علىٰ ابنِ تَيْميَّةَ. انتهىٰ كلامه معرَّباً.

وأنْتَ تَعلمُ أنَّ الرَّادَّ على ابنِ تيميّةَ في بحثِ الزِّيارةِ وغيرَهُ هو التَّقي السّبكي، وليس ردُّهُ تَعصباً بل هو مُصيبٌ فيما ردَّ به، شَهِدَ به الأجِلَّة.

وأمَّا صاحبُ الخط المذكور إلىٰ الذّهبيّ الذي فيه مدائحُ ابنِ تَيْميَّةَ، فهو وَلدُه تاج الدِّين كَمَا لا يَخفَىٰ علىٰ مَن وَسَّعَ نَظَرَهُ في كتبِ التَّواريخِ، ومَن ادَّعىٰ أنَّ الرُّقعة المذكورةِ للتَّقي فعليه إثبات ذلك بتصريح أصحابِ التَّواريخِ والطَّبقاتِ المُعتمدةِ[1].

قال في «شفاء العي»: صاحب «الإتحاف» لم يدَّعِ[2] أنَّ الرُّقعة المذكورةَ للتَّقي السّبكي حَتَّىٰ يكونَ إثباتُ ذلك عليه، بل إنَّما هو ناقلٌ عن شرحِ «الألفيةِ» للحافظِ ابنِ ناصرِ الدِّين الدِّمَشْقِيْ في التَّاريخ، وما علىٰ النَّاقلِ إلا تصحيح النَّقلِ.

أقولُ: صاحبُ «الإتحاف» قد التزمَ صحَّةَ ما نقلَهُ حتَّىٰ فَرَّعَ عليهِ ما فَرَّعَهُ غيره عليه بما يردُّ علىٰ المُدَّعي، ولا يَحصلُ له النّجاةُ بمجردِ كونِهِ ناقلاً علىٰ ما مرَّ ذِكْرُهُ غيرَ مَرَّة.

ثُمَّ قال ما حاصله: أن الحَافِظَ ابنَ ناصرِ الدِّينِ الدِّمَشْقِيّ في «شرح الألفية» وابنَ رجبٍ الحنبلي في «الطبقات» ذكَرَا أنَّ الرُّقعة المذكورة لأبي الحسن السّبكي، ومن المعلومِ أن أبا الحَسَنِ كنيةُ التَّقي السّبكيّ، وكنيةُ وَلدِهِ التَّاجِ السّبكي أبُو نصر.

أقولُ: لا يُطمَئَنُّ ما لم يوجدْ تصريحُ أحدٍ من المعتبرينَ بأنَّ الرُّقعةَ المذكورةَ لتقي الدِّين أبي الحَسَنِ عَليّ بنِ عبدِ الكافي السّبكيّ، وإلا فإيرادُ

(١) انتهىٰ من «التّعليقات السّنية» (ص١٩٦).
(٢) في الأصل: «لا يدعىٰ».

الكنىٰ كثيراً ما يقع فيه اختلافٌ واختلاطٌ، وعبارةُ الرُّقعةِ شاهدةٌ علىٰ أنَّها مَكتوبةٌ من الخادمِ إلىٰ المخدومِ ومِن التَّلامذةِ إلىٰ الأساتذةِ.

ومن المعلوم أن تلميذَ الذَّهبي الملازمَ له إنَّما هو التَّاج السّبكيّ كما قال تقي الدِّين ابنُ شهبةَ الدِّمَشْقِيّ في «طبقات الشَّافعيَّة»: عبدُ الوهابِ بنُ عَليٍّ بنِ عبدِ الكافي بنِ عَليٍّ قاضي القضاة تاجُ الدِّين أبُو النّصر بنُ تقي الدِّين شيخِ الإسلام أبي الحَسَنِ الأَنْصَاريّ السّبكيّ، مَولدُهُ بالقاهرةِ سنة اثنتينِ وعشرينَ وسبعمئةٍ، وقيلَ: ثمانٍ، وحَضَرَ بمصرَ عند جماعةٍ، ثُمَّ قَدِمَ دمشقَ وسَمِعَ بها من جماعةٍ، اشتغل علىٰ والدِهِ وغيرِهِ، وقرأ علىٰ الحافظِ شهابِ الدِّين المزيّ، ولازمَ الذَّهبيّ وتَخَرَّجَ به، تُوفِّي شهيداً بالطاعونِ سنةَ إحدىٰ وسبعينَ وسبعمئةٍ، انتهىٰ ملخصاً[١].

وقال الذهبي في «المعجم المختص»[٢]: عبدُ الوهاب بنُ شيخ الإسلام تقي الدِّين عَليّ بن عبدِ الكافي القاضي تاجُ الدِّين أبُو نصر السّبكي الشَّافِعيّ، وُلِدَ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وسبعمئةٍ، كَتَبَ عني أجزاءً ونَسَخَها، وأرجو أن يتميزَ في العلمِ، دَرَّسَ وأفتىٰ. انتهىٰ ملخصاً.

وقد ذَكَرَ التَّاجُ السّبكيّ في «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» التي صَنَّفَها بعد تأليفِ «الطبقات الصُّغرىٰ» و«الوسطىٰ» في مواضعَ الذهبي بلفظ «شيخنا»، ودَفَعَ كثيراً من مطاعنِهِ على الأشاعرَةِ كَمَا هو دَيْدَنُ الذَّهبي في تَصانيفِهِ حيث يُسامحُ في ذِكْرِ مَراتبِ الأشاعرةِ والصُّوفية، منها ما قال في ترجمة أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيّ[٣] بعدما ذَكَرَ أنَّ الذّهبيّ تَرجمَهُ تَرجمَةً مُختصرةً: قد قُلتُ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ

---

(١) من «طبقات الشافعية» (٣: ١٤٠-١٤٢).

(٢) (ص١٠٨). مطبوعٌ بعنوان «معجم محدِّثي الذهبي». تحقيق: د. روحية السويفي. دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٣هـ.

(٣) في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢: ٣٤٧-٤٤٤).

الذَّهبيّ أستاذي وبه تَخرجْتُ في عِلمِ الحديثِ إلا أنَّ الحقَّ أحقُّ بأن يُتبَع ويَجبُ عليّ تبيينُ الحقِّ. . . إلخ.

فَعُلِمَ منه أنَّ التَّاج السّبكيّ أصغرُ كثيراً من الذّهبيّ عِلماً، فإنه تلميذُهُ وخريجُهُ ومُستفيدُهُ، وسناً أيْضاً فإنَّ ولادةَ الذّهبيّ علىٰ ما ذكرنا سابقاً[١] نقلاً عن «فواتِ الوفياتِ» سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ وستمئةٍ، وولادةَ التَّاجِ سنة اثنتين وعشرينَ أو ثمانٍ وعشرين كما مَرَّ[٢] أو تِسعٍ وعشرينَ وسبعمئةٍ، كما ذَكَرَهُ السيوطي في «حسن المحاضرة».

وأمَّا التَّقي السّبكي فهو مُتقاربُ السّن مع الذّهبيّ، فإنَّ ولادتَهُ سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ وستمئةٍ علىٰ ما في «حسن المحاضرة»[٣]، و«طبقات ابن شهبة» وأستاذٌ له في العلمِ كما قال ابن شهبةَ في ترجمته: سَمِعَ عليه خَلائِق، منهم الحَافِظَان: أبُو الحَجَّاج المزي وأبو عبد الله الذّهبيّ، انتهىٰ[٤].

وقال الذّهبيّ في آخر «تذكرة الحُفَّاظ»[٥]: وسمعتُ من العلامةِ ذي الفنون فخرِ الحُفَّاظِ تقي الدِّين عَليّ بنِ عبدِ الكافي السّبكيّ الشَّافِعِيّ، صاحب التَّصانيفِ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ وستمئة، وسَمِعَ من يحيىٰ بن الصَّواف والدِّمياطي، جَمُّ الفضائل، حَسُنَ الدِّيانةِ، صادقُ اللهجةِ قوي الذّكاء من أوعيةِ العلمِ (مات سنةَ ستٍ وخمسينَ وسبعمئةٍ)[٦].

---

(١) (ص٤٤).

(٢) قبل أسطر.

(٣) (١:١٧٧).

(٤) من «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣:٥١).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٤:١٥٠٧). دار المعارف العثمانية. ط٤. ١٣٩٠هـ.

(٦) ما بين قوسين مدرجٌ ليس من كلام الذهبي؛ لأن الذهبي توفي سنة (٧٤٨هـ).

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّهُ يُمكن الاستئناس بما قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الدُّرر الكامنة»: وكَتَبَ الذّهبيّ إلىٰ السّبكيّ يعاتبه بسبب كلامٍ وَقَعَ منه في حقِّ ابنِ تَيْميَّةَ، فأجابَهُ ومِن جُملَةِ جَوابِهِ: وأمَّا قول سيدي في الشَّيْخ تقي الدين فالمملوك محقِّقٌ كبير قدره. . .إلخ[1].

فإنَّه وإن لم يصرِّحْ بأنَّ صاحب الرُّقعةَ هو التَّقي السّبكي أو وَلَدِهِ، لكن قولَهُ بسبب كلامٍ وَقَعَ منه يومىء إيماءً إلىٰ أن صاحبَ الرُّقعة هو التَّقي السبكي رَحِمَهُ الله تَعالىٰ، إذ الكلامُ إنَّما وَقَعَ منه لا مِن وَلَدِهِ.

أقولُ: ظاهرُ كلامِ ابن حَجَر يَشهدُ بأنَّ الرُّقعة للتاج:

أمّا أولاً: فلقوله له كَتَبَ الذهبي إلىٰ السّبكي يعاتبه، فإنَّ لفظ العتابِ مُشيرٌ إلىٰ أنَّ الرُّقعةَ ليست للتقي الذي هو أستاذُ الذّهبيّ، فهل يقال لما كَتَبَهُ التّلميذُ إلىٰ أستاذِهِ أنَّهُ عاتبَه؟ والتَّاجُ السّبكي تلميذُ الذّهبيّ فيمكن أن يُقال فيما كَتَبَهُ الذّهبي إلَيه أنَّهُ عاتبَهُ.

وأمّا ثانياً: فلأن قولَهُ: بسبب كلامٍ وَقَعَ منه في حقِّ ابنِ تَيْميَّةَ بتنكيرِ الكلامِ الدَّالِ علىٰ القلةِ والنَّكارةِ مع ضمِّ لفظ وَقَعَ منه، يُشيرُ إلىٰ أنَّ كتابةَ الذّهبيّ كانت إلىٰ التَّاج بسبب كلامٍ قليلٍ وَقَعَ منه أحياناً في حقِّ ابنِ تَيْميَّةَ، فأجابَهُ وبرّأ نفسَهُ ممَّا نُسِبَ إليه.

وأمَّا التَّقي السّبكيّ فكلامُهُ في حقِّ ابن تَيْميَّةَ كبيرٌ وبحثُهُ كثيرٌ، فلا يُناسبُ إطلاق مثل هذا اللفظِ عليه.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ من شَواهدِهِ أنّ الشَّيْخ مُحَمَّدَ بنَ ناصرِ الدِّين الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعيّ عدَّ السّبكيّ من خصومِ ابن تَيْميَّةَ الذين سمَّوه شيخ

---

(١) من «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (١ : ١٥٩). دار الجيل ، بيروت.

الإسلام في كتابهِ المسمّىٰ بـ «الردِّ الوافرِ علىٰ مَن زَعَم أن مَن سمَّىٰ ابنَ تيميةَ شيخُ الإسلام كافر»[١]، ولا ريبَ في أن السّبكيّ الذِي هو من خصومِ ابنِ تَيْميَّةَ هو التَّقي السّبكيّ، لا وَلَدَهُ تاجُ الدِّين، فلا غرو أن يكون الكتابُ الذِي كُتِبَ إلىٰ الذّهبيّ، وفيه مَدائحُ ابنِ تَيْميَّةَ علىٰ التّقي السّبكيّ، بل هو الظّاهرُ إذ المحتاج إلىٰ الاعتذار ليس إلاَّ مَن له خصومةٌ أو وَقَعَ كَلامٌ منه فيه. وأمّا مَن هو بريءٌ من الخصومةِ ولم يتكلَّمْ فيه أصلًا، فأيُّ حاجةٍ له إلىٰ الاعتذار.

أقولُ: لا رَيبَ في كون التَّقي السّبكيّ خصماً لابنِ تَيْميَّةَ وسحبته[٢] معه لكن لا يبعد أن يكون وَقَعَ كَلامٌ في حقِّ ابن تَيْميَّةَ من وَلَدِهِ التَّاج أَيْضاً تبعاً لأبيه ولغيرِهِ فعاتبَهُ الذّهبيّ فاعتذرَ عنه، والاعتذار لا يَستلزمُ أن يكون بعد خصومةٍ شديدةٍ، ثُمَّ علىٰ تَقديرِ صدور الاعتذار عن التّقي السّبكيّ لا يدلُّ ذلك علىٰ أنَّهُ صَدَرَ منه بعد طول الخصومةِ حتَّىٰ يُقالَ: إنَّهُ رَجَعَ عن تَعصبهِ في آخرِ عُمْرِهِ، بل يُحْتَمَلُ أن يكونَ ذلك قبلَ المباحثةِ والخصومةِ بسببِ كلامٍ وَقَعَ منه.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ من مؤيداتِهِ أنَّ مُعاصرةَ تقي الدِّين السّبكيّ للذّهبيّ أكثرَ من مُعاصرة تاجِ الدِّين السّبكيّ للذّهبيّ، فإنَّ زمانَ مُعاصرةِ الأولين نحو خَمسٍ وستينَ سنةٍ، وزمانَ معاصرةِ الآخرين نحو عشرينَ سنةٍ، فالتّقي السّبكيّ أولىٰ بأن يكونَ صاحب الرُّقعة إذ علىٰ هذا لم يدركْ تاج الدين السّبكيّ الحَافِظ الذّهبيّ أزيد من عشرين سنة، وهو في ذلك العمر كان مُشتغلًا بتحصيلِ العلمِ

---

(١) مطبوع بتحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. ط٣. ١٩٩١م.

(٢) هكذا في الأصل!

وطلبهِ، ولم يكنْ مَعدوداً في عدادِ العلماء والقضاةِ الفضلاءِ، حتَّىٰ يكون تكلّمُهُ في عالمٍ يحطُّ شأنَهُ، ومدحُهُ له يَرفعُ درجته، وَيَهتمُّ مثل الذّهبيّ بقوله ويعتدُّ به.

أقولُ: هذا ليس بشيء، فإنَّ اهتمامَ عالمٍ لقول تلميذِهِ ومَن هو أدنى علماً وشرفاً في حقِّ عالمٍ جليلٍ يكونُ أكثرُ من اهتمامه بقول عالمٍ يُماثلُهُ ويُدانيهِ أو يَفضُلُ عليه.

ثُمَّ قال: ولعلَّ الحاملَ له على هذا الطعن أمرانِ:

الأوَّل: أن التّقي السّبكيّ قد وقعتْ بينه وبين شيخِ الإسلام ابنِ تَيْمِيَّة مُنازعةٌ ومُشاجرةٌ، فكيفَ يكتُبُ مدائحه.

والثَّاني: أنَّ صاحب «الرُّقعة» يكتُبُ كما يكتُبُ التلميذُ إلىٰ الأستاذِ والأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، والتَّقي السّبكيّ ليس أدنىٰ من الذّهبيّ.

والجواب عن الأوَّل: إنّ وقوعَ المشاجرةِ لا يحجزُ العلماءَ الربّانيينَ عن التَّكلُّمِ بالحقِّ.

والجوابُ عن الثَّاني: أن الذّهبيّ أكبر سناً من التَّقي السّبكيّ بنحو عشرة أعوامٍ، فلو كَتَبَ التَّقي السّبكي إليه كما يَكْتُبُ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ فأيُّ بُعدٍ فيه.

أقولُ: نَعَمْ فيه بُعدٌ كثيرٌ بالنسبةِ إلىٰ كون التّقي السّبكيّ أستاذ الذّهبيّ، والله أعلم بحقيقةِ حالِهِ.

وبالجملةِ فهذه المؤيدات التي ذَكَرَها لا تُغني شيئاً، فإنْ خَرَجَ تَصريحٌ بأنَّ الرّقعة للتَّقي عَلَيِّ بنِ عبد الكافي السَّبكيّ أُستاذ الذّهبيّ تَمَّ البحثُ وإلا فلا.

ثُمَّ قال: أمَّا قوله: ليس ردَّهُ تعصباً، بل هو مصيبٌ في ما ردَّ به، شَهِدَ به الأجلة: فَمِن أباطيل الأقوال، بل رَدُّهُ تَعصّبٌ بحتٌ

وخطأٌ سحتٌ، شَهِدتْ به السُّنةُ الصَّحيحةُ وأقوالُ الأكابر من الأمَّةِ المرضية، ولو لم تكنْ مَخافةَ التَّطويلِ لبسطته، وإن كنت طالباً فارجع إلىٰ «الصَّارم المنكي» للإمام الجليل أبي عبدِ الله مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، وهوكتابٌ لطيفٌ في الرَّدِّ علىٰ السّبكيّ، لم يقدرْ أحدٌ من المخالفين بعدُ علىٰ مُعارضتِهِ والرَّدِّ عليه علىٰ تطاول الزَّمانِ.

أقولُ: نسبةُ التَّعصبِ إلىٰ ردِّ السّبكيّ من أباطيلِ الأقوالِ، لا يقولُهُ إلا مَن أُشرِبَ في قَلبِهِ شَرابَ حُبِّ ابنِ تَيْميَّةَ، وظنَّ جُملة أقوالِهِ كالوحي النَّازل من السَّماءِ إلىٰ البرية، وحاشاهم، ثُمَّ حاشا للسُّنن الصَّحيحة وأقوالِ الأكابرَ من الأمّةِ المرضيةِ أن تُوافقَ في هذا البحثِ ابنَ تَيْميَّةَ، وقد راجعتُ «الصَّارمَ المنكي علىٰ نحرِ ابنِ السّبكيّ» فوجدتُهُ مُنقلباً علىٰ نحرِ مُؤلفِهِ وشيخِه، ودعوىٰ أنَّهُ لمْ يقدرْ أحدٌ من المخالفينَ علىٰ مُعارضتِهِ صادرٌ عن الغفلةِ، فقد ردَّهُ علىٰ أحسن وجهٍ ابنُ علّان، ورددتُ كثيراً من مواضعِهِ في «السعي المشكور».

قُلْتُ في «التَّعليقات السّنية» بعدما ذكرتُ في «الفوائد البَهيَّة» مُحَمَّد بنُ يحيى أبُو عبدِ اللهِ الفقيه الجرجاني: عَدَّهُ صاحبُ «الهداية» مِن أصحابِ التَّخريجِ.. إلخ، بهذا يَظهرُ خطأُ بعض علماءِ زماننا، حيث ظنَّ في بعضِ تَحريراتِهِ أنه ليس من أصحابِ التَّخريجِ، ولا من المجتهدينَ، ولا من أصحابِ التَّرجيح، ولا عجبَ منه، فإنَّه يَجعلُ في رَسائلِهِ المحقِّقَ غيرَ محقِّقٍ وبالعكسِ، والمعروفَ مجهولاً وبالعكس، حَتَّىٰ كَتَبَ في رسالةِ «القوْل المنصور في زيارة سيد القبور»: في حقِّ أبي عِمْرَان المالكي القائل بوجوبِ زيارة سيد القبور: أنَّه مَجهولٌ، ولم ينظرْ شروحَ «الشفا» المتداولة فضلاً عَن طبقات المالكية[١].

(١) في «التعليقات» (ص٢٠٢).

قال في «شفاء العي»: هذا خُلْفٌ من القولِ وزورٌ، بوجوهٍ:

الأوَّل: أن أصلَهُ أن المعترض استدلَ علىٰ مسألةٍ من مسائل الرّضاع بقول الجرجاني، فأوردَ عليه الفاضلُ الرّباني مُحمَّدُ بشير السَّهْسَواني عدَّةَ إيراداتٍ منها: أنا لا نُسلِّمُ أن الجرجاني مُجتهدٌ مُطلقٌ، أو مُجتهدٌ في المَذْهَبِ، أو من أصحابِ التَّخريجِ، أو من أصحابِ التَّرجيحِ، أو من أصحابِ المتونِ، بل يُحتملُ أن يكونَ مِن الطَّبقةِ السّابعةِ، فكيف يستندُ بقولِهِ؟ وحاصلُهُ المنعُ وطلبُ الدَّليل علىٰ أنَّهُ من الفقهاء الذين يُسْتَنَدُ بقوله لا ظنٌّ أنَّهُ ليس من أصحاب التَّخريج. . . إلخ.

فجَعَلَ المُعترضُ المنعَ ظناً، وتخطئة المانعِ في ذلك الظَّنِّ ناشىءٌ من الغفلةِ عن علمِ المناظرةِ، أفلا تَعلَمُ أن المانعَ من حيثُ إنَّهُ *مانعٌ لا يكونُ ظاناً، نعم لو كان الفاضلُ يدَّعي أنَّهُ ليس من* أصحابِ التَّخريجِ لكانَ لهذا التَّشنيعِ مَساغٌ.

أقولُ: هذا خُلفٌ من القولِ وزورٌ، فإنَّ عبارةَ الشَّيْخ السَّهْسَواني في الورقاتِ التي أرسل إليَّ بنفسِهِ في تلك المسألةِ هكذا: ازكسانيكه اين مذهب منقول ست نه مجتهد ست ونه مجتهد في المذهب ونه مجتهد في المسائل ونه از أصحاب تخريج ونه از أصحاب ترجيح ونه از أصحاب المتون بلكه محتمل ست كه از طبقه سابعه باشد. انتهىٰ.

فهل في هذه العبارةِ أثرٌ للمنعِ؟ أَوَلَيسَ فيه دَعوى أنَّهُ ليس من المجتهدينَ، ولا من أرباب التَّخريجِ، ولا من أصحابِ التَّرجيحِ، وأرباب المتونِ؟! فيا عجباً لقد نسي ما قدمت يداهُ!

ثُمَّ قال في «شفاء العي»: والثَّاني: أنَّ قولَ صاحبِ «الهداية» في تخريجِ الجُرْجانيّ لا يدلُّ علىٰ أنَّهُ من أصحابِ التّخريجِ، أما ترىٰ

أن صاحِب «الهداية» يَقُولُ في تخريج الكَرْخي مع أَنَّهُ ليس من أصحابِ التَّخريجِ، لا يقالُ إنّهُ داخلٌ في العُليا، والعُليا تكونُ مشتملة علىٰ السُّفلىٰ، لأنّا نقول هذا ممنوع.

أقولُ: هذا عجيبٌ جداً، فإنَّ الفقهاءَ عادتهم أنَّ هذا اللفظَ يُسنِدُونه إلىٰ مَن يكونُ مِن أصحابِ التَّخريجِ، وهو ظاهرُ كلامِهم، أو إلىٰ مَن هو أعلىٰ منهم ولا يُسنِدُونه قطعاً إلىٰ أصحابِ الطَّبقةِ السَّابقةِ، وهذا ظاهرٌ لمن تتبعَ مواردَ استعمالِهم، ومَن مَنعَ فيه مجرداً فهو غافلٌ عن كلامِهم.

فإطلاقُ صاحبِ «الهداية» في تخريج الجُرجانيّ دالٌ علىٰ أنَّهُ من أصحابِ التَّخريجِ ظاهراً مع احتمالِ أن يكونَ أعلىٰ منهم، وقد اختارَ الأَوَّلَ الكفويُّ وغيرُهُ، ولا يُمكن احتمالُ أن يكونَ في الطَّبقةِ السَّابعةِ.

ثُمَّ قال: الثَّالث أنَّهُ بعد تسليمِ أنَّ صاحبَ «الهدايةِ» عدَّه مِن أصحابِ التَّخريج لا يلزمُ أنَّ يكونَ هو في نفسِ الأمرِ كذلك، للعلم بأنَّ الفقهاءَ قد يختلفونَ في إدراجِ شخصٍ في الطَّبقاتِ، فواحدٌ يُدخِلُه في واحدةٍ وواحِدٌ يدخلهُ في أُخرىٰ.

أقولُ: هذا أعجب ممَّا مَضَىٰ، فإنَّ الاعتبارَ في هذا البابِ إنَّما هو لِمَا صَرَّحَ به الفُقهاءُ وبحسب تفتيشهم، ولِمَا أدّىٰ إليه الظَّنُّ بحسب تتبع أحوالِ ذلك الشَّخص، ولسنا كُلِّفْنا في أمثالِ هذا البابِ بعلمِ ما في نفسِ الأمرِ، ولعمري إنَّ مثلَ هذا التَّقريرَ يَجري في جَميعِ أوصافِ الرِّجالِ ومراتبهم، فهل يَجوزُ لمن يُقَالُ عندَهُ إنَّ ابنَ تَيميَّةَ شيخُ الإسلام وفخرُ الأنام وكذا وكذا، صَرَّحَ به فلانٌ وفلانٌ أن يقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّهُ كذا لجوازِ أن لا يكونَ في نفسِ الأمرِ كذا، ولا اعتماداً علىٰ قول فلانٍ وفلان، فإنَّ العلماءَ يختلفون، فتارةً يجعلونَ رجلاً شيخَ الإسلام، وآخرونَ يجعلونَهُ مُخرِّبَ الإسلام.

وبالجملةِ فمثلُ هذا التَّقريرِ ليس إلا كبناءِ بيتٍ هُدِم!

ثُمَّ قال: وأمَّا قولُ المعترضِ: حَتَّىٰ كَتَبَ في رسالته «القول المنصور...» إلخ، فجوابُهُ أنَّ مُجرَّدَ ذِكْرِ أبي عمرانَ لا يَرفعُ الجهالةَ حَتَّىٰ يُنقل توثيقُه عن كتابٍ مُعتمدٍ عليه.

أقولُ: قد فرغنا من هذا البحث في «السعي المشكور».

وقد قُلْتُ في «التّعليقات السّنية»[(١)] عند ذِكْرِ ترجمةِ مَحْمُودِ الزَمَخْشَري، المتوفَّىٰ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمئةٍ: هكذا أرّخَ وفاتَهُ غير واحدٍ، فما في «الإكسير» لبعضِ أفاضلِ عصرنا أنَّهُ تُوفِّي سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وخمسمئةٍ ممَّا لا يلتفت إليْه.

قال في «شفاء العي»: هكذا في «كشف الظّنون» عند ذِكْرِ «الكشاف»[(٢)]، وصاحبُ «الإكسير» ناقلٌ عنه.

أقولُ: هذا غير كافٍ عند أربابِ الفهم:

أمَّا أولاً: فلأنَّ النَّقلَ الذّهني ليس بكافٍ ولا أثرَ في «الإكسير» للنقل.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ «الكشفَ» نُسَخُهُ المطبوعةُ مُشتملةٌ علىٰ مُناقضاتٍ كَبيرةٍ، ومسامحاتٍ كثيرةٍ، لا أدري أهيَ من مُؤلفها أو من متممي طبعها، فهل يجوزُ لفاضلٍ أن يَنقلَ كلَّ ما فيه في حالِ النَّومِ والغفلة.

ولقد أذكرني ما مرَّ وما هاهنا من مجردِ الحوالةِ إلىٰ «كشف الظنون» ما رأيتُ في بعضِ كتبِ المعتمدين: أنَّ رجلاً ممن كان في طبعِهِ البلادةُ والغفلةُ حصَّلَ قسطاً من العلومِ في بلادٍ مُتفرقةٍ، ولم يَحْصُلُ له الغوصُ فيها بسبب البلادةِ، وكان قد عَلِمَ أنَّ الاختلافَ في المسائلِ والأصولِ كثيرٌ، فلَمَا دَخَلَ بلدَهُ ـ ولعلَّهُ بخارىٰ ـ تَوجَهَ إليْه النَّاسُ ظانين أنَّهُ تبحرَ في العلومِ، فشرعوا في

---

(١) (ص٢٠٩).

(٢) في «الكشف» (٢: ١٤٧٥) أَرَّخَ وفاتَهُ سنة (٥٣٨هـ).

الاستفادةِ والاستفتاءِ منه، فتحيرَ الرَّجل والتزمَ لنجاتِهِ من المهالكِ في كلِّ ما يُسألَ عنه أن يقولَ: فيه اختلافٌ فقومٌ من العلماءِ قالوا كذا وقومٌ قالوا كذا، ومرَّ علىٰ هذه الطَّريقةِ قَدَرٌ من الزَّمانِ حَتَّىٰ سُئِلَ عن توحيدِ الواجبِ تعالىٰ: ما تقولُ فيه؟ فأجابَ ـ حَسَب عادتِهِ القديمةِ ـ أن فيه قولينِ للعلماء، فانكشفَ حالهُ علىٰ النَّاس، فكفَّرُوهُ وحبسوهُ وأخرجوهُ وهجروه.

فهذه الكلمةُ المعتادة: هكذا في «كشف الظنون» تُشابِهُ كلمةَ ذلك البليد: فيه اختلاف، وأظنُّ أنَّهُ لو وُجِدَ في «كشف الظنون» أن السَّماء تحتنا، وأن الله عزَّ جلاله شريكاً، ونحو ذلك من الخرافاتِ، لنقلَهُ صاحب «الإتحاف»، و«الإكسير» من غير مبالاةٍ، فإن تعقبَهُ رجلٌ يقولُ في جوابهِ هكذا في «كشف الظنون» أنا ناقلٌ عنه!

قُلْتُ في «التَّعليقات السنية» عند ذِكْرِ يُوسُفَ بنِ عبدِ اللهِ الزَّيْلَعيّ عند ذِكْر أنَّ له تَخريجاً لأحاديثِ «الكشافِ» لخَّصَهُ ابنُ حَجَرٍ: قال بعضُ أفاضلِ عصرِنا في «الإكسير في أصول التفسير» عند ذكرِ «الكشَّاف» ما مُعرَّبه: إن تخريجَ أحاديثِ «الكشافِ» للإمام المحدِّثِ جمالِ الدِّين عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ الزَّيْلعيّ ولخَّصَ فيه كتابَ الحافظِ الكبيرِ ابنِ حَجَرٍ العَسْقَلانيّ المُسمّىٰ بـ «الكاف الشاف في تَخريج أحاديث الكشاف»، وقال: استوعبَ ابنُ حَجَرٍ ما فيه مِن الأحاديثِ المرفوعةِ فأكثرَ من تبيين طرقها[1] وتسمية[2] مُخرِّجيها علىٰ نمطِ ما في أحاديث «الهداية»، لكنه فاته كثيرٌ من الأحاديثِ المرفوعةِ التي يذكرها الزَّمَخْشَريّ بطريقِ الإشارةِ، ولم يتعرضْ غالباً للآثار الموقوفة. انتهىٰ كلامه بتعريبه.

---

(١) وقع في الأصل: «طرقهما»، والتصويب من «التعليقات السنية».

(٢) وقع في الأصل: «عن»، والتصويب من «التعليقات».

ولا يَخفَىٰ علىٰ من له نظرٌ في «كشف الظنون» أنَّ هذا خطأٌ فاحشٌ! فإنَّ مفادَهُ أنَّ تخريجَ الزَّيْلَعيّ مُلخَّصٌ من تخريجِ العَسْقَلانيّ وليس كذلك، بل الأمرُ بالعكسِ. . . إلخ[١].

قال في «شفاء العي»: لا شكَّ أنَّ هذا التَّقديمَ والتَّأخيرَ من سهو النَّاسخ لا من أغلاطِ صاحب «الإكسير»، والدليلُ عليه أمران:

الأوَّل: أن صاحب «الإكسير» له نظرٌ علىٰ «كشف الظنون»؛ فمخالفتُهُ بلا وجه بعيدٌ كلَّ البعدِ.

أقولُ: هذا الدليلُ من العجائبِ، فإنَّ صاحبَ «الإكسير» كثيراً ما يُخالفُ صاحبَ «الكشف» أيضاً، بل قد يكون ما في «الكشف» صحيحاً وصاحبُ «الإكسير» يتركه ويَختارُ ما هو غلطٌ صريحاً.

ألا ترىٰ إلىٰ أنَّهُ أرّخَ صاحبُ «الإكسير» عند ذِكرِ «أسماءِ رجال الكتب الستة» في كتابهِ «الإتحاف» وفاةَ ابنُ المُلَقِّن سنةَ أربعٍ وأربعمئة! والموجودُ في «الكشف» هناك[٢] سنةُ أربعٍ وثمانمئة، وهو الصحيح[٣].

وأرّخَ وفاةَ القُضَاعي في «الإتحاف» أيْضاً عند ذِكْرِ «أماليه» سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وثلاثمئة، والموجودُ في «الكشفِ» هناك[٤] سنة أربعٍ وخمسينَ وأربعمئة.

---

(١) في «التعليقات السنية» (ص٢٢٩).

(٢) أي عند ذكر «أسماء رجال الكتب الستة» لابن المُلَقِن في «الكشف» (١ : ٨٨).

(٣) أَرّخَ وفاتَهُ صَاحِبَ «الكشف» سنة (٨٠٤هـ)، عند ذكر «أخبار قضاة مصر» (١ : ٢٩)، و«التذكرة في علوم الحَدِيث» (١ : ٣٩٢)، و«تلخيص الوقوف على الموقوف» (١ : ٤٧٩)، وغيرها.

(٤) أي عند ذكر «أمالي القضاعي في الحديث» في الكشف (١ : ١٦٥)، وكذلك عند «الإنباه في الحَديث» (١ : ١٧٢)، و«خطط مصر» (١ : ٧١٥)، و«درة الواعظين وذخر العابدين» (١ : ٧٥٤) وغيرها.

وأَرَّخَ وفاةَ ابنِ عساكرَ عند ذِكْرِ «تاريخ دمشق» سنةَ إحدىٰ وسبعينَ وسبعمئة! مع أنَّ الموجودَ في «الكشف» هناك[١] سنةُ إحدىٰ وسبعينَ وخمسمئةٍ، وهو الصحيحُ[٢].

وأَرَّخَ وفاةَ ابنِ قُطْلُوبُغَا عند ذِكْرِ «تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الإحياء» سنةَ تسعٍ وتسعينَ وثمانمئةٍ، مع أنَّ المذكورَ في «الكشفِ» عندَ ذِكْرِ «الإحياء»[٣] سنةَ تسعٍ وسبعينَ، وهو الصحيح[٤].

وأَرَّخَ عند ذِكْرِ «التَّعديل والتَّجريح» للباجي وفاتَهُ سنةَ أربعٍ وسبعينَ وسبعمئةٍ، مع أنَّ الموجودَ في «الكشف» هناك[٥] سنةَ أربعٍ وسبعينَ وأربعمئةٍ، وهو الصَّحيحُ[٦].

وأَرَّخَ وفاةَ ابنِ الجوزي عند ذِكْرِ «التَّحقيق» سنةَ تسعٍ وتسعينَ وخمسمئةٍ مع أن المذكورَ في «الكشف» هناك[٧] سنةَ سبعٍ وتسعينَ.

---

(١) أي عند ذكر «تاريخ دمشق» في «الكشف» (١ : ٢٩٤).

(٢) أَرَّخَ وفاتَهُ صَاحِب «الكشف» سنة (٥٧١هـ) عند ذِكْرِ «الأربعين» (١ : ٥٤) و«أمالي ابن عساكر في الحَدِيث» (١ : ١٦٢)، و«تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط» (١ : ٣٤٠).

(٣) «الكشف» (١ : ٢٣).

(٤) أَرَّخَهُ صاحب «الكشف» سنة (٨٧٩هـ) عند ذكر «الأسوس في كيفية الجلوس» (١ : ٩١)، و«تبصرة الناقد في كيد الحاسد» (١ : ٣٣٨)، و«الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شَيْبَة علىٰ أبي حَنِيْفَة» (١ : ١٢)، وغيرها.

(٥) أي عند ذكر «التعديل والتجريح فيمن روىٰ عنه البخاري في الصحيح» في «الكشف» (١ : ٤١٩).

(٦) أَرَّخَ وفاته صاحبُ «الكشف» سنةَ (٤٧٤هـ) عند ذكر «إحكام الفصول في أحكام الأصول» (١ : ١٩) و«الموطأ» (٢ : ١٩٠٧).

(٧) أي عند ذكر «التحقيق في أحاديث الخلاف» في «الكشف» (١ : ٣٧٩)، وكذلك عند ذِكْرِ «أحكام الأشعار بأحكام الأشعار» (١ : ١٧)، و«أخبار البرامكة» (١ : ٢٦)، و«أعمار الأعيان» (١ : ١٢٨)، وغيرِها.

وأرَّخَ وفاةَ الصَّغاني عند ذِكْرِ «درِّ السحابة» سنةَ خمسٍ وستمئةٍ مع أن المذكورَ في «الكشف» هناك[١] سنةَ خمسينَ.

وذَكَرَ عند ذِكْرِ «فرائد القلائد في تخريج أحاديثِ شرح العقائد» لعليّ القاري: أنَّهُ أتمَّهُ عامَ ثمانٍ وخمسينَ وألفٍ مع أنَّ المذكورَ في «الكشفِ» عندَ ذِكْرِ «العقائدِ النَّسفية» أنَّهُ ماتَ سنةَ أربعَ عشرةَ وألفٍ[٢].

وأَرَّخَ وفاةَ المارديني عندَ ذِكْرِ «المختلف والمؤتلف» له سنةَ خمسٍ وسبعمئةٍ مع أنَّ المذكورَ في «الكشف» هناك[٣] سنةُ خمسينَ، وهو الصَّحيحُ[٤].

وأَرَّخَ وفاةَ الخَطَّابي في «الحطة»[٥] عند ذِكْرِ شُرَّاح «صحيح البُخَاريّ» سنةَ ستٍّ وثلاثمئة مع أنَّ المذكورَ في «الكشفِ» هناك سنةُ ثمانٍ[٦]، وكلٌّ منهما غلطٌ[٧].

وأَرَّخَ وفاةَ المارديني عند ذِكْرِ «بهجة الأريبِ» في «الإكسير» سنةَ خمسٍ وسبعمئةٍ مع أن المذكورَ في «الكشف» عند ذِكْرِهِ[٨] سنةَ خمسينَ، وهو الصَّحيحُ.

---

(١) أي عند ذكر «در السحابة في وفيات الصَّحابة» في «الكشف» (١ : ٧٣)، لكن المذكور أنَّهُ توفِّي سنة (٦٠٥هـ)، وكذا عند ذكر «نقعة الصديان» (١ : ٢٥١)، ويمكن أن يكون هذا الاختلاف راجع إلىٰ اختلاف الطبعات.

(٢) «الكشف» (٢ : ١١٤٥).

(٣) أي عند ذكر «المختلف والمؤتلف في مشتبه أسماء الرجال» في «الكشف» (٢ : ١٦٣٧).

(٤) أَرَّخَهُ صاحبُ «الكشف» سنةَ (٧٥٠هـ) عند ذِكْر «المنتخب في الحَدِيث» (٢ : ١٨٤٩)، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين» (٢ : ١٦١٤).

(٥) (ص١٨٤).

(٦) أي سنة (٣٣٨هـ) كذا أَرَّخَ وفاته صاحب «الكشف» (١ : ٥٤١).

(٧) والصحيح أن وفاته كانت سنة (٣٨٨هـ).

(٨) أي «بهجة الأريب مِمَّا في كتاب الله العزيز من الغريب» في «الكشف» (١ : ٢٥٦).

هذه[1] نُبَذٌ من ذِكْرِ مُخالفاتِهِ في «الكشف»، ولو طُولِع «كشف الظنون» بكلِّهِ، وطُبِّقَ معه ما في تصانيفِ صاحب «الإكسير» بجلِّهِ لوُجِدَ اختلافٌ كثيرٌ يتعجَبُ منه البصيرُ.

فَظَهرَ أن مُخالفتَهُ لـ«كشف الظنون» بلا وجهٍ ليس بعيداً كلَّ البعدِ، بل هو من عاداتِهِ الشَّائعةِ يُوافقُ «الكشف» فيما هو غلَطٌ صريحاً، ويُخالفه فيما يكون صحيحاً.

ثُمَّ قال: الثَّاني: أنَّ صاحبَ «الإكسير» قد كَتَبَ في «إتحاف النُّبلاءِ» مُخالفاً لهذا وموافقاً «للكشف».

أقولُ: هذا أعجبُ من الأوَّلِ، فإنَّ مجردَ ذِكْرِهِ في «الإتحاف» مُوافقاً «للكشف» كيف يكونُ دليلاً لكونِ ما في «الإكسير» من غلطِ النَّاسِخ؟! فلقائلٍ أن يقولَ: كلُّ ما ذَكَرَهُ في «الإتحاف» عنده من غلطِ النَّاسِخِ؛ لكونِهِ ذَكَرَهُ في «الإكسير» مُخالفاً له ومخالفاً «للكشف»: ومُخالفتُهُ له عادةٌ مطَّرِدَةٌ له!!

قُلْتُ في «التَّعليقات» عند ذِكْرِ الخلافِ في تسميةِ «الزَّيْلَعيّ» وأنَّ الصَّحيحَ في اسمه عبد الله: وقد وَقَعَ مثلُ هذا الخلافِ تبعاً لصاحبِ «الكشفِ» عن بعضِ أفاضلِ عصرنا في «إتحاف النُّبلاء» حيثُ قال في حرفِ التَّاءِ: «تخريج أحاديث الهداية» للشيخ جمال الدِّين يُوسُفَ الزَّيْلَعيّ، المتوفَّىٰ سنةَ اثنتين وستينَ وسبعمئةٍ، واسمُهُ «نصب الرَّاية».

ثُمَّ قال في صفحةٍ أخرى: «تخريج أحاديث الكشاف» للإمامِ المحدِّث جمال الدِّين عبد الله بن يُوسُفَ الزَّيْلَعيّ[2].

---

(١) في الأصل: «هذا».

(٢) في «التعليقات السنية» (ص٢٢٩).

قال في «شفاء العي»: جوابُهُ أوّلاً: أنَّ صاحبَ «الإتحافِ» ناقلٌ عن «الكشفِ»، والنَّاقلُ ليس من الدَّعوىٰ في شيء حتَّىٰ يردَ عليه إيرادٌ، وقد أشارَ إليه في ديباجةِ «النُّبلاءِ» حيث قال: وأين مقصود أوَّل أست كه بشيتر استمداد وارن ازكشف الظنون رفته.

أقولُ: هذا ليس من النَّقلِ في شيءٍ، فإنَّ إظهارَ أنَّهُ من الغير عند ذِكْرِهِ مَفقودٌ، والناقلُ إنَّمَا لا يَرِدُ عليه الإيرادُ إذا لم يلتزم الصِّحَّةَ فنقلَ كُلَّ ما وَجَدَ علىٰ سبيلِ الحكايةِ المُجرَّدَةِ من دُونِ تَنْقيدٍ، وأمَّا إذا التزمَ فهو مؤاخَذٌ، وما أشارَ إليه في ديباجةِ «الإتحاف» لا يُغني شيئاً، فإنَّ مَفادَهُ أنَّ أكثرَ ما فيه مأخوذٌ من «الكشفِ»، فكلُّ موضعٍ ما لم يُصرِّحْ فيه أنَّهُ من «الكشف» مُحتَمِلٌ لأن يكونَ منه أو يكونَ من البعضِ الآخرِ، فيؤاخذُ به لا محالةَ، وإن كان في نفس الأمرِ أَخَذَهَ منه، مع أنَّ نَقْلَ قولين مُتخالفينِ في صفحتينِ مُتقاربتين مع الغفلةِ عن تناقُضِهِما بعيدٌ عن شأنِ العلماءِ، لا سيما لمن يدَّعي الهدايةَ والاهتداءَ.

ثُمَّ قال: وثانياً: أنَّ أكابرَ العلماءِ مُختلفونَ في تسميته، فالكَفَوي اختار الأوَّل والسّيوطيُّ الثاني، ولَمَّا لم يكنْ مُرجِّحٌ لأحدهما سمَّىٰ صاحبَ «الكشاف» في موضعٍ موافقاً للأوَّلِ وفي آخرَ موافقاً للثَّاني، وهكذا صَنَعَ صاحبُ «الإتحاف»، وأيُّ عائبةٍ[١] فيه؟!

أقولُ: لفظُ «الكشاف» غلطٌ، والصَّحيحُ «الكشفُ»، وَهُمْ وإن اختلفوا في تسميتِهِ لكنَّ المُرجَّحَ هو الثَّاني علىٰ ما أشرتُ إليه في «الفوائد البَهيَّة»، ويؤيده صُنْعُ الحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة»، وكفاكَ به قدوةً حيث ترجمهُ في حرفِ العين، فقال: عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ بنِ

---

(١) في الأصل: «عائبة».

مُحَمَّدِ الزَّيْلَعِيّ الحَنَفِي جمالُ الدِّينِ أبُو مُحَمَّدٍ، اشتغلَ كثيراً، وسَمِعَ من أصحابِ النَّجيبِ، وأخذَ عن الفخرِ الزَّيْلَعِيّ شارح «الكنز» وعن القاضي علاء الدِّين التركماني وغيرُ واحدٍ، لازمَ مُطالعةَ كُتُبِ الحديثِ إلىٰ أن خَرَّجَ أحاديث «الهداية» وأحاديث «الكشاف»، فاستوعبَ ذلك استيعاباً بالغاً، وماتَ بالقاهرةِ في المحرم سنة (٧٦٢هـ)، ذَكَرَ لي شيخُنا العراقي أنَّهُ كان مرافقَهُ في مطالعةِ الكتبِ الحديثيةِ لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها.

فالعراقيُّ لتخريج «أحاديثِ الإحياء»، والأحاديثِ التي يُشيرُ إليها الترمذي في الأبوابِ، والزَّيْلَعِيّ لتخريج أحاديثِ «الهداية»، و«الكشاف»، فكان كلٌّ منهما يُعينُ الآخرَ. انتهىٰ.

وهذا القولُ للحافظِ مُرَجِّحٌ رجحاناً عظيماً لكون اسم الزَّيْلَعي عبدَ الله، بل ليس ما سواه إلا غلطاً، كيف لا وزمانُ الحافظِ قَريبٌ من زمانِ الزَّيْلَعِيّ، وشيخُهُ العراقي والزَّيْلَعِيّ مُتصاحبان، فهو أعلمُ بحالِهِ واسمِهِ ممن جاء بعدَهُ، وذِكْرُ كلٍّ من القولين المختلفين علىٰ حدةٍ علىٰ سبيلِ الجزمِ مِن دونِ إشارةٍ إلىٰ التَّردُّدِ والاختلافِ كَمَا صَدَرَ عن صاحبِ «الكشف» وصاحب «الإتحاف»: ليس من شأنِ العقلاءِ!

ثم هذا التأويلُ من قبيل النُّكاتِ بعد الوقوعِ، وماذا يُفعلُ في الأقوالِ المُتَخَالفةِ فيما ليس فيه للعلماءِ إلا قولٌ واحدٌ علىٰ ما مرَّ ذكره.

ولنمسك عنانَ القلمِ، ونَختِمِ الرَّقم، فخيرُ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ، وكان ذلك في جلساتٍ خفيفةٍ آخرها يوم الخميسِ العاشرِ من شهر الجمادىٰ الثَّانية من شهور السنَّة السَّابعةِ والتِّسعين بعد الألفِ والمئتين من الهجرة علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكىٰ تحية، والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة علىٰ رسولِهِ مُحَمَّدٍ وآلهِ أَجمعين.

الخاتِمَةُ

ولَمَا بَلَغَ الكلامُ إلىٰ هذا المقامِ أحببتُ بإشارةِ بعضِ أربابِ الإنصاف أن أعُودَ إلىٰ ذِكْرِ نُبَذٍ من مسامحاتِ صاحبِ «الإتحاف»، ومُعارضاتِهِ المُوجِبةِ لتَحيُّرِ النَّاظرينَ وسُلوكِهم مسلكَ الاعتساف؛ ليكونَ الختمُ كالبدايةِ، والخاتمةُ كالمقدمةِ، اقتضاءً لِمَا قال الشَّاعر الباهر:

أعِد ذِكْرَ نعمانَ لنا إنَّ ذكرَهُ هو المِسْكُ ما كرّرتَهُ يتضوَّعُ

ولنا إن شاءَ اللهُ مثلُ هذا إن لم يُنقِّحْ تصانيفَه، وأصرَّ علىٰ ما كتبَه، أو عَطَفَ عنانَ خصومتِهِ إلىٰ مَن كشفَ حالَهُ، فلنا عودةٌ[1] ثُمَّ عودَةٌ.

فأقول:

الأوَّلُ

ذَكَرَ في الجزءِ الثَّاني من «أبجدِ العلوم» المسمىٰ بـ«السَّحاب المركوم» عند ذِكْرِ عِلْمِ أصولِ الفقهِ: «إرشاد الفحول» للشَّوْكانيِّ[2]، وأرّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسٍ وخمسينَ ومئتينِ وألفٍ[3].

وهذا مخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ في المقصدِ الأوَّل من «الإتحاف»: أنَّهُ ماتَ سنةَ خمسينَ، ومَن لا يحقِّق حالَ أستاذ أستاذِهِ كيف يُحقِّقُ حالَ غيرِهِ؟!

---

(١) في الأصل: «العودة».

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الشَّوْكاني في الرقمين (١٠، ١١).

(٣) «أبجد العلوم» (٢: ٧٣).

الثَّاني

ذكَرَ فيه عند ذِكْرِ عِلْمِ رجال الحديث تاريخَ ابن كثيرٍ[١] الدِّمَشْقِيّ[٢]، وأنَّ تاريخه انتهىٰ إلىٰ آخر سنةِ ثمانٍ وثلاثينَ وسبعمئةٍ[٣].

وهذا ممَّا يقضِي العجب بالنسبةِ إلىٰ ما ذَكَرَهُ في «الإتحاف» في المقصدِ الأَوَّلِ عند ذِكْرِ «جامع المسانيد» لابنِ كثيرٍ أنَّهُ ماتَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ وستمئةٍ، فإنَّهُ لا يُمكِن أن يتِمَّ تصنيفه بعد مَوتِهِ إلا أن يكون كَمَّلَهُ في برزَخِهِ!

الثَّالِثُ

ذكَرَ فيه عند ذِكْرِ عِلمِ السير «سيرة مُغلطاي» وأنَّهُ لخَّصها قاسم ابن قُطْلُوبُغَا الحَنَفِي، المتوفَّىٰ سنةَ خمسٍ وخمسينَ وثمانمئةٍ[٤].

وهذا مع كونِهِ غيرَ صحيحٍ في نفسِهِ، مُخالفٌ لِمُا ذَكَرَ في المقصدِ الأَوَّل من «الإتحاف» عندَ ذِكْرِ مُخرجي أحاديثَ «الإحياء» أنَّهُ تُوفِّي سنةَ تسعٍ وتسعينَ وثمانمئةٍ[٥]، وقد مرَّ منَّا ذِكْرُهُ في المقدِّمةِ[٦].

الرَّابع

ذكَرَ فيه عند ذِكْرِ الضعفاءِ والمتروكين: علاء الدِّين مُغلطاي بن قليج، وأرَّخَ وفاتَهُ سنةَ اثنتين وستينَ وسبعمئةٍ[٧].

---

(١) المسمَّىٰ «البداية والنهاية» مطبوع في مكتبة المعارف. ط٢. ١٩٧٧م.

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن كثير في الرقمين (٤٢، ٦٢).

(٣) «أبجد العلوم» (٢: ١٣٨)، وعبارة «انتهىٰ تاريخه إلىٰ آخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمئة» غير موجودة في المطبوعة، فيمكن أنَّه استدرك ذلك وحذفت.

(٤) «أبجد العلوم» (٢: ٣٣٢).

(٥) وهو الصواب.

(٦) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن قطلوبغا في الرقمين (٢٥، ٦٣).

(٧) «أبجد العلوم» (٢: ٣٥٢).

وهذا مخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ في المقصدِ الأَوَّل من «الإتحافِ» عند ذِكْرِ شروحِ «صحيحِ البُخَاريّ» أنَّهُ ماتَ سنةَ اثنتينِ وتسعينَ وسبعمئةٍ.

الخامِسُ

ذَكَرَ هناكَ أيضاً[1] علاء الدِّين عَليّ المارديني، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسينَ وسبعمئةٍ[2].

وهو مخالفٌ لِمَا ذَكَرَ في موضعٍ آخرَ على ما مرَّ ذِكْرُهُ في المقدِّمةِ[3] أنَّهُ ماتَ سنةَ خمسٍ!

السَّادِسُ

ذكَرَ فيه عند ذِكْرِ الطِّب النَّبويّ تصنيف الحَافِظ أبي نُعَيْم، أنَّ وفاتَهُ سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ وأربعمئةٍ[4].

وهو مخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ في «الإتحاف» عند ذِكْرِ «حليةِ الأولياء»[5] أنَّهُ ماتَ سنةَ ثلاثينَ.

السَّابعُ

ذَكَرَ الخطَّابيَّ[6] في بحثِ غريبِ الحديثِ، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ ثمانٍ وثمانينَ وثلاثُمئةٍ[7].

---

(١) أي عند علم الضُّعَفَاء والمتروكين في رواة الحَديث من «أبجد العلوم» (٢ : ٣٥٢).

(٢) وهو الصواب.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في المارديني في الرقمين (٦٧، ٨٤).

(٤) «أبجد العلوم» (٢ : ٣٦١).

(٥) مطبوع بتحقيق عبد القادر عطا في دار الكتب العلمية. ط١ . ١٩٩٧م.

(٦) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الخطابي في الرقمين (١٢، ٧٤).

(٧) «أبجد العلوم» (٢ : ٣٩٠)، وهو الصواب.

وهو مُخالفٌ لِمَا مَرَّ منه في موضعٍ آخر علىٰ ما ذَكَرْتُهُ في المقدِّمةِ.

الثَّامِنُ

قال فيه عند ذِكْر علم الفقهِ: اعلم أَنَّ أصولَ الدِّين اثنان لا ثالثَ لهما: الكتابُ والسُّنَّةُ، وما ذَكروهُ من أنّ الأدلةَ أربعةٌ: القرآنُ، والحديثُ، والإجماعُ، والقياسُ، فليس عليه أثارةٌ من عِلْمٍ، وقد أَنْكَرَ إمامُ السُّنَّةِ أحمدُ بنُ حنبلٍ الإجماعَ الذي اصطلحوا عليه اليوم، وأَعْرَضَ سيدُ الطَّائفةِ داود الظَّاهريّ عن كونِ القياسِ حجَّةً شَرعيَّةً، وخلافُ هذين الإمامين نَصٌّ في محلِّ الخلافِ، ولهذا قال بقولهما عِصابةٌ عظيمةٌ من أهلِ الإسلام قديماً وحديثاً إلىٰ زمانِنا هذا، ولم يَرَوا[1] الاجماعَ والقياسَ شيئاً ممَّا ينبغي التَّمسكُ به سيما عند المصادمةِ بنصوصِ التَّنزيلِ وأدلةِ السُّنَّةِ الصَّحيحةِ. . . إلخ[2].

وهذا عجيبٌ كلَّ العَجَب منشأهُ التَّقليدُ الجامدُ لابنِ تَيْميَّةَ وتلامذتِهِ وللظَّاهريَّةِ، مُشتملٌ علىٰ مُغالطاتٍ:

أَمَّا أولاً: فلأنَّهُ ماذا أرادَ بالأصلِ الذي حَصَرَهُ في الكتابِ والسُّنَّةِ، إن أرادَ به مُثبتَ الحكمِ في نفس الأمرِ، فهو ليس إلا الكلامَ النَّفسي القديمَ للباري تعالىٰ لا هذا الكتابُ ولا هذه السُّنَّةُ. وإن أرادَ به مُثبِتَ الحكم بحسب علمنا فيصدُقُ علىٰ الإجماعِ والقياسِ كليهما إن عُمِّمَ العلم، وإن خُصِّصَ بالقطعِ يَدخلُ الإجماعُ دون القياسِ، وإن أرادَ به ما يُرجعُ إليْه يكونُ الأَوَّلُ بالآخرةِ

---

(١) وقع في الأصل: «يردا»، والمثبت من «الأبجد».

(٢) «أبجد العلوم» (٢: ٤٠٥).

إلَيْه، فهو مُنحصرٌ في الكتابِ، فلولا أَمْرُنا فيه بإطاعة الرَّسُولِ، وكونُ إطاعتِهِ موجباً لإطاعةِ ربنا لَمَا وجب[1] علينا اتباع السُّنَّة من حيثُ هي سُنّة، وقد فرغْتُ من هذا البحثِ في «الكلام المبرور» و «السعي المشكور» فمَن شاءَ فليرجع إليهما.

وأمّا ثانياً: فلأنَّ قولهم: أدلةُ الدِّين أربعةٌ ليس ممَّا ليس عليه أثارةٌ من علمٍ، بل لَهُ دلائلُ واضحةٌ، وبراهينٌ شامخةٌ من الكتابِ والسُّنَّةِ، ومَن لمْ يُراجعها أو لم يفهمْها فلا يَتَّهِم إلا نفسَهُ، وقد فَرَغَ من تحقيقهِ علماءُ الأصولِ، وهو كافٍ لِمَن هو من ذوي العقول.

وأمّا ثالثاً: فلأنَّ نسبةَ إنكار الإجماعِ الذي اصطلحوا عليه اليومَ إلىٰ أحمدَ من دون بيانِ ما اصطلحوا عليه مغالطةٌ لا تليقُ بمن له درايةٌ، ولو ثَبتَ إنكارُ أحمدَ الإجماعَ الذي هو من أصول الدينِ، وحجِّيتُهُ ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ السَّلفِ الصَّالحينَ، فلا عبرةَ لإنكارِهِ، **انظر إلىٰ ما قال ولا تنظر إلىٰ مَن قال.**

وأمّا رابعاً: فلأن إعراضَ سيد الطَّائفةِ الظَّاهريَّةِ عن كونِ القياسِ حجَّةً شرعيةً غير مُضر في مَقامِ التَّحقيقِ، فقد رُدَّ إعراضه في كُتُبِ الأئمةِ بوجهٍ أنيقٍ.

وأمّا خامساً: فلأنَّ قولَهُ: وخلافُ هذين الإمامين. . . إلخ، بعيدٌ بمراحلَ عن درجةِ الإنصافِ، فإنَّ اعتبارَ القولِ المردودِ ـ الذي دلَّ علىٰ كونِهِ مَردوداً الكتابُ والسُّنَّةُ ـ اعتسافٌ أيُّ اعتسافٍ.

وأمّا سادِسَاً: فلأنَّ قولَهُ: ولهذا قال بقولِهما عصابةٌ عظيمةٌ. . . إلخ، مِن دون تَصريحِ تلك العصابةِ العظيمةِ جُرأةٌ عظيمة! ونقمةٌ كبيرة!

---

(١) في الأصل: «وجبت».

التَّاسعُ

ذكَرَ في الجزءِ الثَّالثِ من «أبجد العلوم» المسمَّىٰ بـ «الرحيق المختوم» في ترجمةِ ناصرِ المطرزي مؤلف «المُغْرِب» أنَّهُ قرأ علىٰ الزّمخشريّ، وأنَّهُ وُلِدَ سنة (٥٣٨هـ)[١].

وهذا يُقضىٰ منه العجب! فإنَّ وفاةَ الزّمخشريّ علىٰ ما ذَكَرَهُ هو في هذا الكتابِ في صفحةٍ أخرىٰ[٢] سنةَ (٥٣٨هـ)، ونصَّ في موضعٍ آخر علىٰ مامرَّ ذِكْرُهُ في المقدِّمةِ تارةً أنَّ الزّمخشريّ[٣] مات سنة ثمانٍ وثلاثينَ، وتارةً أنَّهُ ماتَ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ، فهل يُعقلُ أن يقرأ المطرزي علىٰ مَن ماتَ في سنة ولادتِهِ أو قبلَهُ.

وقد نصَّ ابن خلكان في «تاريخه»[٤] علىٰ أن المطرزي يُقال لَهُ: خليفةُ الزَّمَخْشَريّ؛ لأنَّهُ وُلِدَ في السّنةِ الَّتِي ماتَ فيها الزَّمَخْشَريّ، وهي سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ.

وهذا الذي صَدَرَ مِن صاحب «الإتحاف» ها هنا أشنعُ مِن جَعْلِهِ السّيوطيّ تلميذاً لابن حَجَرٍ، وقد وَقَعَ مُثْلُ هذا الخطأ عن الكفويِّ، ورددتُ عليه في «الفوائد البَهيَّةِ»[٥].

---

(١) «أبجد العلوم» (٣: ١١).

(٢) في «أبجد العلوم» (٣: ٣٠).

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الزَّمَخْشَري في الأرقام (٢٨، ٦٤، ٨٦)، ورقم (١٠) من الخاتمة.

(٤) (٥: ٣٧٠).

(٥) (ص ٢١٨-٢١٩).

العَاشِرُ

ذكَرَ بُعَيْدَ هذا: أحمد[١] النَّسَفيّ، وأرّخَ وفاتَهُ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمئةٍ، وقال في هذه السَّنةِ ماتَ الزَّمَخْشَريّ[٢] صاحبُ «الكشاف».

وهذا مخالفٌ لما ذكَرَهُ في موضعٍ آخر أنّهُ ماتَ سنةَ ثمانٍ وعشرين.

الحَادي عَشَرَ

ذَكَرَ سيدَ الطائفةِ محيي الدِّين ابنَ عربيّ، صاحبَ «الفصوص»[٣] و«الفتوحات»[٤] عند ذِكْرِ علماءِ الإنشاءِ والأدب[٥]، في ترجمتِهِ نقلًا عن الشَّوكانيّ وغيره كلماتٌ تقشعرُ بالاطلاع عليها جلودُ الذين يخشونَ ربهم، ومثلهُ بعيدٌ عن شأنِ العلماءِ المتدينين، فإنَّ الواجبَ أن يسكتَ عن طعنِ هؤلاء الأكابر، أو يذكرَ مَن مَدحَهُ وأثنىٰ عليه أيضاً، فإنَّ الاكتفاء علىٰ ذِكْرِ معايبِ هؤلاء الكَمَلَةِ دونَ ذِكْرِ المناقبِ خيانةٌ كبيرةٌ في الدِّين، ومَن أرادَ الاطلاعَ علىٰ ردِّ تلك الهفوات التي ذَكَرَها الشَّوْكانيّ وغيرُهُ فلينظرَ تصانيفَ السّيوطيّ[٦] وعبد الوهاب الشَّعْرانيّ[٧] وغيرِهما.

---

(١) في الأصل: «أحمر».

(٢) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في الزَّمَخْشَري في الأرقام (٢٨، ٦٤، ٨٦)، ورقم (٩) من الخاتمة.

(٣) المسمّىٰ «فصوص الحكم»، مطبوعٌ في دار إحياء الكتب العربية. ١٩٦٤م. وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٤) المسمّىٰ «الفتوحات المكية»، مطبوع في دار الكتب العربية. وله غير ما طبعة.

(٥) في «أبجد العلوم» (٣: ٦٢-٦٨) مذكورٌ علمُ الإنشاء والأدب، ولا يوجد في النسخة المطبوعة منه ذِكْرٌ لمحيي الدِّين بن العربي.

(٦) ككتابه «تنبيه الغبي إلىٰ تبرئة ابن عربي»، وهو مطبوع.

(٧) في «الكبريت الأحمر من علوم الشيخ الأكبر»، وهو مطبوع.

الثَّانِي عَشَرَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ علماء التَّواريخ ابنَ كثيرٍ الدِّمَشْقِيّ[١]، وأنَّه وُلِدَ سنة سبعمئةٍ[٢].

وهذا ممّا يقضي العجبَ بالنسبة إلىٰ ما ذَكَرَهُ في المقصد الأوَّل من «الإتحاف» أنَّه ماتَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ وستمئةٍ[٣]، فإنَّ الموتَ قبلَ الولادةِ مُستحيلٌ عقلاً ونقلاً وعُرفاً وعادةً!

الثَّالِثَ عَشَرَ

ذَكَرَ هناكَ[٤] الحافظَ ابنَ حَجَرٍ العَسْقَلانيّ، وأَرَّخَ ولادتَهُ سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ وسبعمئةٍ، وأنَّه تُوفِّي ليلةَ السبتِ المسفرِ صباحُها عن ثامن عشر ذي الحجَّةِ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وثمانمئةٍ، وكان عُمْرُهُ إذ ذاك تسعةً وسبعينَ سنةٍ وأربعة أشهرٍ وعشرةَ أيامٍ.

وفيه خدشةٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ وفاةَ ابنَ حَجَرٍ ليست في تلك السَّنةِ بل في سنةٍ اثنتين وخمسين، نصَّ عليه السّيوطيُّ والسّخاويُّ ومَن بعدهما وقلَّدَهُم في ذلك هذا المؤلف أيضاً في «الإتحاف» وغيره، فيالله من الخطأ الفاحشِ مع التَّعارض!

وثانيهما: أنَّ ولادتَهُ لما كانت سنةَ ثلاثٍ وسبعين وسبعمئة، ووفاتَهُ سنة ثمانٍ وخمسين وثمانمئة، كيف يكون عُمْرُهُ مقدار ما ذَكَرَهُ، فإنَّ الأطفالَ أيضاً

---

(١) ذكر للقنوجي مسامحاتٍ أُخرىٰ في ابن كثير في رقم (٤٢، ٦٢)، ورقم (٢، ١٢) من الخاتمة.

(٢) «أبجد العلوم» (٣: ٨٩).

(٣) الصواب في وفاته سنة (٧٧٤هـ).

(٤) أي عند ذكر علماء التواريخ من «أبجد العلوم» (٣: ٩٥).

فضلًا عن الرِّجال يعلمون أنَّ مجموع ثمانٍ وخمسين الذي هو مقدار حياتِهِ عن المئة التَّاسعةِ وثمانية وعشرين إن وُلِدَ في أول ثلاثٍ وسبعينَ، وأقلَّ منه إن كان بعدَهُ لا يكونَ تسعةً وسبعينَ مع ما ذَكَرَهُ.

وبالجملة فهذه الجملةُ نطقتْ بمهارةِ مؤلف «الأبجد» في الحساب أيضاً فضلًا عن غيره!

الرَّابعَ عَشَرَ

ذكرَ من علماء الفقه الإمامَ أبا حنيفةَ نعمانَ بن ثابتٍ، وأَوْرَدَ في ترجمته كلاماً مختصراً مشتملًا علىٰ معايبَ جليةٍ وخفيةٍ.

وهذا عادتُهُ في تصانيفه، يحطُّ هذا الإمامَ عن قَدْرِه، ويأبىٰ اللهُ إلا أن يُتمَّ نورَهُ، ويا لَلْعَجَبِ من رجلٍ يَتَصدىٰ لجمعِ المُختلطاتِ مِن غيرِ تنقيدٍ، وأخذِ المختلفاتِ من غيرِ تسديدٍ، ويقعُ في تصانيفه أغلاطٌ فاحشةٌ، ومناقضاتٌ فاضحةٌ؛ يتصدّىٰ لذكر معايبِ مثل هذا الإمامِ الذي أثنىٰ عليه المجتهدونَ والسَّلفُ الصَّالحون.

ولعمري طعنُهُ علىٰ أمثال هؤلاء الأجلّةِ هو الذي صارَ باعثاً لإبراز مسامحاتٍ[1] متكاثرة، فإن لكلِّ نار سيماً[2]، والإشارةُ تكفي لصاحبِ العقلِ ولئن لم ينته ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[3]، وقد ذكرنا في المقدِّمة نُبذاً ممّا يتعلقُ بهذا المقام.

---

(١) في الأصل: «مساحان».

(٢) في الأصل: «ميم». و«سيم» معناها قومٌ كما في «لسان العرب» (١٢: ٣١٤). دار صادر. ط٦. ١٩٩٧م.

(٣) من سورة العلق، الآيات (١٥-١٧).

والآن[1] نريدُ أن نستأصلَ جملةَ كَلماتِهِ السَّخيفةِ الواقعة في حقِّ هذا الإمام ذي المناقب الشَّريفة، فاستمع.

قال سلَّمَهُ الله تعالىٰ: أبو حنيفة نُعمانُ بنُ ثابتٍ إمام الحنفية ومُقتدىٰ أصحابِ الرأي[2].

أقولُ: فيه إشارةٌ إلىٰ كونِهِ من أصحاب الرَّأي، فإن أرادَ بالرَّأي العقلُ والفهمُ فهو منقبةٌ شريفةٌ، فإنَّ من لا عقلَ له لا علم له، ولن يتمّ أمرُ المنقول إلا بالعقول.

وإن أرادَ به القياس الذي هو أحدُ الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلىٰ أنَّه يقيسُ فكلُّ أحدٍ من المجتهدين يقيسُ، فإن القياسَ والاجتهاد خصلةٌ جميلةٌ، والحرمانُ عنها مذمةٌ شنيعةٌ، كيف لا وهو من مناصبِ النُّبوة، ومن مراتبِ الصحابة، فمن فازَ من العلماء بملكته فازَ بحقِّ الوراثة، وإن قَصَدَ به أنَّهُ يُقَدِّمُ القياسَ علىٰ الكتاب والسُّنَّة، فهو فريةٌ بلا مريةٌ، كما حقَّقهُ: ابنُ عبد البر، وابن حَجَرٍ، وعبدُ الوهاب الشَّعرانيّ، وغيرُهم في تصانيفهم، ولولا خوفُ الإطالة لأوردتُ عباراتهم.

ثمَّ قال: وُلِدَ سنة (٨٠) من الهجرة كذا ذكره الواقدي والسَّمعاني عن أبي يوسف، وقيل: عام إحدىٰ وستين، والأول أكثرُ وأثبت[3].

أقولُ: نَعَمْ، القولُ الأوَّل ذَهبَ إلَيْه الأكثرُ وهو الأصحُّ، والقول الثَّاني غيرُ مُعْتَبَرٍ، وأياً ما كان فقد لَمَحْتَ بقولكَ معاصرتَه للصَّحابةِ، فإن ذلك العصرَ كان فيه جَمْعٌ من الصَّحابَةِ، فقد ذَكَرَ الحَافِظُ زينُ الدِّين العراقي في «شرح

---

(١) في الأصل: «الآآن».

(٢) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١).

(٣) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١).

ألفيته» وغيرُهُ: أن آخر الصَّحابَةَ موتاً على الإطلاقِ أبُو الطفيل عامرُ بن واثلةَ اللَّيْثِيّ، ماتَ سنةَ مئةٍ من الهجرةِ كذا جَزَمَ به ابنُ الصَّلاحِ، وقيلَ: تُوفِّي سنة اثنتين قالَهُ مصْعَبُ بنُ عبدِ اللهِ، وجَزَمَ ابنُ حِبَّان وابنُ قانع بأنه تُوفِّي سنة سبعٍ، وصحَّح الذّهبيّ سنةَ عشرَ ومئةٍ.

وآخرُ مَن ماتَ بالمدينةِ قيل: السّائبُ بنُ يزيدِ تُوفِّي سنةَ ثمانينَ أو ستٍ وثمانينَ أو ثمانٍ وثمانينَ أو إحدىٰ وتسعينَ علىٰ اختلافِ الأقوال.

وقيل: سهلُ بنُ سعدٍ الأنْصَاريّ، ماتَ سنةَ ثمان وثمانينَ أو إحدىٰ وتسعينَ علىٰ الاختلاف.

وقيل: جابرُ بنُ عبدِ الله تُوفِّي سنةَ اثنتينِ وسبعينَ أو ثلاثٍ أو أربعٍ أوْ سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ علىٰ الاختلاف.

وقيل: مَحْمُودُ بنُ الرَّبيع تُوفِّي سنةَ تسعٍ وتسعينَ.

وقيل: مَحْمُودُ بنُ لبيد تُوفِّي في سنةِ ستٍ وتسعينَ أو خمسٍ وتسعينَ.

وآخرُ مَن ماتَ بمكةَ قيل: جابر، والمشهورُ وفاتهُ بالمدينةِ.

وقيلَ: عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ تُوفِّي سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ، أو أربعٍ.

[و][1]آخر مَن ماتَ بالبصرةِ أَنَس سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ أو مئة أو إحدىٰ ومئة أو تسعينَ علىٰ الاختلافِ.

وآخرُ مَن ماتَ منهم بالكوفةِ عبدُ اللهُ بنُ أبي أَوفىٰ، وقيل أبُو جحيفة، والأوَّلُ أصحُّ، فإن أبَا جحيفة تُوفِّي سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ، وقيل: ابن سبعينَ وبقي ابن أبي أوفىٰ إلىٰ سنةِ ستٍ أو سبعٍ أو ثمان وثمانينَ.

وعمرو بن حريث أيضاً مات بالكوفةِ سنةَ خمسٍ وثمانينَ أو سنةَ ثمانٍ وتسعينَ، وحينئذٍ يكون هو الآخر.

---

(١) غير موجودة في الأصل.

وآخرُ مَن ماتَ منهم بالشَّامِ عبدُ اللهِ بنُ المازني سنةَ ثمان وثمانينَ أو ستٍ وتسعينَ.

وآخرُ مَن ماتَ بدمشقَ واثلةُ بن الأسقع سنةَ خمسٍ وثمانينَ أو ثلاثٍ أو ستٍ.

وآخرُ مَن ماتَ بمصرَ عبدُ الله بنُ الحَارث بنِ جَزْءٍ سنةَ ستٍ وثمانينَ أو خمسٍ أو سبعٍ أو ثمانٍ أوْ تسعٍ، وفي المقامِ تفصيلٌ ليس هذا[1] موضعه، وليطلبْ من رسالتي «تبصرةُ البصائرِ في معرفةِ الأواخر»، وفقنا الله لختمِهِ كَمَا وفقنا[2] لبدئه.

وبالجملة فكونُ الإمَامِ معاصراً للصَّحابةِ قطعيٌّ لا يُنكرهُ إلا غبيٌّ أو غويّ، فَظَهَرَ أنَّ الحَنَفيَّة ليسوا بمتفردينَ بإثباتِ المعاصرةِ، بل غيرُهم مِن حملةِ الشَّريعةِ مؤمنونَ بالمعاصرةِ، فما وَجْهُ تخصيصها بهم فيما يأتي بعد هذه الجملة.

ثُمَّ قال: لم ير أحداً من الصَّحَابَةِ باتفاقِ أهلِ الحديثِ، وإن كان عاصرَ بعضَهم على رأي الحَنَفِيَّة[3].

أقولُ: أليس ابنُ سعدٍ والذّهبيّ عندَكم من المحدِّثينَ وهما قد أقرا برؤيته لبعضِ الصَّحَابَةِ باليقين، انظرْ إلىٰ قولِ الذّهبيّ في «تذكرةِ الحفاظِ» في ترجمتهِ: مَولِدِهِ سنةَ ثمانينَ رأىٰ أنسَ بنَ مالكٍ غير مرَّةٍ لَمَا قدمَ عليهم الكوفة، رواه[4] ابنُ سعدٍ عن سيف بن جابر أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَنِيْفَةَ يقوله. انتهىٰ[5].

---

(١) في الأصل: «هذه».

(٢) في الأصل: «رفقنا».

(٣) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١).

(٤) في الأصل: «وزاد»، والمثبت من «التذكرة».

(٥) «تذكرة الحُفَّاظ» (١: ١٦٨) للذهبي. دار الكتب العلمية ١٣٧٤هـ

وإلىٰ قولِهِ في «الكاشف»: رأىٰ أنساً رَضِيَ الله عَنْهُ. انتهىٰ[١].

أليس الخطيبُ والنّوويُّ من المحدِّثين؟ وهما قد نصَّا علىٰ كونِهِ من التَّابعين انظر إلىٰ قول النَّووي في «تهذيب الأسماء واللغات».

قال الخطيب البغدادي في «التاريخ»: هو أبُو حَنيفَةَ التَّيْمِيّ فقيهُ أهل العراق رأىٰ أنسَ بنَ مالكٍ. . إلخ[٢].

أليس الدَّارَقُطْنِيّ وابنُ الجَوْزي مِن أربابِ الحديثِ وهما أيْضاً صرحا وأقرا بهذا الحديثِ، قال ابنُ الجَوْزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهيةِ» في باب الكفالة برزق المتفقه قال الدَّارَقُطْنِيّ: لم يسمعْ أبُو حنيفةَ أحداً من الصحابةِ وإنَّما رأىٰ أنسَ بنَ مالكٍ بعينه. انتهىٰ.

ومثلُهُ نَقَلَهُ السّيوطيّ في «تبييض الصَّحيفة بمناقبِ أبي حَنيفَةَ» عن حمزةَ السَّهمي أنَّهُ سَمِعَ الدَّارقُطْنِيّ يقوله[٣].

أليس الوليّ العراقي والحافظُ ابنُ حَجَرِ العَسْقَلانيّ مِن أجلَّة المحدِّثين؟ وقد نقل السّيوطيّ قولهما في هذا البابِ: أنهما صرَّحا بكونِهِ من التَّابعينَ، وهذه عبارتُهُ:

قد وَقفتُ علىٰ فُتيا رُفعتْ إلىٰ الشَّيْخ وليِّ الدِّين العراقي: هل روىٰ أبو حنيفةَ عن أحدٍ من الصَّحَابَة؟ وهل يُعدُّ في التَّابعين؟

فأجابَ بما نصُّهُ: لم تصحَّ له روايةٌ عَن أحدٍ من الصَّحَابَة، وقد رأىٰ أنسَ ابنَ مالكٍ، فمن يكتفي بمجردِ رؤية الصَّحابي يَجعَلُهُ تابعياً.

---

(١) «الكاشف في معرفة من له رِوَايَة في الكتب الستة» (٢: ٣٢٢) للذهبي. دار القِبلَة للثقافة ١٩٩٢م. جدة.

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣: ٣٢٣) للخطيب. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٣) «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» (ص٢٩٦) للسيوطي. مطبوعة ضمن الرسائل التسعة. دار إحياء العلوم. بيروت.

وَرُفِعَ هذا السؤال إلىٰ الحافظِ ابن حَجَرٍ فأجابَ بما نصَّهُ: أدركَ أبُو حَنِيفَةَ جماعة من الصَّحابةِ؛ لأنَّهُ وُلِدَ بالكوفةِ سنةَ ثمانينَ وبها يومئذٍ عبد الله بن أبي أوفىٰ فإنَّهُ ماتَ بعد ذلك[١]، وبالبصرةِ يومئذٍ أنس، وقد أوردَ ابنُ سعدٍ بسندٍ لا بأس به أن أبَا حَنِيْفَةَ رأى أنساً، وكان غيرُ هذين مِن الصَّحَابَة بعدَّةٍ من البلادِ أحياء، وقد جمعَ[٢] بعضُهم جزءاً فيما وَرَدَ من روايةِ أبي حَنِيْفَةَ عن الصَّحَابَةِ، ولكن لا يخلو إسنادُهُ من ضعفٍ، والمعتمدُ علىٰ إدراكِهِ ما تقدّم من رؤيتِهِ لبعضِ الصَّحَابَة [علىٰ] ما أوردَهُ ابنُ سعدٍ في «الطبقات»، فهو بهذا الاعتبار من التَّابعينَ، ولم يثبتْ ذلك لأحدٍ من أئمةِ الأمصارِ المعاصرينَ له، كالأوزاعي بالشَّام، والحمّادَين بالبصرةِ، والثّوري بالكوفةِ، ومُسْلم بن خالد الزنجي بمكةَ، والليث بن سعدٍ بمصرَ. انتهىٰ[٣].

فقد ثَبَتَ أن جمعاً من المحدِّثين أقرُّوا برؤيته للصحابةِ وتابعيّتهِ، وكذا صَرَّحَ به غيرُهم ممن ذكرناهم سابقاً، وأوردنا عباراتِهم في «إقامة الحجّة علىٰ أن الإكثارَ في التَّعبدِ ليس ببدعة»[٤].

وبهذا ظَهَرَ أن ما لهج كثيرٌ من منكري تابعيّته بأنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ عدَّهُ في «التَّقريب» من الطبقةِ السَّادسة[٥] الذِينَ لم يحصلْ لهم التلاقي بأحدٍ من الصَّحَابَةِ، ليس كما ينبغي؛ فإنَّ كلامَهُ في «التَّقريبِ» ليس بأحقِ بالأخذِ من

---

(١) ساقطةٌ من الأصل كلمة «بالاتفاق»، وهي موجودة في «تبييض الصحيفة» (ص٢٩٧).

(٢) الأصل «سَمِعَ»، والمثبت من «تبييض الصحيفة».

(٣) من «تبييض الصحيفة» (٢٩٠-٢٩٧).

(٤) (ص٨٣-٨٩) للإمام اللَّكْنَوِيّ. تحقيق: الشيخ عَبْد الفتاح أبُو غدة رحمه الله تعالىٰ. مكتب المطبوعات الإسلامية. ١٩٦٦م.

(٥) «تقريب التهذيب» (٤٩٤) لابن حَجَر، قال عنه: فقيه مشهور من السادسة، مات سنة خمسين علىٰ الصَّحيح، وله سبعون سنة. تحقيق: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ١٩٩٦م.

كلامِهِ في جوابِ السُّؤال الذي نقلَهُ السَيوطيّ، فما الذي جعَلَ كلامَهُ في «التَّقريب» مرجَّحاً وكلامَهُ الآخر غير مرضي إلا أن يكون سوءَ الفهمِ أو كتمانَ الصَّوابِ، وهو لا يَليقُ بأُولي الألبابِ.

وقد تَقرَّرَ أن العالمَ إذا صدرَ منه كلامان مختلفانِ فأحقُّهما ما وافقَ فيه غيرَهُ مِن الأجلّةِ، ودلّتْ عليه الأدلةُ، وهذا يَقتضي أن يُرجَّحَ كَلامُهُ في غير «التَّقريب» لكونِهِ مُوافقاً لجمعٍ من الأجلةِ.

ولعلَّكَ تفطنتَ من ها هنا أن قولَ طاهر الفتَّني في «مَجمع البحار» في ترجمةِ أبي حنيفة: كانَ في أيامِهِ أربعةٌ من الصَّحَابة: أنسٌ، وعبدُ اللهِ بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل. ولم يلقَ أحداً منهم ولا أخذَ عنه، وأصحابُهُ يقولونَ إنَّهُ لقي جماعةً من الصَّحَابةِ وروَىٰ عنهم، ولا يَثبتُ ذلك عند أهلِ النَّقلِ. انتهىٰ، غيرُ لائقٍ لأن يُلتفتَ إلَيْه فضلاً عن أن يُحتجَّ به.

ثُمَّ قال: وبالغ في «مدينة العلوم» في إثباتِ اللقاءِ والرِّوايةِ عن بعضهم وليس كما ينبغي[1].

أقولُ: صاحبُ «المدينة» بسطَ الكلامَ في إمكانِ الرؤية وإثباتِ المعاصرةِ والملاقاة، وهو مصيبٌ في ذلك علىٰ ما فصّلنا ذلك، وعبارتُهُ: هكذا قد اتفق المحدِّثون علىٰ أنّ أربعةً من الصَّحابةِ كانوا علىٰ عَهدِ الإمَام أبي حَنِيْفَةَ في الحياةِ وإن اختلفوا في روايته عنهم:

منهم: أنس وهو آخرُ مَن ماتَ من الصَّحَابَة بالبصرة، تُوفِّي سنةَ إحدىٰ أو ثلاثٍ وتسعينَ، فيكون الإمَامُ يومَ وفاتِهِ ابنَ ثلاثٍ أو إحدىٰ عشرةَ.

ومنهم: عَبْدُ اللهِ بن أبي أوفىٰ وهو آخرُ من ماتَ من الصَّحَابَةِ بالكوفة، تُوفِّي بها سنةَ ستٍ أو سبعٍ وثمانينَ، فلا يكون الإمَامُ وقت ولادتِهِ أقلَّ مِن

---

(١) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١-١٢٢).

خمسِ سنين[1]، وهو سنُّ السماع عند المحدِّثين؛ لأنهم قبلوا روايةَ محمود ابن الربيع عن النبي صلَّىٰ اللهُ عليه وسلَّم حيث قال: عقلتُ منه مجَّةً مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين.

ومن غرائبِ هذا الباب ما رُوي عن إبْرَاهيمَ بن سَعِيد الجوهري قال: رأيتُ صبياً ابنَ أربعِ سنين حُمِلَ إلىٰ المأمونِ، وقد قرأ القُرْآنَ غير أنَّهُ إذَا جاعَ بكى، وعن القاضي أبي مُحَمَّد الأصفهاني قال: حفظتُ القُرْآنَ وأنا ابنُ خمسِ سنين.

ومنهم: سهلٌ بن سعد السَّاعدي، ماتَ بالمدينة سنةَ إحدىٰ وتسعين أو ثمانٍ وثمانينَ، وهو آخرُ من ماتَ بالمدينة، والإمامُ مالكٍ أدركَ زمانه وإن لم يروِ عنه.

ومنهم: أبو الطفيل، ماتَ بمكةَ سنةَ اثنتين ومئة، وهو آخرُ مَن مات في جميعِ الأرضِ مِن الصَّحَابَةِ، والإمامُ أدركَ زمانه لا محالةَ، وقال بعضُ المحدِّثين: إنَّهُ لم يره، وأصحابُ المناقب ذكروا بأسانيدهم أنَّه رآه، وقد ثَبتَ أنَّه بالإمكان ثابتٌ، والنّاقلُ عدلٌ، والمُثْبِتُ أَوْلىٰ من النَّافي.

وهؤلاء الذين ذَكَرناهم الذين غَلَبَ الظَّنُّ على أن الإمَامَ لقيهم، وتحقَّق أنَّهُ أدركَ زمانهم.

وهاهنا رجالٌ شكَّ القوم في أنَّ الإمَامَ أدركَ زمانَهم:

منهم: مَعْقِلُ بنُ يَسَار، لأنَّ معقلًا تُوفِّي بالبصرةِ سنةَ سبعٍ وستينَ أو سبعينَ، وولادة الإمَامِ سنةَ ثمانينَ، اللهم إلّا علىٰ قولَ مَن قال: إنَّ الإمَام وُلِدَ سنةَ إحدىٰ وستينَ.

ومنهم: جابر بنُ عبدِ اللهِ، فإنَّهُ ماتَ بالمدينةِ سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وسبعينَ.

---

(١) في الأصل: «سنة».

ومنهم: عبدُ الله بنُ أنيسَ قيل: لقيه وروىٰ عنه، إلا أن فيه إشكالاً؛ إذ قد أَجْمَعَ أهلُ التَّاريخ أنَّهُ مات بالمدينةِ سنةَ أربعٍ وخمسينَ قبل ولادةِ الإمَام.

ومنهم: عَائِشَةُ بنتُ عجر، قيل: لقيها الإمَامُ ورَوَىٰ عنها. . . إلخ.

ثم قال: قال ـ أي صَاحِب «المدينة» ـ: وقد ثَبتَ بهذا التَّفصيلِ أنَّ الإمَام من التابعين، وإن أنكرَ أصحابُ الحَديث كونه منهم، إذ الظَّاهِرُ أنَّ أصحابَهُ أعرفُ بِحالِهِ منهم. انتهىٰ[١].

وفيه نظرٌ واضحٌ؛ لأنَّ معرفةَ أَهلِ الحديثِ بوفيات الصحابةِ وأحوالِ التَّابعين أكثرُ مِنْ مَعرِفَة أصحابِ الرَّأي[٢].

أقولُ: فثبتَ المطلوبُ؛ لأنَّ أهلَ الحديثِ أيْضاً صَرَّحُوا بالمعاصرة والرؤية.

ثُمَّ قال: وقولهم: إن المثبتَ أولىٰ من النَّافي تعليلٌ لا تعويلَ عليه[٣].

أقولُ: هذا عجيبٌ جداًا فإنَّ المسألةَ بدلائِلها وتفاريعها مبسوطةٌ في كُتُبِ الأصول، ومشيَّدةٌ بالمعقولِ والمنقولِ، وقد استَنَدَ بها المحدِّثون أيْضاً في كثيرٍ من مباحثهم وإثبات مطالبهم، ولولا اعتبارُها لاضمحلَّ انتظامُ الشَّريعة في أكثر مباحثها، وبها استندَ البُخاريّ في رسالته في «رفع اليدين»، إن شئتَ فطالعها.

ثُمَّ قال: ولا عبرةَ بكثرةِ مشايخه بالنسبةِ إلىٰ مشايخ الشَّافعي؛ لأنَّ الاعتبار بالثِّقةِ دون كثرةِ المشيخة، وقد ضعَّفَ المحدِّثون أبَا حَنِيفَةَ

---

(١) انتهىٰ كلام صاحب «مدينة العلوم» كما في «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٢) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٣) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

في الحديثِ، وهو كذلك، كما يَظْهَرُ من الرّجوعِ إلى فقه مذهبِ هذا الإمَام، وتصرفاتهِ في الكلام، والإنصافُ خير الأوصاف[١].

أقول: فأنشدكَ بالله وأسألكَ بالإنصاف الذي تقول إنَّهُ خيرُ الأوصاف: أليس تَقَرَّرَ في مَقرِّهِ أنّ بعضَ الجروحِ عليه مبهَمةٌ، والجَرحُ المبهمُ غير مَقبولٍ[٢] عندَ الكَمَلَة، لا سيما في حقِّ مَن تُحُقِّقَت عدالتُهُ، وثَبَتَتْ إمامتُهُ[٣]، أليس أنَّ بعضَ الجروحِ عليه صادرٌ من أقرانِهِ، وقولُ الأقرانِ بعضهم في بعضِهم غيرُ مقبول؟!

أَوَلا تعلم أنَّ كثيراً ممن جَرَحَهُ مجروحٌ في نفسِهِ، فجرحُهُ مردودٌ عليه؟!

أما علتَ أَنَّ كثيراً من الثّقاتِ وثّقوه أَيْضاً وأجابوا عن جُروحِهِ مُفَصَّلاً، أما طالعْتَ كُتُبَ ابنِ عبد البر[٤]، والسيوطي[٥]، والسّبكيّ، وابن حَجَرِ الْمَكّيّ[٦]،

---

(١) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٢) وزيادة التفصيل في عدم قبول الجرح المبهم، يُراجعُ «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» (ص٧٩- ١٠٩) للمؤلف.

(٣) تقرّرت هذه القاعدة عند العلماء، منهم:

ابن حَجَرٍ حيث قال في «الجواهر المضيّة» في رأيه في أبي حنيفة: وفي الجملة: تَرْكُ الخوض في مثل هذا أولىٰ، فإنَّ الامامَ وأمثالهُ ممّن قفزوا القنطرة، فما صارَ يؤثّر في أحدٍ منهم قولُ أحد، بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالىٰ إليها من كونهم متبوعين يُقتدىٰ بهم، فليعتمد هذا والله ولي التوفيق.

وابنُ عبد البر حيث قال في «جامع بيان العلم» (٢: ١٦٣): والدليل علىٰ أنه لا يُقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير الإسلام إماماً في الدين، قول أحد من الطاعنين: أن السَّلَفَ ـ رضوان الله عليهم ـ قد سبقَ من بعضِهم في بعضِ كلامٌ كثير في حال الغضب، ومنه ما حُمِلَ على الحسد..». انتهىٰ كما في «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث» للعلامة محمد عبد الرشيد النعماني (ص١٣٠-١٣٣).

(٤) في «جامع بيان العلم»، و«الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»، وهما مطبوعان.

(٥) في «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة»، وهو مطبوع.

(٦) في «الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان»، وهو مطبوع.

والشَّعْرانيّ[١] ليظهرَ لك أنَّ جَرْحَهُ مَردود، وجَارِحَهُ جارحُ رجلٍ محسود؟!
وقد فَرَغْتُ من هذا البحثِ في مقدمة «تعليق الموطأ»[٢] وغيره من تصانيفي[٣]، فطالعها إن كنتْ طالباً للإنصافِ.

ولو قُبِلَ مطلقُ الجرحِ لَزِمَ كون أكثرُ المحدِّثين حَتَّىٰ البُخَاريّ مجروحين، وإن كنتَ في ريبٍ من هذا فطالع «الاستقصاء» وغيرَهُ من كتبِ أرباب الاعتساف.

ثُمَّ قال: ولم يكن هو عالماً حَقَّ العلمِ بلغةِ العرب ولسانِهم[٤].

أقولُ: ما أدراك أنَّهُ لم يكنْ عالماً بها؟! إلا أن تكونَ طالعتَ الحكايةَ المذكورةَ في «تاريخ ابن خلكان»[٥] وجوابُهُ أيْضاً مذكورٌ فيه[٦].

الخَامِسَ عَشَرَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ علماءِ العرب[٧] القاضي الشَّوكانيّ، وترجم له ترجمةً حَسَنةً[٨]، وأَرَّخَ وفاتَهُ سنةَ خمسينَ بعدَ المئتينِ والألفِ[٩].

وهذا مخالفٌ لِمَا مرَّ منه في هذا الكتابِ أنَّهُ ماتَ سنةِ خمسٍ وخمسينَ.

---

(١) في «الميزان الكبرىٰ» وغيره.

(٢) (١: ١١٨-١٢٨).

(٣) مثل: «إقامة الحجَّة على أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة»، و«مقدمة عمدة الرعاية»، و«مقدمة السعاية».

(٤) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٥) في «وفيات الأعيان» (٥: ٤٠٥- ٤١٥).

(٦) أفاضَ الإمامُ الكوثري في مَطْلَعِ كتابه «تأنيب الخطيب» (ص٣٣-٤٣) في الكلام حول هذه المسألة فأجاد.

(٧) في «أبجد العلوم» (٣: ١٧٢) عند ذكر علماء اليمن.

(٨) في الأصل: «خسة».

(٩) «أبجد العلوم» (٣: ٢٠٣).

السَّادِسَ عَشَرَ

ذَكَرَ في المقصد الثَّاني من «الإتحاف» في ترجمةِ شاه عبد العزيزِ الدِّهْلَوِيّ أنَّهُ وُلِدَ سنةَ تسعٍ وخمسينَ بعد الألفِ والمئة[1]، وأنَّهُ تُوفِّي بعُمْرِ تسعينَ سنة في سنةِ تسعٍ وثلاثينَ بعدَ الألفِ والمئتينِ.

وهذا عجيبٌ جداً دالٌّ علىٰ تَبَحُّرِهِ في الحساب، فإنَّ الصبيان أيْضاً يعلمونَ أنَّ مَن يُولد في سنةِ (١١٥٩هـ) ويموتُ في سنةِ (١٢٣٩هـ) لا يَبْلغُ عُمْرُهُ تسعينَ سنةً، فإنَّ زمانَ وجودِهِ من المئة الثَّانيةَ عشرةَ[2] يكون إحدىٰ وأربعينَ سنةٍ، وإن أخذَ مع سنةِ الولادةِ يكونُ اثنتينِ وأربعينَ، وزمانُهُ من المئة الثَّالثةَ عَشَرَةَ[3] ثمان وثلاثونَ ومع أَخْذِ سنةِ الوفاة تسع وثلاثون، وإذا جُمِعَ هذا المقدار بذلك المقدار لا يبلغُ تسعينَ قطعاً، وهذه صور الجمع:

٤١ + ٣٨ = ٧٩.

٤١ + ٣٩ = ٨٠.

٤٢ + ٣٨ = ٨٠.

٤٢ + ٣٩ = ٨١.

فالحاصلُ إما تسعٌ وسبعون أو ثمانون أو إحدىٰ وثمانون.

السَّابعَ عَشَرَ

ذَكَرَ في ورقةٍ أَجَابَ فيها عن سؤالِ الأوادِمِ والخواتِمِ المُشتمل علىٰ قول ابنِ عباس: «في كلِّ أرض آدمُ كآدمكم، ونوحٌ كنوحكم، وإبراهيمُ كإبراهيمكم،

---

(١) «أبجد العلوم» (٣: ٢٤٤)، وما بعد هذه العبارة محذوفٌ من المطبوعة.

(٢) في الأصل: «عشر».

(٣) في الأصل: «عشر».

وعيسىٰ كعيساكم، ونبي كنبيكم»[١]، وطُبِعَتْ الورقةُ مع رسالته «حلّ السؤالاتِ المُشكلةِ»: إنَّ هذا قولُ ابنُ عَبَّاسٍ لا قولُ الرسول صلَّىٰ الله عليهِ وَعَلىٰ آلهِ وَسَلَّم، والحجَّة فيما نحن فيه قولُ المعصومِ لا أقوالُ الصَّحابةِ.

وهذا مشتملٌ علىٰ غفلةٍ عما تقرَّر في أصولِ الحديثِ: أنّ قولَ الصَّحابي فيما لا يُعقَلُ بالرَّأي في حكمِ المرفوع، لا سيّما قولُ مَن لا يأخذُ عن الإسرائيليات.

الثَّامِنَ عَشَرَ

ذَكَرَ فيها أنَّ عند المحقِّقين من أهلِ التَّفسيرِ والحديثِ مأخَذُ هذا من الإسرائيلياتِ، كما قال به ابنُ كثيرٍ وغيرُهُ.

وفيه: أن هذا الاحتمالَ ذكَرَهُ ابنُ كثيرٍ وتَبِعَهُ مَن جاءَ بعدَهُ، لكنَّهُ مردودٌ، وعند من نظَرَ في «صحيح البُخاري» فإن فيه عن ابنِ عبَّاسٍ ما يدلُّ علىٰ أنَّهُ كان لا يأخذُ عن الإسرائيليات، ويُشدِّدُ علىٰ من يأخُذُ منها، ويَطْعَنُ عليه.

التَّاسِعَ عَشَرَ

أنَّهُ نقَلَ فيها عبارةَ «تفسير الجلالين» في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[٢] في سورة الطلاق ونَسَبَها إلىٰ السّيوطيّ.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» في تفسير سورة الطلاق (٢: ٤٩٣)، وقال: حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وللإمام اللكنوي ثلاث رسائل حول هذا الحديث، منها رسالةٌ بالعربية سمّاها «زجر الناس عن إنكار أثر ابن عباس»، تَوسَّعَ في الكلام حول هذا الحديث ورجَّح قبوله، وذكر تأويلات العلماء في معناه.

(٢) من سورة الطلاق، آية (١٣).

وهو خطأٌ فاحشٌ! صَدَرَ بتقليدِ صاحبِ «كشف الظنون»، فإنَّهُ قال: «تفسير الجلالين» من أوّلِهِ إلىٰ آخر سورةِ الإسراء للعلامةِ جلالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ ابنِ المحلي الشَّافِعيّ، المتوفَّىٰ سنةَ أربعٍ وستين وثمانمئةٍ، ولمَّا ماتَ كَمَّلَهُ الشَّيْخُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحْمٰنِ السّيوطيّ المتوفَّىٰ سنةَ إحدىٰ عَشرةَ وتسعمئةٍ. انتهىٰ[1].

وهو خطأٌ يعلمُهُ الطَّلبةُ فضلاً عن الكَمَلَةِ، والصَّحيحُ أنَّ المحلي فَسَّرَ مِن أول الكهفِ إلىٰ الآخر، وكَمَّلَهُ السّيوطيّ مِن الأوَّل إلىٰ آخرِ سورةِ الإسراءِ، وهذا مع قطع النَّظرِ عن كونِهِ مُصَرَّحاً في كلامِ كثيرٍ من العلماءِ، تَشْهَدُ عليه العبارةُ الموجودةُ في آخرِ تفسيرِ الإسراءِ: هذا آخر ما أكملت به تفسير القرآن الذي أَلَّفَهُ الإمام والعلامةُ المحقِّقُ جلالُ الدِّين المحلي الشَّافِعِيّ... إلخ[2].

وعبارةُ الديباجةِ: هذا ما اشتدَّتْ إلَيْه حاجةُ الرَّاغبين في تَكْمِلَةِ تفسيرِ القُرْآن الكريم الذي أَلَّفَهُ الإمامُ العلامةُ جلالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ المحلي الشَّافِعيّ، وتتميمُ ما فاتَهُ، وهو مِن أَوَّل سورةِ البقرة إلىٰ آخر سورةِ الإسراء... إلخ، فإنَّ ضميرَ هو راجعٌ إلىٰ ما فاتَهُ أو التتميم.

وبالجملةِ فالعبارةُ المذكورةُ في تفسيرِ سورةِ الطلاقِ للمحلِّي لا للسّيوطيّ.

تنبيـه:

هذه المسألةُ قد وَقَعَ فيها من علماءِ عصرِنا آراءٌ مُختلفةٌ، وأقوالٌ متساقطةٌ، وأدّىٰ النِّزاعُ إلىٰ التَّكفيرِ والتَّضليلِ، وليست المسألةُ ممَّا يُحْكَمُ فيها لأحدِ الطرفينِ بالكفرِ وسوءِ السَّبيلِ.

---

(١) «الكشف» (١: ٥٤٤).

(٢) من «تفسير الجلالين» (ص٢٩٣-٢٩٨). مؤسسة الرسالة. ط٢. ١٩٩٥م.

وقد صَنَّفْتُ فيها[١] رسائلَ ثلاثة، اثنتانِ منها باللسانِ الهنديةِ:

إحداهما[٢]: «الآيات البينات علىٰ وجود الأنبياء في الطبقات»[٣].

وأخراهما[٤]: «دافع الوسواس في أثر ابن عَبَّاس»[٥] حقَّقتُ فيها الأمرَ بوجهٍ أنيق، ودفعتُ شبهاتِ كثيرٍ من المشكّكينَ علىٰ طريقِ التَّحقيق.

وثالثهما: بالعربية مسمَّاةٌ بـ «زجر النَّاس عن إنكار أثرِ ابنِ عَبَّاس»[٦] أدرجتْ فيها مطالبَ الرِّسالتين السَّابقتين، وزِدْتُ فيها كثيراً من كتبٍ مَنَّ الله عَلَيَّ بمطالعتها في الحرمينِ الشَّريفينِ، وفرغتُ من تأليفها بمكةَ المعظمةِ في التَّاسعِ والعشرينَ من ذي القعدةِ من السَّنةِ الثَّانيةِ والتَّسعينَ بعدَ الألفِ والمئتين، وقد وَقَفَ عليها علماءُ الحرمينِ فَحَسَّنوها ومدَحُوا ما فيها، وكَتَبَ عليها مصدِّقاً محقِّقاً مولانا الشَّيْخُ عَبْدُ الغني المجدِّدي الدِّهْلَوِيّ، نَزيلُ المدينةِ الطيبة ـ أدخلَهُ الله في الدَّرجاتِ العليّة ـ كلماتٍ عديدةً بأقلامه الشَّريفة.

---

(١) في الأصل: «فيه».

(٢) في الأصل: «أحدهما».

(٣) توجد نسخةٌ بخط المؤلف بجامعة عليجراه الإسلامية بقسم مخطوطات فرنكي محل رقم (١٠/ ١٩٠)، وهي تشمل علىٰ ثلاثين ورقة بالقطع الصغير كما في كتاب «الإمام عبد الحي اللكنوي» للدكتور تقي الدين الندوي (ص١٦٦-١٦٧).

(٤) في الأصل: «آخرهما».

(٥) طُبِعَتْ في المطبع اليوسفي بلكنو بدون ذكر سنة الطبع. ويوجد نسخة بخط المؤلف في جامعة عليجراه الإسلامية بقسم مخطوطات فرنكي محل رقم (٣/ ١٨٣) وتقع في ثلاث وثلاثين ورقة بالقطع الصغير. كذا في كتاب «الإمام عبد الحي اللكنوي» (ص١٦٨).

(٦) طُبِعَتْ في المطبع المصطفائي سنة (١٣٠٣هـ) بلكنو مع مجموعة الرسائل الخمس، ثُمَّ أُعيد طبعها بالمطبع اليوسفي بلكنو سنة (١٣٢٧هـ) مع مجموعة الرسائل الخمس. وهي تشمل علىٰ اثنا عشر صفحة بالقطع الكبير كذا في «الإمام عبد الحي» للدكتور الندوي (ص١٨٩).

ومَن وَقَفَ على هاتيك الرَّسائل عَلِمَ أنَّ ورقةَ صاحب «الإتحاف» أكثرُ ما فيها ممَّا ليس تحتَهُ دلائل، ولولا خوفُ التَّطويلِ المخلِّ لطوَّلتُ الكلامَ بإحقاقِ الحقِّ وإبطال الباطل.

العشرُونَ

أنّه ألفَ شعراً فيه استمدادٌ بالشَّوْكانيّ، وأدرجه في «نفح الطِّيب من ذِكْرِ المنزل والحبيب» حيثُ قال:

زمـرهء راى درافتـا دبـار بـاب سننـن　　　شيخ سنت مروي قاضي شوكاني مدوى

وهذا عجيبٌ منه! فإنَّهُ ممن يَجعلُ نداءَ الأمواتِ والاستمداد بهم لا سيما من المواضعِ البعيدةِ شركاً، ويجعلُ قولهم: يا رسول الله، ويا شيخ عبد القادر شَيْئاً لله، ونحو ذلك كُفْراً، فَمَن الذي حَرَّم الاستمداد بالغوثِ الصَّمداني والرَّسُولِ الرَّباني، وأَحَلَّ الاستمدادَ بالشَّوْكانيّ، وقد صَرَّحَ والدُهُ الماجدُ مولانا السَّيدُ أولاد حسن القنّوجي في رسالته المشهورة «براه سنت» المنظومة باللسان الهندية أن الاستمداد بالأموات بدعةٌ!

الحَادِي والعشرُونَ

ذَكَرَ في رسالتِهِ «الفرع النامي في الأصل السَّامِيّ» في ذِكْرِ نَسَبِهِ الشَّريف: أَنَّهُ صِدِّيقُ حسن ابن أولاد حسن بن أولاد عَليّ بن لطفِ اللهِ بنِ عزيزِ اللهِ بن لطف عَليّ بنِ عَليّ أصغر بنِ سيدِ كبير بن تاج الدِّين بن سيد جلال رابع بن سيد راجو بن سيدِ جلال ثالث بنِ سيدِ حامد كبير بنِ سيدِ ناصر الدِّين مَحْمُود ابنِ سيد جلالِ الدِّين مخدوم جهانيان جهان كشت بن سيدِ أحمد كبير بين سيد جلال أعظم بن سيد علي سويد بن سيدِ جعفر بنِ سيدِ أحمد بنِ سيدِ مَحْمُود ابن عبدِ الله بنِ عَليّ أشقر بنِ جَعْفَر زكي بنِ عَليّ نقي بنِ مُحَمَّدِ تقي بنِ عَليّ

رضا بن موسىٰ كاظم بنِ جَعْفَر صادق بن مُحَمَّدِ باقر بنِ زينِ العابدين بنِ حسين بنِ فاطمةَ بنتِ رسولِ الله ـ صلَّىٰ الله عليه وسلَّم ـ ثُمَّ ذَكَرَ لكلٍّ اسمٍ من هذه الأسماء ترجمةً علىٰ حدةٍ[١]، وابتدأ بالأصل الأعظم النبيّ المكرم ـ صلَّىٰ الله عليه وسلم ـ وَذَكَرَ بعدَهُ: عَليّ بن أبي طالب وبعده فاطمة الزهراء، وبعده الحسين بن عليٍّ، ثم زين العابدين ثم مُحَمَّد الباقر، ثُمَّ جَعْفَر الصادق، ثُمَّ موسى كاظم، ثم عَليّ رضا، ثُمَّ مُحَمَّد تقي، ثُمَّ عَليّ نقي، ثُمَّ جَعْفَر زكي، ثُمَّ عَليّ أشقر، ثُمَّ ابنه عبدِ اللهِ، وَذَكَرَ في ترجمتِهِ أَنَّهُ كان له ابنٌ واحدٌ مسمَّىً بمُحَمَّدٍ، وجميعُ نسلِهِ منه، ثُمَّ ذَكَرَ سيد مَحْمُود بن سيد عَبْد الله وقال في تَرجمته أنَّ له خمسةَ أبناءٍ: أبُو القاسم، ويحيىٰ، وعليّ، وعيسىٰ، ومحمود. ثُمَّ ذَكَرَ سيد أحمد بن سيد مَحْمُود، وَذَكَرَ أَنَّهُ كان له ابنٌ واحدٌ بقي العقبُ منه اسمُهُ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ ذَكَرَ سيد مُحَمَّد بن مَحْمُود، ثُمَّ ذَكَرَ جَعْفَرَ بنَ سيدِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بقيةَ الأسماءِ مُرتباً تنازلاً.

وغيرُ خَفيٍّ علىٰ كلِّ سليمٍ وغويٍّ ما في الأسامي التِي ذَكَرَها عند سردِ أسمائهم[٢] وما في الأسامي التِي أوردها عند ذِكْرِ تراجمهم: من الاختلاطِ والاختلافِ.

الثَّانِي والعشرُونَ[٣]

أَلَّفَ أشعاراً رائقةً مدرجةً في «نفحِ الطِّيبِ»، وذَمَّ فيها غايةَ الذَّمِ التَّقليدَ مُطلقاً من غيرِ فرقٍ بين تقليدِ المريضِ وتقليدِ الطبيب، ومن غير أن يُفرِّقَ بين التَّقليد الجامدِ وغيرِ الجامدِ، وبين التَّقليدِ التَّعصبي والتَّقليد الإنصافي.

---

(١) في الأصل: «علىٰ حدة» مكررة.

(٢) في الأصل: «أسماء».

(٣) في الأصل: «عشرون».

وهذا بعيدٌ عن شأنِ العلماء المتدينين والفضلاءِ المنصفينَ، ولعمري مَن فرَّ عن مُطلقِ التَّقليدِ وَقَعَ في الحيرةِ في هلالِ العيدِ.

الثَّالثُ والعشرُونَ

ذَكَرَ في المسائلِ الملحقةِ برسالةِ «الانتقادِ الرَّجيح في شرح الاعتقاد الصّحيح» مسألةَ التَّراويحِ، وفَصَّلَ في كيفيتها وكميتها[1]، وقال في أثناءِ كلامِهِ:

> إذا عرفت هذا عرفت أنَّ عُمَرَ هو الذي جعلها جماعةً على معينٍ، وسمَّاها بدعةً، وأمَّا قوله: نعم البدعةِ، فليس في البدعةِ ما يُمدحُ، بل كُلُّ بدعةٍ ضلالة.

وهذا فيه سوءُ أدبٍ بالنَّاطقِ بالصَّوابِ سيدنا عُمَرَ بنِ الخطابِ، وإيرادٌ عليه، وهو مبنيٌّ على عَدَمِ فَهْمِ مَرامِهِ، وقد كان عُمَرُ أعلمَ بحديثِ: «كلّ بدعةٍ ضلالةٍ»[2] وطريقةِ نبيِّهِ ممن يُشيرُ بالإيرادِ عليه.

---

(١) في الأصل: «كيفيته وكميته».

(٢) رواه مُسْلِم في كتاب الجمعة رقم (١٤٣٥)، ولفظهُ: «عَنْ جَابرِ بنِ عَبْدِ اللهِ قالَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ إذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ وَعَلا صَوْتُهُ واشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، يَقُولُ: صَبَّحكُمْ وَمَسَّاكُمْ، وَيَقُولُ: بُعِثْتُ أنا والسَّاعةُ كَهَاتَيْنِ، وَيَقْرُنُ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ والوُسْطَى، وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْد فإنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ وخَيْرَ الهُدَىٰ هُدَىٰ مُحَمَّدٍ وَشَرَّ الأُمُور مُحْدَثَاتُها وَكُلُّ بِدْعةٍ ضلالةٌ، ثُمَّ يَقُولُ أنا أَوْلَىٰ بكُلِّ مُؤْمنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مالاً فلأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أو ضياعاً فإلَيَّ وعَلَيَّ»، والنَّسائي في كتاب صلاة العيدين رقم (١٥٦٠) وفيه زيادة «وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وكُلُّ بِدْعَةٍ ضلالة، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار»، وأبو دَاوُدَ في كتاب السُّنَّة رقم (٣٩٩١)، وابنُ ماجه في المقدمة رقم (٤٤، ٤٥)، وأحمدُ في مسند الشاميين برقم (١٦٥٢١، ١٦٥٢٢)، والدّارمي في كتاب المقدمة رقم (٩٥، ٢٠٨)، وزيادة «كُلُّ ضلالةٍ في النَّار» تَوسَّعَ في الكلام حولها الشَّيخُ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ في نهاية «تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار» ورجَّحَ عدم قبولها.

والذي نصَّ عليه ابنُ تَيْمِيَّةَ في «منهاج السُّنَّة»[1] وغيرِه: أنَّ عمومَ الحديثِ بالنِّسبةِ إلىٰ البدعةِ الشَّرعيةِ، والبدعةُ في قول عُمَرَ محمولةٌ علىٰ البدعةِ اللغويَّة، فلا تَخالفَ بين هذه البدعةِ وذَمِّ الرَّسولِ صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلَّم البدعة.

ومَن شاء زيادة التَّحقيق في هذا البحث فليرجع إلىٰ رسائلي «إقامة الحُجَّة علىٰ أن الإكثار في التَّعبد ليس ببدعة»، و«تُحْفَة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار»، و«التَّحقيق العجيب في مسألة التَّثويب»، و«ترويح الجَنان بتشريح حكم شرب الدّخان»، و«آكام النَّفائس بأداء الأذكار بلسان الفارس».

الرَّابعُ والعشرُونَ

قال بُعيدَ مامرَّ بعد ذِكْرِ حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»[2] إنَّهُ ليس المرادُ بسنةِ الخلفاءِ إلا طريقتَهم الموافقةَ لطريقتِهِ من جهادِ الأعداء وتقويةِ شعائرِ الدِّين ونحوها، ومعلومٌ من قواعدِ الشَّريعةِ أنَّهُ ليس لخليفةٍ راشدٍ أن يُشرِّعَ طريقةً غير ما كان عليه النَّبيّ صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وَعَلىٰ آلهِ وَسَلَّم، ثُمَّ إنَّ عُمَرَ نفسه الخليفةَ الرَّاشدِ سمَّىٰ ما رآه من تجميعِ صلاتِهِ بدعةً، ولم يقلْ إنّها سنةً.

---

(١) هو «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» حققه د. محمد رشاد سالم طبع في مكتبة دار العروبة.

(٢) رواه الترمذي في كتاب العلم في (باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) برقم (٢٦٧٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابنُ ماجه في المقدمة في (باب أنباء الخلفاء. .) برقم (٤٣٢٤٢)، وأبو داود في كتاب السُّنة (باب في لزوم السُّنة) برقم (٦٤٠٧)، والطّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٨: ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧)، وأحمدُ في «المسند» (٤: ١٢٦، ١٢٧).

وهذا مأخوذٌ من كتبِ الشَّيعة الشَّنيعة، كـ «منهاج الكرامة» للحلي[١] الشَّيعي، والمتكفلُ لردِّه «منهاجُ السُّنَّة» لابنِ تَيْمِيَّةَ وغيره من كتبِ أهلِ السُّنَّة[٢].

الخَامِسُ والعشرُونَ

ذَكَرَ في ترجمةِ نفسِهِ في «إتحافِ النُّبلاءِ» بالفارسيةِ ألفاظاً لا يستحسنها مهرَةُ الفارسيةِ، كقوله: له كاتبٌ سريعُ السَّيرِ، فإنَّ بهذا لا يُوصفُ المنشيءُ والكاتبُ بل البريدُ والمسافرُ، وكقوله: ورجشم ناتو ان بين، فان لفظَ: ناتو ان بين في عرفهم يُستعملُ بمعنىٰ الحاسدِ.

تنبيـه:

هذه المسامحاتُ التي ذَكرتُها هاهنا وما ذَكرتُها في المقدِّمةِ، ذُكِرَتْ بطريق النَّموذجِ، وبالنموذجِ يُعْرَفُ الأصلُ، ولا تَظُنَّنَّ أني تعقبتُهُ حسداً أو عناداً ـ معاذَ اللهُ منه ـ أوْ تَحقيراً وتذليلاً ـ أعوذ باللهِ منه ـ بل حفظاً للخواصِ والعوامِ عن الأكاذيبِ وسيئاتِ الأوهامِ، وإن شئت الزِّيادةَ فانتظر في مستقبلِ الأيامِ.

---

(١) هو الحسين ـ وقيل الحسن ـ بن يوسف الحلِّي المعتزلي الشيعي، المتوفَّىٰ سنة (٧٢٦هـ).

(٢) للإمام تقي الدين السبكي (٦٨٣-٧٥٦هـ) كما في «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ١٧٦) أبياتٌ رائقةٌ يَصفُ فيها حالَ ابن المطهر وردَّ ابن تيميَّة عليه، منها:

وابـنُ المُطَّـهِّـر لـم تطهُـرْ خَـلائِقُـهُ ... داعٍ إلىٰ الرَّفْضِ غالٍ في تَعَصُّبِهِ
لقد تَقَوّل في الصَّحبِ الكِرامِ ولم ... يستحـي ممَّـا افتـراهُ غَيْـرَ مُنجَبِـهِ
ولابــنِ تَيْميَّـةَ ردٌّ عليـه وَفَــىٰ ... بمَقْصِـدِ الـرَّدِّ واستيفـاءِ أضـرُبِـهِ
لكنَّـهُ خَلَـطَ الحـقَّ المُبيــنَ بمـا ... يَشُـوبُـهُ كَـدَراً فـي صَفْـوِ مشْـرَبِـهِ

ولو باحثتُ معه في المسائلِ الشّاذةِ التي اختارها والدّلائلِ الفاذةِ التِي أوردَها في رسائِلهِ ودفاترِهِ لطال [المقام، والسلامُ علينا] وعليه ورحمةُ الله وبركاتُهُ إلىٰ يومِ القيام.

اللهم أصلح حالنا وحالَهُ، ووفِّر صالحاتِ أعمالِنا [وأعماله، وتقبّلها] منا ومنه.

إعلامٌ إلىٰ صاحبِ «الإتحاف» وناصريه الكرام: يَجبُ عليكم إن أردتم الجوابَ تركُ [الخطأ والعناد]، لا إصلاحُ الكلام وإن لم يكن قابلًا للصُّلُوح، وعَدَمِ قبولِ الحقِّ وإن كان شديدَ الوضوحُ، [ولا بد من تنزيه] الأقلامِ عن الكلمات الردية والألفاظِ الكريهةِ التِي هي من مستحسناتِ العوامِ، وقد طلبَ مني [البعضُ الردَّ عليه] لمّا سَمِعَ أنّهُ وَصَلَ إليّ للمطالعة، فلما رأىٰ ما في ديباجته من الكلماتِ الشّنيعة والجُمَل القبيحة طرحه ولم [يأبَه به، لأنه] لا يليقُ أن يُلتفتَ إليْه.

وهذا آخرُ المرام، والحمدُ للهِ علىٰ التّمام، والصّلاةُ علىٰ رسولِهِ وعلىٰ آله العِظام، وكان [. . .] من شعبان مِن السّنةِ السّابعةِ والتّسعين بعد الألف والمئتين من الهجرةِ علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة والسّلام[1].

* * *

(١) ما بين المعقوفات قدّرتُهُ لذهابه من الأصل بسبب تمزيقٍ وقع فيه. جاء في خاتمة النسخة المطبوعة العبارةُ التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، حامداً ومصلياً وبعد فقد تمّ طبعُ الرسالةِ الكافيةِ والعجالةِ الشّافيةِ المسمّاة بـ «إبراز الغي الواقع في شفاء العي» لمولانا العلام والحبر القمقام محيي السُّنَّةِ قَامعِ البدعةِ وحيدِ العصرِ فخرِ الهند أبي الحسنات المَوْلَوِيّ مُحَمَّدِ عبدِ الحي ـ عمَّ فيضه الجلّي والخفي ـ تحت إدارة محمد تيغ بهادر في مطبعة المعروف بأنوار محمدي في أول شعبان من سنة (١٣٠١هـ).






الفهارس الفنية

ويشتمل علىٰ :






١ ـ الآيات القرآنية

٢ ـ الأحاديث النبوية

٣ ـ أسماء الصحابة

٤ ـ أسماء الأعلام

٥ ـ أسماء الكتب

٦ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

عادات القنوجي التي يجب أن يجتنبها

ذكر بعض المسامحات والمعارضات الواقعة في التراجم في «إتحاف النبلاء» في المقصد الأول منه ٢٧

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



صدر حديثاً :

الترجمة الكاملة لسيد القراء

الفتح المواهبي
في
ترجمة الإمام الشاطبي

تأليف
الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني
المتوفى سنة ٩٢٣ هجرية رحمه الله تعالى

تحقيق
إبراهيم بن محمد الجرمي

قدم له

فضيلة العلامة
الشيخ محمد كريم راجح
شيخ قراء الشام

فضيلة المقرئ
الشيخ شكري لحفي
مؤلف تحفة العصر

دار الفتح
عمان - الأردن